رئيس الجمهورية للعالم: رسالتنا واضحة، لا نطلب التعاطف بل الشراكة

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 32
الخميس
2025/09/25
No. : 8040

عدد توثيقي

مكاسب كردستان ورفض الدعوات والبدائل الدولية ؟!

ريكس تيلرسن:

هذه فرصة نادرة لندعوكم باحترام
لقبول البديل عن الاستفتاء المقرر،
ونعتقد أن هذا الاستفتاء سيكون له نتائج خطيرة

بل أن النتائج قد ترجعكم إلى الوراء

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

رئيس الجمهورية للعالم: رسالتنا واضحة، لا نطلب التعاطف بل الشراكة

العراق اليوم بيئة استثمارية واعدة

لقاءات رئيس الجمهورية على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة

موضوع الغلاف

محمد شيخ عثمان : الاستفتاء بين قبول البدائل الدولية والمجازفة بالمكتسبات

د.فؤاد معصوم: استفتاء الإقليم ورفض البدائل الدولية

الاخيرة: رفض البدائل الدولية والمجازفة بالمكتسبات

العدد: 8040... 2025-09-25

رئيس الجمهورية للعالم:

رسالتنا واضحة، لا نطلب التعاطف بل الشراكة

العراق استعاد وضعه الطبيعي ويواصل جهوده لتحقيق التنمية

القى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الثلاثاء ٢٣ أيلول ٢٠٢٥ كلمة العراق أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة بدورتها الـ (٨٠) في نيويورك فيما ياتي نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم

بداية أتقدم للسيدة انالينا بيربوك (Annalena Baerbock) بخالص التهنئة لرئاستها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثمانين، وأعرب عن تقديري للسيد فيلمون يانغ (Philémon Yang) على جهوده المشكورة خلال ترؤسه الدورة السابقة.

السيد الرئيس

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب الفخامة والمعالي السيدات والسادة

السلام عليكم..

أتشرف بأن أقف اليوم امام جمعكم الكريم متحدثا باسم العراق، بتاريخه العريق الذي تعرفونه جميعا، وبالتحديات الكبيرة التي واجهها وانتصر عليها، وبالآمال والتطلعات الكبيرة والفرص التي يسعى شعبنا لاستثمارها، بالتعاون مع الأصدقاء، وبدعم المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، التي أتقدم لها بالشكر نيابة عن دولة وشعب العراق؛ لدورها الداعم الكبير في بناء النظام الديمقراطي والدفاع عنه، عبر ممثلي

الأمين العام، ابتداء من الراحل العزيز السيد سيرجيو دي ميلو (Sérgio de Mello)، وصولا الى السيد محمد الحسان، الذي سيكون شريكا في انهاء اعمال بعثة يونامي في العراق نظراً لاستكمال اعمالها، وكذلك انتهاء اعمال بعثة يونيتاد، بحسب قراري مجلس الامن ٢٧٣٢ و٢٦٩٧، وهو ما يؤكد استقرار الأوضاع الأمنية في العراق ورسوخ نظامه السياسي الديمقراطي.

العراق استعاد وضعه الطبيعي في المجتمع الدولي

أتحدث إليكم والعراق قد استعاد وضعه الطبيعي في المجتمع الدولي، وفي علاقاته مع جيرانه، إذ أقف في اجتماعكم هذا وبلادي ترأس دورة القمة العربية ومجموعة الـ٧٧ والصين، بالإضافة الى الدور الفعال في المنظمات الدولية والإقليمية، مثل منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وهي منظمات كان العراق عضوا مؤسسا فيها كما هو الحال في منظمة الأمم المتحدة التي شارك بتوقيع ميثاق تأسيسها، وهو على استعداد لان يكون نقطة تواصل بين الشرق والغرب.

ولا يسعني، هنا إلا تقديم جزيل الشكر لمنظمة الأمم المتحدة التي كانت خير عون للعراقيين في دعم الاستحقاقات الديمقراطية ومنها الانتخابات المحلية والبرلمانية، والتي نستعد لإجراء نسختها السادسة خلال أسابيع، لمواصلة عملية التداول السلمي للسلطة وبناء المؤسسات الدستورية، وهي حالة مضيئة في منطقتنا، رغم التضحيات العظيمة التي قدمها شعبنا ليؤكد إصراره على الالتزام بالتعايش واحترام التعددية خلافا لنظام القمع الذي حكم العراق سابقا.

الوقوف على مسافة واحدة من الجميع

وبصفتي حاميا للدستور، أعمل وبالتعاون مع السلطة القضائية، باعتبارها صمام أمان للنظام الديمقراطي، على ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذلك بالوقوف على مسافة واحدة من الجميع وبما يحقق تكافؤ الفرص في الترشيح والتمثيل النيابي.

وفي هذا الصدد، يتطلع العراق الى التعاطي الإيجابي مع مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة (UN٨٠) التي تهدف الى تعزيز كفاءة وفعالية المنظمة الأممية، ويعلن العراق انفتاحه لمناقشة استضافة مقار أممية إقليمية أو دولية في العراق، سيما تلك المستهدفة بخطة ضغط النفقات بموجب حق الانتفاع او بدلات الايجار الرمزية، وهو ما يعكس إلتزامنا بالتعاون الدولي والمساهمة بتعزيز دور الأمم المتحدة ودعم عملها في المنطقة.

الإرهاب هو منهج واحد مهما اختلفت شعاراته وتعددت أقنعته

لقد تمكن العراق، وبدعم الأصدقاء من الانتصار على أخطر تهديد إرهابي شهده العالم، ونتقدم اليوم لمحو كل آثار الهجمة الإرهابية الوحشية معتمدين على وحدة شعبنا وعبر خطط تنموية لمعالجة آثار الماضي وتأسيس مستقبل واعد بإرادة وطنية صلبة مقترنة بدعم دولي صادق.

نؤمن ان الإرهاب هو منهج واحد مهما اختلفت شعاراته وتعددت أقنعته لذلك ندعو الى مواجهة الإرهاب بصورة شاملة باعتباره حالة واحدة لا تمييز بين وجوهها.

ونؤكد على ضرورة التزام الجميع بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى وجه الخصوص القرارات المرقمة ٢١٧٨ و٢٣٩٦ و٢٤٦٢ و٢٣٣١، وضرورة محاسبة داعمي الإرهاب بالمال أو السلاح أو بتوفير الملاذات الآمنة أو المنابر الإعلامية، أو التورط في تسهيل انتقال وسفر الإرهابيين.

جهود لإعادة النازحين الى مناطقهم الأصلية

يواصل العراق جهوده لإعادة النازحين الى مناطقهم الأصلية بعد تحريرها من سيطرة الجماعات الإرهابية وهو ما يحتاج الى دعم دولي وتضافر للجهود في مجالات عديدة من أجل إعادة اعمار المناطق المحررة وبناء بيوت النازحين وتوفير الخدمات لهم، والأهم من كل ذلك طمأنة المكونات التي تعرضت للإبادة والاستعباد والتهجير مثل الايزيديين والمسيحيين وغيرهم الى عدم تكرار ما تعرضوا له وان المجرمين سينالون عقابهم بتعاون دولي لتحقيق العدالة وهو ما سيحمي التنوع المجتمعي في العراق ويبقي السكان في موطن ابائهم واجدادهم.

كما بدأت عملية تفكيك المخيمات التي سكنتها عوائل عناصر الجماعات الإرهابية واعادتها الى العراق ونحن على اعتاب عملية واسعة للتأهيل وإعادة الاندماج، وهو مجال يحتاج الى تعاون دولي كبير، نظرا لما يشكله هذا الملف من تأثير خطير على أمن واستقرار المنطقة.

نعمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة

نعمل اليوم في العراق على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة بتفعيل استثمار الإمكانيات الهائلة لبلادنا وبما يؤدي الى تقليص الاعتماد على النفط وفتح مجالات عديدة لتنويع الاقتصاد زراعيا وصناعيا وفي مجال الطاقة المتجددة، ويوفر العراق فرصا استثمارية مهمة في مشاريع المياه والكهرباء والبنى التحتية وندعو جميع دول العالم للدخول في شراكات مثمرة مع بلادنا، كما ندعو المجتمع الدولي للتعاون مع العراق لاسترداد أمواله المهربة الى الخارج، اذ ان هذه الأموال ستوسع من عملية التنمية وتحد من عملية تبييض الأموال وتداولها بين الجماعات الخارجة على القانون.

تزايد أعداد الشباب إناثا وذكورا

أجرى العراق تعدادا سكانيا ناجحا هو الأول منذ عقود، وكشف التعداد ان عدد سكان العراق يربو على الـ٤٦ مليون نسمة وبزيادة سنوية تصل الى مليون نسمة، وهذا الوضع يمثل فرصا وتحديات في نفس الوقت، فبينما تتزايد أعداد الشباب إناثا وذكورا من القادرين على العمل تواجه بلادنا أيضا مطالب متزايدة في الخدمات وفرص العمل ونعمل اليوم على وضع الخطط للاستفادة من إيجابيات الوضع السكاني ومواجهة تحدياته.

العراق من أكثر البلدان تضررا بالتغيرات المناخية

العراق من أكثر البلدان تضررا بالتغيرات المناخية، فالتصحر يزحف على الأراضي الخضراء وشحة المياه صارت تهديدا وجوديا فضلا عن العواصف الترابية المتزايدة، وهذا الحال جزء من الوضع البيئي العالمي الخطير.

يعمل العراق على مواجهة هذا التحدي بتطوير مشاريع الطاقة المتجددة وتحسين إدارة المياه وتقليص الانبعاثات الكربونية وزيادة المساحات الخضراء، وندعو المجتمع الدولي الى مساندتنا ودعم جهودنا في هذا المجال فنيا وماليا.

يؤكد العراق على أهمية الالتزام بمبدأ «المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة» في مواجهة التغيرات المناخية وفي مقدمتها أزمة تراجع الموارد المائية في الأنهار المشتركة بين الدول والعابرة للحدود، التي تمثل تحديا كبيرا للعراق الذي سعى دائما الى التعاون والتفاهم مع الجمهورية الاسلامية الايرانية وجمهورية تركيا لتقاسم وإدارة المياه في حوضي نهري دجلة والفرات، وإذ يقر العراق بتأثير التغيرات المناخية وزيادة عدد السكان على وفرة المياه، إلا إنه في الوقت نفسه يدعو دولتي المنبع (تركيا وإيران) الى مراعاة عدم الاضرار بالعراق الذي يمتد فيه النهران من أقصى شماله الى أقصى جنوبه، وهما أساس استقرار سكانه وحياتهم الاقتصادية ومنبع الحضارات العظيمة لبلادنا، وسيؤدي تناقص الإيرادات المائية الى الحاق اضرار بيئية وإنسانية واقتصادية وتهديد التنوع الاحيائي والثقافي والسكاني وخاصة في دلتا النهرين جنوب العراق.

يدعو العراق الى تعاون دولي وتبني مقاربات شاملة تستند الى مبادئ القانون الدولي وروح الشراكة الإنسانية والنظرة الشاملة للاستقرار في المنطقة والعالم من أجل التوصل الى تفاهمات واتفاقات ثابتة بين ايران وتركيا وسوريا والعراق لإدارة ملف المياه، لمنع الضرر عن الجميع، وتحقيق المنافع للجميع عبر تقاسم عادل ومنتظم لمياه نهري دجلة والفرات.

مع حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية

السيدات والسادة ..

إن ما يتعرض له المدنيون الفلسطينيون من قتل وتجويع وتهجير وهدم للبنى التحتية وتدمير لمؤسساتهم هو وضع لا يليق بنا كبشر وحالة مخزية للإنسانية جمعاء، ولذلك يجب العمل على إيقافه فورا، ولا يسمح بمواصلته. إن ما يجري اليوم في غزة لا يطاق أخلاقيا، وهو دليل صارخ على الانتقائية في الالتزام بتطبيق حقوق الانسان والعدالة بين البشر.

نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي بالتحرك سريعا لتحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية بتفعيل القرارات الأممية وتمكين الشعب الفلسطيني من بناء دولته المستقلة، وهو المدخل الوحيد لتحقيق الامن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم، وندعو لإجراءات حازمة ضد خطط الاستيطان وسياسة قضم الأراضي الذي تمارسه سلطة الاحتلال ضد الفلسطينيين لتدمير كل آمالهم بدولة قابلة للعيش بحرية وكرامة، وفي هذا السياق

يرحب العراق بالاعتراف الدولي واسع النطاق بالدولة الفلسطينية كيانا مستقلا في المجتمع الدولي.

كما ندين هجمات الكيان الصهيوني على دول المنطقة، في سوريا ولبنان وآخرها على دولة قطر الشقيقة، وهو عمل عدواني غاشم يمثل انتهاكا صريحا للقانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة، كما يمثل انتهاكا صارخا لسيادة قطر، وندعو الى جهود دولية شاملة وسريعة لوقف جميع هذه الاعتداءات، ومنع الانحدار مجددا الى حالة العدوان على الجمهورية الاسلامية الايرانية وإيقاف الاعتداء على المنشآت المدنية والبنى التحتية في اليمن.

آثار كارثية لأسلحة الدمار الشامل

ونظرا لما رأيناه من الآثار الكارثية لأسلحة الدمار الشامل، نجدد مطالبة العراق بخلو منطقة الشرق الأوسط من هذه الأسلحة مع الاعتراف بحق جميع الدول بتطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وأن تشمل الرقابة الدولية جميع المنشآت النووية في المنطقة، ومنها منشآت الكيان الصهيوني، لضمان إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة.

ندعو الحكومة السورية الى احترام التعددية والتعايش السلمي

وفي الشأن السوري، نؤكد إلتزام العراق بدعم استقرار سوريا ووحدة أراضيها ومنع أي اعتداءات على سيادتها، ونتطلع الى تعاون مثمر بين بلدينا في مختلف القطاعات وزيادة الشراكة في جهود مواجهة الإرهاب والقضاء على التنظيمات الارهابية، وندعو الحكومة السورية الى احترام التعددية والتعايش السلمي بين مكونات الشعب السوري واحترام الحريات الدينية والمقدسات ودور العبادة لكل الاطياف السورية.

وفي ظل التوترات التي تشهدها المنطقة، يطالب العراق بموقف دولي رافض لإستهداف المنشآت النووية في الهجمات العسكرية لما يشكله ذلك من تهديد خطير وطويل الأمد على جميع دول وشعوب المنطقة والعالم، كما يرفض العراق وبشكل قاطع الاستخدام غير المشروع لأجوائه في العمليات العسكرية بين الأطراف المتصارعة في المنطقة، لما يمثله من انتهاك للسيادة وتهديد لأمن بلادنا وحياة مواطنينا، ونطالب جميع الأطراف باحترام السيادة العراقية.

علاقات خارجية وفق التوازن والانفتاح وتشجيع الحوار

يتبنى العراق في علاقاته الخارجية موقف التوازن والانفتاح وتشجيع الحوار بين دول المنطقة لحل جميع النزاعات وانهاء حالة التوتر، ويضع العراق كافة امكانياته لترسيخ السلام في المنطقة.

وانطلاقا من ذلك، نرحب بكافة الجهود الدبلوماسية لاستئناف وانجاح الحوار بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمجتمع الدولي من أجل التوصل الى تفاهم يضمن حقوق ايران في تطوير برنامج نووي سلمي بما يتوافق مع المعاهدات والالتزامات الدولية.

تأييدكامل لعملية السلام في تركيا

يؤكد العراق تأييده الكامل لعملية السلام في تركيا ومبادرة حزب العمال الكردستاني بالتخلي عن سلاحه

ونتطلع الى تأسيس اطار سياسي وقانوني يتيح المجال للعمل السياسي السلمي للجميع في تركيا وهو السبيل لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

الالتزام بالديمقراطية ضمانة أساسية للاستقرار في العالم

ومن تجربة العراق، نؤكد إن الالتزام بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان ضمانة أساسية للاستقرار في المنطقة والعالم، على ان يكون الالتزام شاملا لجميع الأنظمة وتجنب الازدواجية والانتقائية في التعامل مع الاستبداد والظلم، ومن الضروري تحصين الديمقراطية ضد تغول الفساد الذي يؤثر على حرية المواطنين ويتلاعب بحاجاتهم ويضغط عليهم، وهو ما يدعو لمزيد من التعاون بين الدول والحكومات لملاحقة الفاسدين ومحاربة عمليات غسيل الأموال وتجارة المخدرات والممارسات الاقتصادية والمالية المشبوهة وغير المشروعة التي تهدد الاستقرار والامن في مختلف انحاء العالم وتثير الانقسامات المجتمعية وتشعل الحروب الاهلية.

العراق يتطلع لبناء علاقات إيجابية ومستدامة مع جواره الإقليمي

لقد أثبت العراق بعد عام ٢٠٠٣ وطيلة العقدين السابقين موقفه المبدئي القائم على احترام حسن الجوار مع دولة الكويت الشقيقة، وتعزيز العلاقات الثنائية معها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أكد عزمه وتفانيه على انهاء المسائل العالقة مع الكويت كافة، الناشئة بسبب السلوك الفردي للنظام الدكتاتوري السابق.

لقد أوفى العراق بالتزاماته الدولية ازاء الكويت والمتعلقة بملفي التعويضات والحدود فضلاً عن قطع شوط كبير للايفاء بالتزامات ملف المفقودين والارشيف.

نؤكد هنا على تطلع العراق لبناء علاقات إيجابية ومستدامة مع جواره الإقليمي، قائمة على الاندماج الاقتصادي والترابط الإقليمي ودعم مشاريع النقل المستدام.

رسالتنا واضحة، لا نطلب التعاطف بل الشراكة

السيدات والسادة

ان رسالة العراق واضحة، نحن لا نطلب التعاطف بل الشراكة، شراكة لشفاء أرضنا.. وتأمين أنهارنا.. وتحقيق أمننا وتمكين شبابنا وترابط منطقتنا بدلا من تقسيمها.

لقد شهد الشرق الأوسط ما يكفي من الدماء والدموع والمآسي وضاعت فرص هائلة للسلام والحياة الكريمة، وحان الوقت لإيقاف كل ذلك وبسرعة وإرساء طريق جديد للسلام والعدالة والتعاون، والعراق مستعد للسير في هذا الطريق ودعم كل من يريد الانضمام إليه.

إن شعوب العالم، وخاصة في الشرق الأوسط، تراقب وتأمل ان تتحرك هذه المنظمة التي تمثل الباب الأخير للأمل بالسلام، وتتساءل: هل ستتحرك أم تدير ظهرها للمأساة؟

هل سنعيش في ظل القانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان والعدالة؟

أم نتراجع الى قانون الغاب المهين للكرامة الإنسانية والذي يدفع الى جحيم الانتقام والقسوة والفوضى؟

وفي النهاية السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..»

العراق اليوم بيئة استثمارية واعدة

كلمة فخامة رئيس الجمهورية في اجتماع مبادرة التنمية العالمية..

أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، أن التوترات الإقليمية والدولية، وما يرافقها من حروب، تقوّض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يستوجب العمل بجدية لإنهاء الأعمال العدائية، مشيرا إلى أن استمرار النزاعات يعني سقوط المزيد من الضحايا، وظهور أزمات جديدة تعقّد طريق السلام الدائم والازدهار المشترك.

وأضاف فخامته في كلمة ألقاها يوم الثلاثاء ٢٣ أيلول ٢٠٢٥، خلال اجتماع رفيع المستوى لمبادرة التنمية العالمية ضمن أعمال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن العراق يمثل اليوم بيئة استثمارية واعدة بمختلف القطاعات الإنتاجية، وهو يتطلع إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي، ويؤكد استعداده للتعاون والعمل المشترك

مع الدول والمنظمات والهيئات الدولية المختصة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

وفيما ياتي نص الكلمة التي ألقاها فخامته:

«السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة، أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

أود أن أعرب عن تقديري لجمهورية الصين الشعبية على عقد هذا الاجتماع المهم، والذي يأتي في توقيت مناسب ويعكس في الوقت ذاته أهمية الحوار المتعدد الأطراف والعمل المشترك في ظل التعقيدات الراهنة.

إن التوترات الإقليمية والدولية، وما يرافقها من حروب، تقوّض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. علينا جميعاً أن نعمل بجدية وبأقصى سرعة لإنهاء الأعمال العدائية، إذ إن استمرار النزاعات يعني سقوط المزيد من الضحايا كل يوم، وظهور أزمات جديدة تعقّد أكثر طريق السلام الدائم والازدهار المشترك.

بعد إزالة الاستبداد، وتجاوز الصراعات المختلفة وهزيمة الإرهاب

لقد مر العراق بعقود طويلة من الأزمات، شملت حروباً متعاقبة وصعوبات اقتصادية. عانى شعبنا بشدة خلال فترة الاستبداد، الذي أعاق التنمية الاقتصادية ودمر البنى التحتية وأدى إلى ظروف معيشية قاسية. ولكن العراق اليوم ليس هو العراق الأمس. بعد إزالة الاستبداد، وتجاوز الصراعات المختلفة وهزيمة الإرهاب، الذي أعاق مسيرة التقدم لسنوات، يتمتع بلدنا اليوم بالأمن والاستقرار.

نعمل اليوم على تعزيز الجانب الاقتصادي القائم على الانفتاح على العالم والشروع في تأسيس

شراكات اقتصادية متنوعة وبمختلف المجالات.

أن العراق اليوم بيئة استثمارية واعدة بمختلف القطاعات الإنتاجية، من الطاقة والنقل والبناء والاعمار وغيرها، وتعمل الحكومة على توفير التسهيلات الضرورية لذلك، عبر دعم الاستثمار والقطاع الخاص من خلال تشريعات جديدة تم إقرار بعضها، وهناك المزيد قيد النقاش تحت قبة مجلس النواب العراقي.

الحوكمة العالمية تقوم على الالتزام بالقانون الدولي والمساواة في السيادة

تعمل الحكومة على تنفيذ إصلاحات شاملة في الحوكمة، وكذلك في الأنظمة الإدارية والمالية. ويُعد تعزيز آليات المتابعة والتقييم أولوية أساسية. وقبل كل شيء، أصبحت مبادئ الشفافية والمساءلة بمثابة مرجعيتنا في العمل، ولا سيما في إدارة الموارد الطبيعية. ونؤكد مجدداً أهمية الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن الحوكمة العالمية تقوم على الالتزام بالقانون الدولي والمساواة في السيادة بين الدول. ويُعد هذا المبدأ ضرورياً لا غنى عنه، خاصة في المناطق التي تعيش صراعات تهدد السلم والأمن الدوليين. وتوفر مبادرة الحوكمة العالمية فرصة ثمينة لبناء نظام دولي أكثر عدلاً وشمولاً.

العراق مصمم على مواجهة التحديات الاقتصادية

أصحاب المعالي والسعادة،

إن العراق مصمم على مواجهة التحديات التي يواجهها اقتصاده المعتمد على النفط والموارد الطبيعية. ونحن نعمل على تنويع اقتصادنا من خلال تطوير قطاعات أخرى، منها الزراعة والصناعة والسياحة.

كما يواجه العراق تحديات خطيرة متعلقة بالبيئة والمناخ، من أبرزها شح المياه الناتج عن الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة، وتراجع معدلات سقوط الأمطار، والانخفاض الحاد في تدفق نهري دجلة والفرات بسبب المشاريع المقامة في دول الجوار. وإلى جانب هذه الضغوط، يشهد العراق نمواً سكانياً سريعاً يزيد على المليون نسمة سنوياً، مما يفرض أعباء إضافية على الاقتصاد والمجتمع.

وفي هذا السياق، يتطلع العراق إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي، ويؤكد استعداده للتعاون والعمل المشترك مع الدول والمنظمات والهيئات الدولية المختصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يدعو العراق إلى تعاون أوسع من أجل الحد من التدهور البيئي والتغيرات المناخية، والتقليل من آثارها الاقتصادية والصحية الضارة، عبر وضع برامج شاملة في إطار جهود دولية بنّاءة وتعاونية.

ختاما، أجدد شكري الى جمهورية الصين الشعبية على عقد هذا المؤتمر، متمنياً لأعماله النجاح والخروج بتوصيات وقرارات تلبي فعليا تطلعات شعوب العالم اجمع.

شكرا لكم».

لقاءات رئيس الجمهورية على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد يوم الاربعاء ٢٠٢٥/٩/٢٤ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وتبادلا الحديث عن اهمية تعزيز اواصر العلاقات بين البلدين واهمية تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة والعالم.

المشاركة في احتفالية الأمم المتحدة بذكرى تأسيسها الـ (٨٠)

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، اليوم الإثنين ٢٢ أيلول٢٠٢٥ في احتفالية الأمم المتحدة بذكرى تأسيسها ال (٨٠).

وتأتي مشاركة فخامته في احتفالية منظمة الأمم المتحدة تعبيرا عن اعتزاز العراق بمساعيها في حفظ الأمن والسلام الدوليين، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وحضر الاحتفالية من الوفد العراقي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، ونائب رئيس وزراء إقليم كردستان السيد قوباد طالباني، ومستشار الأمن القومي السيد قاسم الأعرجي، ورئيس هيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية الدكتور علي الشكري، ومستشار رئيس مجلس الوزراء الدكتور خالد اليعقوبي.

مباحثات مع الرئيس البرتغالي

في إطار مشاركته في أعمال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الثلاثاء ٢٣ أيلول ٢٠٢٥، الرئيس البرتغالي مارسيلو ريبيلو دي سوزا.

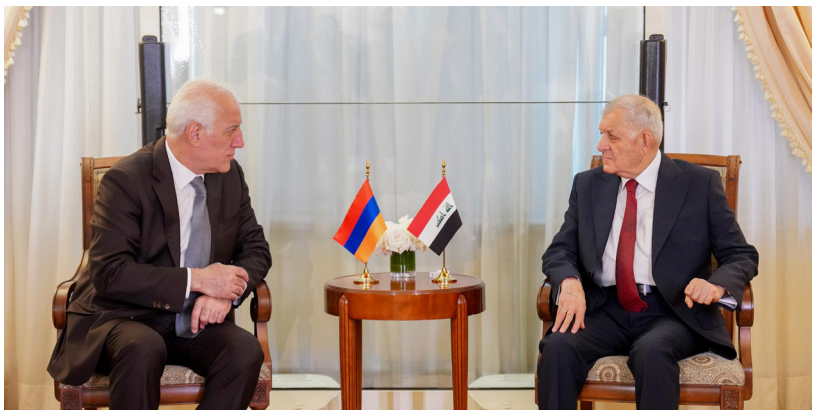

وجرى خلال اللقاء، بحث تطورات الأوضاع العامة على المستوى الدولي، فضلاً عن العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية أن سياسة العراق تقوم على الانفتاح وتوطيد أواصر التعاون مع مختلف دول العالم، بما يضمن تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، ويخدم مصالح الشعوب.

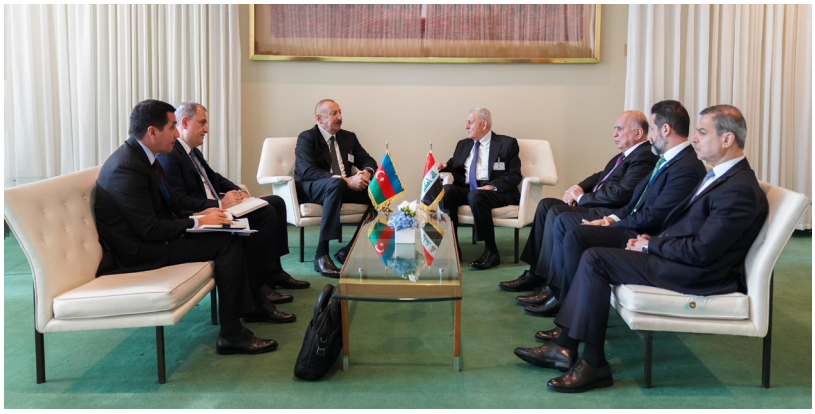

كما ثمن فخامته موقف البرتغال الداعم للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، مشددا على أهمية استمرار التنسيق في المحافل الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء العدوان الذي يتعرض له.

من جانبه، أعرب الرئيس مارسيلو ريبيلو دي سوزا عن تقدير بلاده للعلاقات مع العراق، ورغبتها في توسيع آفاق التعاون الثنائي ودعم جهود العراق في مجال إعادة الإعمار.

وحضر اللقاء نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، ووزير الهجرة والمهجرين السيدة إيفان فائق جابرو، ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية الدكتور كامل الدليمي، إضافة إلى عدد من المسؤولين من الجانبين.

مباحثات مع الرئيس الأرميني

ضمن إطار مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الإثنين ٢٢ أيلول ٢٠٢٥ بمقر اقامته في نيويورك، الرئيس الأرميني السيد فاهاكان خاتاشوريان.

وجرى خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد والثقافة والتعليم العالي، وأكد رئيس الجمهورية أهمية توسيع آفاق الشراكة والتنسيق في المحافل الدولية.

كما ناقش اللقاء أعمال اجتماعات الجمعية العامة وما سينتج عنها من مخرجات، فضلا عن التطرق إلى الأوضاع الدولية الراهنة، حيث تبادل الرئيسان وجهات النظر بشأن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك تصاعد التوترات الدولية وما يرافقها من أزمات الأمن الغذائي والطاقة وقضايا الهجرة والتغير المناخي، وشددا على ضرورة احترام القانون الدولي وتعزيز مبدأ الحوار لحل النزاعات والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وأكد الجانبان التزامهما بدعم الجهود متعددة الأطراف لمواجهة التحديات العالمية، وتعزيز التضامن الدولي في مواجهة الأزمات الأمنية والإنسانية والاقتصادية.

وحضر اللقاء نائب رئيس وزراء إقليم كردستان السيد قوباد طالباني، ووزير الصحة الدكتور صالح الحسناوي، ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية الدكتور كامل الدليمي، ومستشار رئيس مجلس الوزراء الدكتور خالد اليعقوبي، إضافة إلى عدد من المسؤولين من الجانبين.

مباحثات مع الرئيس الاذربيجاني

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الثلاثاء ٢٣ أيلول ٢٠٢٥، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، رئيس جمهورية أذربيجان السيد إلهام علييف، وذلك في إطار اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها الثمانين.

وتناول اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيز فرص التعاون المشترك، فضلاً عن تبادل وجهات النظر بشأن عدد من القضايا الإقليمية والدولية، وأهمية تنسيق المواقف تجاه القضايا المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية حرص العراق على بناء شراكات متوازنة، وفتح آفاق جديدة للتعاون يخدم الأمن والاستقرار، ويعود بالنفع على شعوب المنطقة.

بدوره، أعرب الرئيس علييف عن تقديره لمواقف العراق في تعزيز السلم والأمن الدوليين، ورغبة بلاده في توسيع التعاون وتطوير الشراكة بين البلدين الصديقين.

وحضر اللقاء نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، ونائب رئيس وزراء إقليم كردستان السيد قوباد طالباني، ورئيس هيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية الدكتور علي الشكري.

*محمد شيخ عثمان

الاستفتاء بين قبول البدائل الدولية والمجازفة بالمكتسبات

محاكاة الحقائق والتاريخ..

في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، جرى استفتاء استقلال إقليم كردستان العراق، حيث صوّتت الأغلبية الساحقة من الكردستانيين بـ»نعم»، معبّرين عن طموحهم التاريخي في تقرير المصير. الاستفتاء مثّل ممارسة ديمقراطية ووسيلة مدنية لتجسيد الإرادة القومية، لكنه جاء في ظرف إقليمي ودولي شديد التعقيد.

حق تقرير المصير كان وما زال جزءا أصيلا من برنامج الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي تبنّاه منذ سبعينيات القرن الماضي ورفعه شعارا استراتيجيا. إلا أنّ الحزب نفسه أدرك في مراحل مختلفة أن هذا الحق لا يمكن ممارسته خارج إطار التوافقات الداخلية والدولية، وهو ما دفعه إلى تبني مشروع الفيدرالية بعد ١٩٩١، ثم تثبيتها في دستور العراق الدائم عام ٢٠٠٥.

لكن استفتاء ٢٠١٧ جرى في بيئة سياسية متوترة: بغداد كانت تفرض حصارا سياسيا واقتصاديا على الإقليم، والعلاقات بين القوى الكردستانية نفسها لم تكن على أفضل حال. ورغم شرعية المبدأ، فإن التوقيت والانقسام الداخلي قلّلا من فرص نجاح العملية في كسب الاعتراف الدولي.

العروض الدولية: بين الحوار والتأجيل

رسالة تيلرسون: إطار بديل للانفراج

قبل أيام من الاستفتاء، وجّه وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسون رسالة إلى مسعود بارزاني، عرض فيها مقترحا بديلا: الدخول في مفاوضات لمدة عام مع بغداد، برعاية الولايات المتحدة والأمم المتحدة وشركاء أوروبيين. الرسالة تضمنت التزاما امريكيا صريحا بمعالجة ملفات حساسة: المادة ١٤٠، عائدات النفط، أوضاع البيشمركة، وحتى احتمالية البحث في الكونفدرالية أو الاستقلال لاحقا، إذا فشلت المفاوضات.

لكن بارزاني رفض المقترح، معتبرا أن أي تأجيل جديد هو التفاف على حق تقرير المصير، ومؤكدا أنه سيتحمل شخصيا تبعات القرار.

مبادرة الأمم المتحدة: تأجيل مقابل مفاوضات شاملة

بالتوازي، حمل المبعوث الأممي إلى العراق ورقة تدعو إلى تأجيل الاستفتاء مقابل إطلاق مفاوضات شاملة مع بغداد تستمر لعامين إلى ثلاثة أعوام، بضمانة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. المبادرة تضمنت وعودا بفتح جميع الملفات العالقة، بما فيها كركوك والمناطق المتنازع عليها، مع تشريع ينظم أي استفتاء مستقبلي.

إلا أن هذه المبادرة، كغيرها، وُجهت بالرفض، ما عمّق فجوة الثقة بين الإقليم والمجتمع الدولي.

مجلس الامن والموقف الأوروبي: التحذير من زعزعة الاستقرار

مجلس الأمن الدولي أصدر بيانا يعرب عن «قلقه من الأثر المزعزع للاستقرار»، مؤكدا على وحدة العراق وسيادته، وداعيا لحل الخلافات بالحوار بدعم أممي، اما الاتحاد الأوروبي، عبر مفوضته العليا فيديريكا موغيريني، أعلن بوضوح أن الاستفتاء «غير مثمر» ودعا لحل الخلافات بالحوار وفق الدستور العراقي.

وزارة الخارجية الامريكية أصدرت بيانا أكثر حدة، حذّرت فيه من أن الاستفتاء «سيضعف التنسيق ضد داعش، ويعرض العلاقات التجارية والدعم الدولي للخطر»، مؤكدة أن البديل المطروح بالحوار هو «المسار الأفضل».

**لايزال لشعبنا وحركته السياسية وتجربة الحكم الكثير من الطاقة والهمة للنهوض و التعافي وتجنب الخلاف والتراجع والانقسام .فارادة وحدة الامة وانجاح تجربتنا تستحق تضحية اكثر و اعادة التنظيم وتنشيط الهمة القومية والسياسية وان شعبنا وبعد هذه التضحيات بما فيها عملية الاستفتاء يستحق حياة افضل واكثر كرامة.

وتقييمنا الحالي يجب ان يصب في مصلحة الوحدة والتضامن والتطلع إلى المستقبل.

ولمحاكاة التاريخ ومنابر البحث والتوثيق اخترت لكم باقة لأبرز يوميات ماقبل عملية الاستفتاء وبعدها، إضافة للدعوات الدولية بتأجيلها مقابل وعود وبدائل كانت تخدم واقع اقليم كردستان ومعه المناطق المتنازع عليها ولكنها تمت رفضها من قبل زعيم الحزب الديمقراطي مسعود بارزاني الذي تعهد قبل اجراء الاستفتاء وفي جميع الملتقيات مع المواطنين انه سيتحمل شخصيا عواقب اية تبعات سلبية لعملية الاستفتاء .

حق تقرير المصير

يعتبر حق تقرير المصير مبدأ معترف به دوليا والعديد من الاتفاقيات الدولية ويُعتبر من المبادئ الأساسية في القانون الدولي ، ولكن تطبيقه يعتمد على العديد من العوامل السياسية والقانونية وغالبًا ما يُواجه صعوبات أو معارضة من الدول القائمة التي تعارض انفصال جزء من أراضيها وان هذا الحق لايستخدم بهدف الاستقلال فحسب بل للاندماج ايضا مع دولة أخرى اضافة الى اختيار شكل آخر من أشكال الحكم الذاتي.

المواثيق الدولية التي تكفل حق تقرير المصير:

لقد ورد في المادة ١ (الفقرة ٢) من ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)أن من أهداف الأمم المتحدة «إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب» و هذا يعني أن الأمم المتحدة تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها كجزء من حفظ السلم والأمن الدوليين.

وكذلك تنص المادة ١ من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)» و«العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)» على أن «لكافة الشعوب الحق في تقرير مصيرها و بمقتضى هذا الحق لهاأن تقرر بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي».

قرارات تخص حق تقرير المصير

لشعب كردستان تاريخ حافل من اتخاذ قرارات تخص حق تقرير المصير،مثلا في بداية تاسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ تم تخيير كردستان بين الانضمام الى الدولة العراقية مقابل وعود واتفاقات موثقة او الانضمام الى الدولة التركية الحديثة وقد مارس الكرد حقهم في تقرير المصير عندما قرروا الالتحاق بالدولة العراقية ومع تنصل الحكومات العراقية المتعاقبة ازاء حقوق الشعب الكردي في العراق حدثت ثورات كردية متعددة جوبهت بحروب دموية وحشية لهذه الانظمة حتى توقيع اتفاقية اذار التي بموجبها مارس الشعب الكردي مرة اخرى حقه في تقرير المصير بالموافقة على الحكم الذاتي لكردستان داخل الدولة العراقية وقد تنصل النظام العراقي من الاتفاقية ومنح مناطق استراتيجية لدولة جارة مقابل التوقف عن دعمها للثورة الكردية التي اعلنت جزء من قيادتها انهاء الثورة التي سميت بالنكسة (اشبطال) ولم تتوقف المسيرة التحررية للثورة الكردية بل رفعت رايتها الاتحاد الوطني الكردستاني وزعزعت اركان الحكم في النظام العراقي الذي كان يدعو الى مفاوضات مع الاتحاد الوطني ويتراجع عن وعودها .

بعد حرب تحرير الكويت (عاصفة الصحراء) انتفضت جماهير شعب كردستان في الشمال والشيعة في الجنوب وبدعم وحماية المجتمع الدولي،حصل الكرد على اقليم شبه مستقل وقاموا باجراء اول انتخابات حرة وفي البرلمان ومارسوا حقهم في تقرير المصير عبر اختيار الفيدرالية لشكل النظام في الدولة العراقية في ١٩٩٢/١٠/٤.

وبعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ مارس الشعب الكردي حقه في تقرير المصير مرتين، الاول في التمسك بالنظام

الفيدرالي لادارة الدولة العراقية وتثبيته في مؤتمرات المعارضة وقانون ادارة الدولة المؤقت والثاني عبر المشاركة الفعالة في الاستفتاء على الدستور العراقي الجديد والتصويت بنعم .

وكانت نتائج تصويت كردستان لصالح الدستور العراقي الجديد كالاتي :

أربيل: (٨٣٠,٥٧٠) صوتا (٩٩/٣٦)

السليمانية: (٧٢٣,٧٢٣) صوتا(٩٨/٩٦)

دهوك:(٣٨٩,١٩٨) صوتا (٩٩/١٣)

مع تعرض الرئيس العراقي جلال طالباني للوعكة الصحية التي المت به اثناء ممارسة مهامه عام ٢٠١٢،تعرضت العلاقة بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية الى شرخ ومشاكل عديدة وشخصنة المشاكل وصلت الى مراحلة الجمود السياسي ان لم نقل التكبر والتكابر على الاخر ،ولكن عندما سيطر داعش خلال يومين فقط على مدينة الموصل وصلاح الدين وجزء كبير من الانبار وكان ينوي التوجه نحو العاصمة بغداد ،سبقت قوات البيشمركة القوات الامنية العراقية وجميع القوى العالمية في التصدي لهذا التنظيم مما حال دون التوسع الاحتلالي له واضطر المالكي اللجوء الى المرجع الشيعي اية الله السيستاني لاصدار الفتوى الكفائي وتشكيل الحشد الشعبي ضمن خطط تشكيل جيش اخر سماه المالكي «الجيش الرديف»،وعيون العراق والعالم انذاك كان على البيشمركة في حماية العراق والعاصمة بغداد الى ان تدخل المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة في تشكيل التحالف الدولي لمكافحة الارهاب ووقوف العراق على قدميه واستعداده للدفاع .

في المقابل ورغم التنسيق الامني الجيد الا ان التنسيق السياسي كان هزيلا وبسبب الخلافات على حصة النفط المصدر واستحقاقات الاقليم من الميزانية الاتحادية اقدمت الحكومة العراقية على قطع ميزانية اقليم كردستان وكانت تقوم بتوسيع حملاتها العقابية مقابل تزايد التعنت الكردي وخاصة سياسة الشخصنة بين السيدان مسعود البرزاني ونوري المالكي.

وبعد تبوء الدكتور حيدر العبادي لمنصب رئيس مجلس الوزراء الاتحادي لم تتغير السياسة العقابية بحق الاقليم الذي كان يعيش في وضع سياسي متشتت ايضا ووضع اقتصادي مزر حيث ان السيد بارزاني وخارج السياقات القانونية كان قد قرر منع رئيس البرلمان والنواب والوزراء من حركة التغيير من دخول اربيل مما ادى الى شلل تام للبرلمان وشلل جزئي للحكومة مما ادى الى تازم وتشرذم الوضع السياسي في الاقليم .

انطلاقا من التفكير الاحادي وفض الشراكة في الحكم والقرار مع الاتحاد الوطني وبسبب لامبالاة بغداد بالوضع السياسي والاقتصادي للاقليم،حدد رئيس الاقليم في ٢٠١٧/٦/٧ موعدا لاستفتاء الاستقلال في ٢٠١٧/٩/٢٥ وقد انضم الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير لهذا الحراك وفق شروط عديدة وافق عليها البرزاني من بينها تطبيع البرلمان وتفعيل الحكومة باعادة التغيير الى مسيرة الحكم والعمل الجاد لانهاء معاناة المواطنين وكذلك الاجماع في اتخاذ القرارات المصيرية وعدم التفرد.

النظام الدولي والاستقلال

مسيرة الاستقلال في ظل النظام الدولي القائم مسالة صعبة لاتتم الا في الحالات الاتية :

١-ان يتفق الدول العظمى على هذا الاستقلال ويتم تقنينه بقرارات مجلس الامن .

٢-ان يتم الاستقلال عبر موافقة الدولة التي يراد الانفصال عنها مثل حالة جنوب السودان حيث قام الرئيس السوداني بنفسه بانزال العلم السوداني ورفع علم جنوب السودان واعترف بنتائج الاستفتاء .

في حالة اقليم كردستان كان هناك غياب لكلتا الحالتين فالدول العظمى وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الامريكية وكذلك الاتحاد الاوروبي وجوار العراق و الجامعة العربية الممثلة لجميع الدول العربية كانوا جميعا ضد اجراء الاستفتاء بشكل رسمي ،وكذلك الحكومة العراقية وجميع مؤسسات الدولة العراقية كانت ايضا رافضة لاجراء الاستفتاء ونتائجها.

المضي في الاستفتاء بغياب شروط الحالتين اعلاه يعني التعنت والمجازفة،وطبعا المجازفة في هذه الحالة تعني الاستعداد لحرب مصيري نحو الاستقلال او الفناء وهي تقتضي اجراء مقارنة بين امكانيات و قوة الجانبين والتاكد من النصر وهذه الاحتمالية ايضا لم تكن في صالح الاقليم .

بعكس اجراءات الحكومة البريطانية ولجنة الحكماء في كيفية التعاطي مع استفتاء استقلال اسكتلندا وعرضهم ضمانات وصلاحيات كثيرة وكبيرة للتراجع عن الاستفتاء او اقناع المواطنين بالتصويت بـ(لا) لم تقم الحكومة العراقية والاطراف العراقية بمحاولات ومبادرات وطنية جادة ومسؤولة لارساء علاقات وشراكات حقيقية بين الاقليم والمركز وضمان استحقاقات الاقليم المالية والاتفاق على مجمل المفاصل المتعلقة بالعلاقة تحت سقف الدستور وضمن البلد الواحد ،بل اكتفت بالرفض القاطع والتحذير والتهديد والوعيد وفي المقابل جاء المجتمع الدولي على الخط وطالبوا بتاجيل او الغاء الاستفتاء مقابل ضمانات بالعمل على حل الاشكالات بين الاقليم والمركز .

الرفض الامريكي

دخلت الولايات المتحدة على الخط الرافض للاستفتاء على مستوى البيت الابيض والخارجية ولكن بيانات الرفض صاحبتها تعهدات بالعمل الجاد لحل المشاكل بين الاقليم والمركز بشكل جذري ومن هذه المواقف الامريكية :

*اولا: البيت الابيض:

بيان من السكرتير الاعلامي حول الاستفتاء المزمع إجراؤه من قبل حكومة إقليم كردستان

لاتؤيد الولايات المتحدة نية حكومة إقليم كردستان في إجراء استفتاء في وقت لاحق من هذا الشهر.

أكدت الولايات المتحدة مرارا لقادة حكومة إقليم كردستان أن الاستفتاء يشتت التركيز على الجهود الرامية إلى إلحاق الهزيمة بداعش وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة.

يمثل إجراء الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها خاصة استفزازا وزعزعة للاستقرار.

ولذلك فإننا ندعو حكومة إقليم كردستان إلى إلغاء الاستفتاء والدخول في حوار جاد ومستمر مع بغداد، حوار أشارت الولايات المتحدة مرارا إلى أنها مستعدة لتسهيله.

البيت الابيض

٢٠١٧/٩/١٤

*ثانيا: وزارة الخارجية الامريكية

في ٢٠١٧/٩/١١ ، تحدث وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون مع رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني هاتفيا قبل أسبوع بعد ان أعدت أربيل الخطوة الأساسية لعملية الاستفتاء، كما رحبت وزارة الخارجية بزيارة وفد كردي إلى بغداد لمناقشة القضية رغم اعلان بغداد موقفها الحاسم من الاستفتاء.

وقالت هيذر نويرت، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، ان الولايات المتحدة تشعر بقلق من إجراء عملية الاستفتاء في الوقت الحالي لانها تزيد من زعزعة الاستقرار، مشيرة إلى ان تنظيم «الدولة الإسلامية» ما زال يمثل التهديد الخطير الكبير على العراق في الوقت الراهن، وأضافت «أعربنا عن قلقنا الشديد إزاء إجراء الاستفتاء، ما نود رؤيته هو عراق مستقر وموحد».

بيان لوزارة الخارجية الأمريكية

تعارض الولايات المتحدة بشدة استفتاء حكومة إقليم كردستان العراق على الاستقلال المزمع إجراؤه في ٢٥ أيلول.

كما أن جميع جيران العراق، وكل المجتمع الدولي تقريبا، يعارضون هذا الاستفتاء.

تحث الولايات المتحدة القادة الكرد العراقيين على قبول البديل والذي هو حوار جدي ومستمر مع الحكومة المركزية تقوم بتسهيله الولايات المتحدة والأمم المتحدة وشركاء آخرون بشأن جميع المسائل ذات الاهمية بما في ذلك مستقبل العلاقة بين بغداد واربيل.

وإذا أجري هذا الاستفتاء، فمن غير المرجح أن تجري مفاوضات مع بغداد، وسوف يتم انهاء العرض الدولي المذكور أعلاه لدعم المفاوضات.

إن ثمن إجراء الاستفتاء غالي بالنسبة لجميع العراقيين، بمن فيهم الكرد. وقد أثر الاستفتاء بالفعل تأثيرا سلبيا على تنسيق الجهود لهزيمة داعش وطرده من المناطق المتبقية تحت سيطرته في العراق.

إن قرار إجراء الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها يزعزع الاستقرار بشكل خاص، مما يثير التوترات التي يسعى داعش والجماعات المتطرفة الأخرى إلى استغلالها. ويجب تسوية حالة المناطق المتنازع عليها وحدودها من خلال الحوار، وفقا للدستور العراقي، وليس عن طريق الفعل أو القوة من جانب واحد.

وأخيرا، قد يعرض الاستفتاء العلاقات التجارية الإقليمية لكردستان العراق وجميع انواع المساعدات الدولية للخطر، وهذا ما لا يرغب به أي من شركاء العراق.

وهذه ببساطة حقيقة هذا الوضع الخطير جدا. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحوار الحقيقي البديل الذي نحث القادة الكرد على تبنيه، يعد بحل عدد كبير من المظالم المشروعة للكرد العراقيين، وإقامة مسار جديد وبناء علاقات بين بغداد وأربيل تعود بالفائدة على كل العراقيين.

يمكن للكرد أن يفخروا بالفعل بما أنتجته عملية الاستفتاء، بما في ذلك المزيد من الوحدة الكردية، وإحياء البرلمان الكردي للمرة الأولى منذ ما يقرب من عامين، وطرح قضايا هامة على الساحة الدولية، مع استعداد الشركاء والأصدقاء للبناء على روح التعاون المشهودة بين قوات الأمن العراقية والبيشمركة الكردية في الحملة لمحاربة داعش كي تساعد في حل القضايا العالقة.

ومما يؤسف له أن الاستفتاء الذي سيجري الأسبوع المقبل سيعرض للخطر كل هذا الزخم وأكثر من ذلك.

والاستفتاء بحد ذاته الآن غير ضروري بالنظر إلى المسار البديل الذي أعدته واعترفت به الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

وزارة الخارجية الامريكية

٢٠١٧/٩/١١

*رسالة تيلرسن

المساعي الامريكيية لم تتوقف عند اصدار البيانات بل ان وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسن كتب رسالة الى رئيس الاقليم مسعود بارزاني تتضمن دعوة لالغاء الاستفتاء و دعم الولايات المتحدة لاجراء مفاوضات بين حكومتي اربيل وبغداد تمتد لمدة عام بهدف معالجة جميع الملفات العالقة وهذه نص الرسالة التي تم نشر نصها في وكالة بلومبيرغ الامريكية (وترجمتها روداو انذاك بهذا النص) :

الرئيس بارزاني..

أكتب هذه الرسالة باسم الولايات المتحدة الأمريكية للتعبير عن تقديري اللامحدود لكم ولشعب كردستان العراق، لقد أسسنا علاقات تاريخية خلال العقود الماضية.

نحن نريد توطيد هذه العلاقات خلال العقود المقبلة وملتزمون بذلك. خلال الأعوام الثلاثة الماضية على وجه الخصوص فإن عملنا المشترك وقراراتكم الشجاعة للتعاون الكامل مع القوات الأمنية العراقية، غيّر مسار الحرب ضد داعش.

نحن نقدر تضحيات البيشمركة في حربنا المشتركة ضد الإرهاب، ولن ننسى تلك التضحيات أبداً.

في هذا الوقت، نحن أمام مسألة الاستفتاء على مستقبل إقليم كردستان، المقرر إجراؤها في ٢٥ أيلول، لقد عبرنا عن مخاوفنا والتي تتضمن عدة أمور، ومنها الحرب المستمرة ضد داعش، بما فيها معركة الحويجة المرتقبة، وعدم استقرار الظروف الإقليمية، والحاجة للتأكيد على إرساء الاستقرار في المناطق المحررة للاطمئنان بأن داعش لن يستطيع العودة إليها أبداً، وعلى هذا الأساس نحن ندعوكم باحترام لقبول البديل الذي نرى أنه يساعدكم بشكل أفضل لتحقيق أهدافكم وحماية الاستقرار والأمن في مرحلة الحرب ضد داعش.

هذا المقترح البديل يؤسس إطاراً جديداً وسريعاً للتفاوض مع الحكومة المركزية العراقية برئاسة حيدر العبادي، وهذا الإطار السريع للحوار يحمل معه أجندة مفتوحة ويجب أن لا تمتد لأكثر من عام لكن يجوز تجديدها، والهدف الرئيس لهذا المقترح هو تسوية جميع الملفات العالقة بين بغداد وأربيل وسيحدد طبيعة العلاقات المستقبلية بين الجانبين. ونحن سنحاول معالجة احتياجاتكم المالية والأمنية الراهنة.

الرئيس بارزاني، في الحقيقة، نحن نتفهم مخاوفكم خلال الأعوام العشرة الماضية، كما نستوعب الخطأ التاريخي الذي تعرض له الكرد في العراق عام ١٩٢١، ونحن نقبل بالحاجة لإيجاد طريق إلى الأمام على أساس الموافقة الظاهرة، بحيث يمكن تلبية احتياجات ومطالب كافة الأجناس والأديان والمكونات الإثنية على هذه الأرض التاريخية، ومن أجل كل هذه الأسباب، فإن السياسة الأمريكية خلال إدارة الرئيس ترمب تتضمن القيام بكل ما بوسعنا لمساعدتكم والحكومة المركزية لحل كل هذه القضايا المهمة وتطمينكم بأن قوتنا وثقلنا يقفان وراء هذا الإطار الجديد للتحاور.

أكثر من ذلك، نحن مستعدون لتقديم التسهيلات لكي يقوم مجلس الأمن الدولي بتقديم المزيد من الدعم للعملية، كما إننا مستعدون لتقديم التسهيلات الكاملة من قبل منظمة الأمم المتحدة وشركائنا الأساسيين مثل بريطانيا وفرنسا، هذه فرصة نادرة بأننا ندعوكم باحترام لقبول البديل عن الاستفتاء المقرر، ونعتقد أن هذا الاستفتاء سيكون له نتائج خطيرة بل أن النتائج قد ترجعكم إلى الوراء.

بالأخذ بنظر الاعتبار تاريخ الشعب الكردي، نتفهم بأنكم تنظرون إلى الحوار المقترح على أنه فرصة أخرى، كما إننا نعتقد أن هذه الفرصة تستحق الموافقة، خاصة بعد الانتصارات التاريخية ضد داعش، والشراكة منقطعة النظير بين

القوات الأمنية العراقية والبيشمركة الكردية بالدعم القوي من التحالف الدولي، بالتأكيد إذا لم تتوصل المفاوضات في نهاية المطاف إلى نتيجة مقبولة أو فشلت بسبب انعدام الثقة الكاملة من قبل بغداد، فإننا سنقر بضرورة إجراء الاستفتاء.

ونظير التزامنا بدعم هذا الإطار الجدي للحوار – كبديل لإجراء الاستفتاء المقرر– فإننا نطلب التزامكم بالنقاط التالية:

أولا: التفاوض مع بغداد في الأساس يبقى من أجل التوصل إلى تفاهم وإيجاد اتفاق مشترك على العلاقات المستقبلية بين إقليم كردستان والحكومة العراقية، سواء أكان ذلك يعني فيدرالية حقيقية معمول بها أو نوعاً من الكونفيدرالية أو الاستقلال، ويجب أن تكون هذه الاتفاقية عن طريق المباحثات السلمية.

ثانيا: يبقى إقليم كردستان والبيشمركة الكردية شركاء رئيسيين ضمن التحالف الدولي لدحر داعش، وسيستمر الدعم المناسب للتحالف، في الوقت الذي يتواصل فيه العمل المشترك التاريخي مع القوات الأمنية العراقية، وسيكون للولايات المتحدة خطة لتسريع جهودنا الداعمة «لآلية الأمن المشترك»، وعلينا العمل معا للوثوق باستقرار هذه المناطق الحساسة، خاصة تلك التي بقيت غير آمنة بعد داعش، مثل شنكال.

ثالثا: تقرير حدود إقليم كردستان عن طريق الحوار مع بغداد، وفقا للآلية الواردة في المادة ١٤٠، والولايات المتحدة تقوم مع الأمم المتحدة وبالتعاون مع الحكومة العراقية بدعم عملية سريعة لتسوية هذه المسائل، وذلك في إطار الوقت المذكور آنفاً.

رابعا: نتوقع أنك ستواصل الجهود للتعاون مع الحكومة العراقية الحالية برئاسة حيدر العبادي، ومن قبيل ذلك المشاركة في الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٨ وأداء دور إيجابي في بغداد فيما يتعلق بتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات، وحكمك ورئاستك في مرحلة ما بعد داعش سيكونان ذوا أهمية بالغة للمنطقة بالكامل.

وبالتزامن مع هذا الإطار للتحاور، سنقوم نحن بتقديم الدعم والتسهيلات لحل هذه القضايا خلال فترة عام:

- تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالسلطة والإيرادات بالشكل المعني.
- تنفيذ المادة ١٤٠.
- معالجة المسائل الأخرى مثل البيشمركة والطيران الجوي المدني والممثليات الدبلوماسية والملفات الأخرى.

نؤمن بأن هذه الرسالة وقرارك الشجاع بقبول هذا المقترح سيصبح فرصة تاريخية بين أمريكا وإقليم كردستان والحكومة العراقية، وهذا في مرحلة ما بعد تضحياتنا المشتركة وانتصاراتنا ضد داعش، باسم أمريكا، والرئيس دونالد ترمب، وجميع طاقم الأمن القومي فإنه لمن الفخر أننا نعمل معك.

طبيعة التعامل الأمريكي:

تعتبر طبيعة التعامل الأمريكي مع إقليم كردستان عندما يدعو البيت الأبيض ووزارة الخارجية إلى تأجيل أو إلغاء استفتاء الاستقلال معقدة وتعكس عدة اعتبارات منها السعي لتجنب تصعيد التوترات في العراق، حيث أن الاستفتاء قد يؤدي إلى نزاعات مسلحة أو تفكك الدولة. لذلك، غالباً ما كانوا يشددون على أهمية الحوار والتعاون وتاكيدهم على أهمية وحدة العراق وسلامته الإقليمية، وتعزيز هذا المبدأ في تعاملها مع إقليم كردستان.

وعندما تعرض الولايات المتحدة ضمانات لحل المشاكل بين الإقليم والحكومة المركزية، مثل الدعم السياسي والاقتصادي، فهذا يعكس رغبتها في تحقيق تسويات طويلة الأمد ودعمها لحقوق الكرد في تقرير مصيرهم، ولكن ضمن إطار

يحافظ على استقرار المنطقة.

ولايمكن تجاهل حقيقة فقدان الدعم الدولي اذ ان رفض الدعوات الامريكية يُعتبر تحدياً للسياسة الأمريكية ويؤدي إلى تقليل الدعم الأمريكي والإقليمي للإقليم، مما يضعف موقفه على الساحة الدولية، اضافة الى تصاعد الانقسام الداخلي في الاقليم و تداعيات اقتصادية.

بالمجمل، يُظهر الموقف الأمريكي توازناً بين دعم حقوق الكرد والحفاظ على وحدة العراق، ورفض دعوات تأجيل الاستفتاء قد يُدخل الإقليم في دوامة من الصراعات والتوترات السياسية.

مجلس الامن

دعوات مجلس الأمن لعدم إجراء أمر معين في دولة ما يمكن أن تكون ملزمة قانونيًا خاصة إذا صدرت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أما إذا كانت تحت الفصل السادس، فهي غير ملزمة، لكنها لها تأثيرا دبلوماسيا كبيرا وهذه القرارات تعكس إجماع أو توافق القوى الكبرى على القضية المطروحة وعدم الامتثال لدعواته قد يؤدي إلى عزلة دولية، أو إدانة سياسية وتجاهل، أو حتى فرض عقوبات في المستقبل.

وفي ٢٠١٧/٩/٢٣ اصدر مجلس الامن بيانا حول تحذيريا حول الاستفتاء وجاء فيه :

يعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الأثر المحتمل المزعزع للاستقرار لخطط حكومة إقليم كردستان الرامية إلى إجراء استفتاءٍ أحاديّ الجانب في الأسبوع المقبل.

وأشار أعضاء المجلس إلى أنه من المقرر إجراء الاستفتاء المزمع إجراؤه في الوقت الذي تجري فيه عمليات مكافحة داعش، والتي تقوم فيها القوات الكردية بدور حاسم، وهذا من شأنه أن يشتت الانتباه إلى جهود ضمان العودة الآمنة والطوعية لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ ونازح.

وأعرب أعضاء المجلس عن احترامهم المستمر لسيادة العراق وسلامة أراضيه ووحدته، وحثوا على حل جميع القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وفقاً لأحكام الدستور العراقي من خلال الحوار المنظم والحلول التوفيقية بدعمٍ من المجتمع الدولي.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل لجهود الأمم المتحدة لتسهيل الحوار بين أصحاب الشأن العراقيين.

مجلس الأمن الدولي

٢٠١٧/٩/٢٣

الامم المتحدة

لمشروع القوانين والمبادرات التي قدمتها الأمم المتحدة بشأن حل المشاكل وتطبيع العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة العراقية أهمية كبيرة على عدة مستويات كالسعي إلى تعزيز وحدة العراق ومنع تصاعد النزاعات الداخلية بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان ،وكذلك تسهم في تعزيز الحوار بين الأطراف المختلفة وتسهيل الوصول إلى تفاهمات مشتركة حول الملفات الحساسة مثل الموارد النفطية، الحدود، والسلطة السياسية.و رفض هذه المبادرات

قد يضعف فرص التفاهم والتعايش السلمي بين المكونات المختلفة ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم الانقسام الداخلي ويهدد استقرار البلد.

وفق الامم المتحدة يتمتع العراق بموقع استراتيجي في المنطقة، وله دور في استقرار الشرق الأوسط و تطبيع العلاقات بين بغداد وأربيل يساهم في تقليل التوترات الإقليمية وتجنب تدخلات خارجية وان لرفض وتجاهل هذه المبادرات تداعيات عديدة من تفاقم الأزمات، خاصة في مناطق التماس بين القوات الأمنية في الإقليم والقوات الحكومية العراقية وكذلك التاثير السلبي على اقتصاد الاقليم وتقليل الاستثمارات الأجنبية والمحلية، واخير او توقف مشاريع البنية التحتية.

في هذا السياق تعتبر مشاركة الأمم المتحدة عاملاً مهماً لدعم الاستقرار ومنع التصعيد.

مشروع قرار اممي

*اضافة الى دعوات الامين العام للامم المتحدة انذاك لالغاء او تاجيل الاستفتاء ، قدمت الأمم المتحدة بشكل رسمي مقترحا لرئيس الاقليم مسعود بارزاني في ٢٠١٧/٩/١٧ يقضي بالعدول عن الاستفتاء المرتقب في ٢٥ سبتمبر، في مقابل المساعدة على التوصل إلى اتفاق بين بغداد وأربيل في مدة أقصاها ثلاث سنوات.

وبحسب الوثيقة التي قدمها المبعوث الأممي إلى العراق يان كوبيش لبارزاني، فإن المقترح يقضي بشروع الحكومة العراقية وحكومة الإقليم على الفور بـ"مفاوضات منظمة، حثيثة، ومكثفة، من دون شروط مسبقة وبجدول أعمال مفتوح على سبل حل كل المشاكل، تتناول المبادئ والترتيبات التي ستحدد العلاقات المستقبلية والتعاون بين بغداد وأربيل".

ويتعين على الجانبين اختتام مفاوضاتهما خلال عامين إلى ثلاثة أعوام، ويمكنهما الطلب "من الأمم المتحدة، نيابة عن المجتمع الدولي، تقديم مساعيها الحميدة سواء في عملية التفاوض أو في وضع النتائج والخلاصات حيز التنفيذ".

وكشف الرئيس العراقي السابق الدكتور فؤاد معصوم في كتابه (السنوات الاربع في قصر السلام) قائلا في اجتماع دوكان سالت السيد نيجيرفان بارزاني عن حقيقة هذه الورقة فقال انهم تلقوها من المبعوث الاممي .

فيما ياتي نص مشروع القرار الاممي كبديل عن الاستفتاء :

مشروع قرار الامم المتحدة كبديل عن الاستفتاء

بالنظر الى ما حدث بعد ٢٠٠٣ ومستذكرا تاريخا من الجرائم والاضطهاد ولاسيما من قبل نظام صدام حسين ضد الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي تقرر بناء مستقبل مشترك في العراق وفق مبادئ الديمقراطية والفيدرالية والمواطنة والمساواة في تحقيق العدل والحقوق للجميع.

اولا:

**اشارة الى التعاون غير المسبوق والمستمر بين بغداد واربيل في محاربة ما يسمى داعش وتقديرا للشهداء والابطال والحاجة الى دعمهم ودعم عوائلهم وتقديرا للدعم الكبير للنازحين من قبل الكثير من العراقيين بما فيه الشعب الكردي وحكومة اقليم كردستان والحاجة الى تأمين عودتهم بشكل طوعي وآمن الى ديارهم .

**الاقرار انه وفق الدستور التي تم تبنيه في عملية اتسمت بالطوعية والديمقراطية من قبل الشعب العراقي كافة بما فيه كردستان العراق فان العراق دولة موحدة وديمقراطية وفيدرالية وان احترام الدستور والعملية الديمقراطية امر اساسي.

**الاقرار ان تجارب السنوات الماضية بالرغم مما تقدم ان الفيدرالية لاتسير بشكل يحظى برضا الشعب العراقي بما فيه

الشعب الكردي وان هناك الكثير من المشاكل والقضايا العالقة لاتزال لم تحل بما فيها قضايا حساسة مثل تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور والخاصة بالمناطق المتنازع عليها بما فيها وضع محافظة كركوك وهذا كله ادى الى فقدان الثقة بين الاطراف ومثل هذا الوضع لايمكن ان يستمر وغير مستديم.

**الاقرار بانه وفي هذه المرحلة وفي الوقت الذي يقوم فيه الشعب العراقي بما فيه اقليم دردستان بالتعاون في محاربة مايسمى داعش، تبقى محاربة داعش هي الاولوية وعليه يجب ان تتم معالجة القصور الذي حدث ومراجعة الاسس والمبادئ والترتيبات في البيت العراقي ومن اجل معالجة تطلعات وطموحات كافة العراقيين بما فيه الشعب الكردي.

**ملاحظة ما ورد في قرار اقليم كردستان في الامر رقم (١٠٦) الموافق ٨/ يونيو/٢٠١٧ لاجراء استفتاء في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ «في كافة مناطق اقليم كردستان والمناطق الكردستانية (المتنازع عليها) خارج ادارة اقليم كردستان» من اجل تنفيذ حق تقرير المصير عبر الاجابة عن السؤال (هل تريد ان يصبح اقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج نطاق ادارة اقليم كردستان دولة مستقلة؟).

**ملاحظة العديد من التصريحات من قبل الحكومة العراقية بان الاعلان احادي الجانب لاجراء الاستفتاء غير دستوري وغير قانوني ويفقتد الى القانونية ويمثل خلق سياسة امر واقع مرفوض وفي نفس الوقت تؤكد احترامها لتطلعات الشعب الكردي وابناء الشعب العراقي كافة والتأكيد على ان المشاكل الحالية يجب ان تحل بالحوار والاتفاق.

**ملاحظة موقف المجتمع الدولي والذي كرر دعمه للديمقراطية في العراق ووحدته وسلامة اراضيه واشار هذا الموقف الى قلق المجتمع الدولي من اجراء استفتاء للاستقلال بشكل احادي الجانب وانه يقوض على نحو خطير سيادة العراق وسلامة اراضيه ويزيد من خطورة عدم الاستقرار في العراق والمنطقة وتبقى محاربة داعش الاولوية وعبر المجتمع الدولي عن دعمه لحل القضايا العالقة بما فيها مسألة الاستفتاء عبر الحوار والمفاوضات.

ثانيا :

**وافقت الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان وقررتا عملا بروح التعاون والشراكة بينهما والاحترام المشترك لتطلعات الشعب العراقي بما فيه الشعب الكردي ووفقا للدستور ما يأتي :

**الدخول في (شهر سبتمبر) في مفاوضات شراكة منظمة ومستديمة ومكثفة تعتمد على تحقيق النتائج وبدون شروط مسبقة وبجدول اعمال مفتوح لحل كافة المشاكل والقضايا العالقة وفقا لمبادئ وترتيبات تحدد العلاقة المستقبلية بين بغداد واربيل والتعاون بينهما.

**تستكمل هذه المفاوضات خلال (٢-٣) اعوام من تاريخ بدئها.

**الطلب من الامم المتحدة، نيابة عن المجتمع الدولي تقديم مساعيها الحميدة لعملية التفاوض وتنفيذ ما تتفق عليه الاطرف من نتائج.

ثالثا :

**وفقا لهذا الاتفاق تقوم حكومة اقليم كردستان بعدم اجراء الاستفتاء في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ وفق ما اعلن في قرارها الرقم (١٠٦) الموافق ٨ يونيو ٢٠١٧، ويمكن لها ان تعود لهذه المسألة انتظارا لنتائج المفاوضات.

رابعا :

**يعتبر هذا الاتفاق بمثابة فرصة لكل من مجلس النواب العراقي وبرلمان اقليم كردستان لتبني التشريع اللازم الذي ينظم اجراء اي استفتاء في المستقبل.

خامسا :

*يرحب المجتمع الدولي ممثلا بالامم المتحدة ويدعم هذا الاتفاق وان الدعم والضمانات الدولية ستساعد في تسهيل حل القضايا العالقة وتنفيذ المبادئ والترتيبات التي ستحدد مستقبل العلاقة والتعاون بين بغداد واربيل.

*ويتم اطلاع مجلس الامن الدولي على تنفيذ هذا الاتفاق عبر تقديم تقرير دوري من قبل الامين العام للامم المتحدة الى مجلس الامن.

موقف رافض للاتحاد الأوروبي

وفي ٢٠١٧/٩/٢٠ دعا الاتحاد الأوروبي، الأربعاء، السلطات في كردستان العراق لعدم إجراء استفتاء حول استقلال المنطقة، واعتبره بأنه «غير مثمر». وقالت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيرين، «يذكّر الاتحاد الأوروبي بدعمه الدائم لوحدة وسيادة العراق ووحدة أراضيه، والإجراءات من طرف واحد، مثل الاستفتاء المقترح، تعتبر غير مثمرة ويجب تجنبها». وأكدت على أن الاتحاد الأوروبي يعترف بوجود مسائل غير محلولة بين السلطات الكردية وبغداد، ويعتبر أنه يجب حلها «عن طريق الحوار السلمي والبناء الذي يمكن أن يقود إلى حل متوافق عليه ومرتكز على تنفيذ بنود الدستور العراقي».

وأضافت مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، «الاتحاد الأوروبي يرحب بمبادرة الأمم المتحدة لتشجيع الحوار ويعرض دعمه لهذه العملية في حال طلب ذلك».

موقف رافض لجامعة الدول العربية

وفي ٢٠١٧/٩/١٣ أصدر المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية قرارا يرفض فيه إجراء الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان عن العراق.

وقال أحمد جمال، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية العراقية، في تصريح صحفي: «استجابة لطلب وزير الخارجية العراقي الدكتور ابراهيم الجعفري في اجتماع المجلس الوزاري للجامعة العربية، أصدر المجلس الوزاري قرارا عربيا، وبالإجماع، لرفض الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان، لعدم قانونيته، وتعارضه مع الدستور العراقي الذي يجب احترامه والتمسك به، ودعم وحدة العراق لما تمثله من عامل رئيسي لأمن واستقرار المنطقة، وأن تهديد هذه الوحدة يمثل خطرا على أمن المنطقة وقدرة دولها وشعوبها على مواجهة الإرهاب».

وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ، عن اصدار مجلس الجامعة قراراً بشأن استفتاء إقليم كردستان العراق، مبينا أن القرار يتمسك بوحدة العراق.

ونقلت صحيفة عن أبو الغيط قوله، إن ‹هناك قرارًا صدر من مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن الاستفتاء في كردستان›، مشيرًا إلى أن ‹هذا القرار يتمسك بوحدة التراب العراقي، ويطالب بأن تكون أي خطوات وفقًا للدستور العراقي›.

موقف رافض لمنظمة التعاون الإسلامي

في ٢٠١٧/٩/٢٠ دعت منظمة التعاون الإسلامي، رئاسة إقليم كردستان العراق، إلى إلغاء الاستفتاء المرتقب لتحديد مصير الإقليم، مشددة على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق واستقراره وسلامة أراضيه.

وعبرت الأمانة العامة للمنظمة، في بيان عبر موقعها الرسمي على الأنترنت السبت، عن قلقها العميق إزاء مشروع الاستفتاء المزمع عقده في إقليم كردستان العراق في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر.

وحثت الأمانة، فيما أسمته نداءً عاجلاً، رئاسة إقليم كردستان العراق، على إلغاء الاستفتاء «لتعارضه مع الدستور العراقي ولتأثيره السلبي على الجهود المبذولة لمحاربة الإرهاب»، مشددة على ضرورة التمسك بالدستور واحترامه، وبذل كل الجهود للحفاظ على وحدة العراق وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه.

موقف رافض لتركيا وايران

اضافة الى العديد من المواقف التركية الرافضة ، قال رئيس الجمهورية التركية وزعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان مرة اخرى في ٢٠١٧/٩/١٦ ، إن قرار الإدارة الكردية شمالي العراق لإجراء الاستفتاء للانفصال عن بغداد «يتجاوز حدود انسداد الأفق وقلة الخبرة السياسية، ولا يمكن القبول بمفهوم سياسي».وقال أردوغان ان مساعي بارزاني لضم محافظة كركوك للاستفتاء، وهي منطقة متنازع عليها بين الإقليم وبغداد، وأفاد أن بارزاني سيرى بشكل واضح مدى حساسية أنقرة تجاه الاستفتاء، عقب اجتماع مجلس الأمن القومي المزمع عقده في ٢٢ من شهر سبتمبر/أيلول ، واجتماع مجلس الوزراء. ولفت أردوغان إلى أن تركيا، ترى ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية.

وحذر أردوغان، مسعود بارزاني من المضي في استفتاء على استقلال الإقليم عن العراق، وأضاف أن تصريحات بارزاني، حول الاستفتاء «خاطئة للغاية، لأنه يعلم حساسيتنا تجاه وحدة التراب العراقي». وقال ، ان «لتركيا حدودا مع العراق طولها ٣٥٠ كم وفي جانبي العراق الآخرين إيران وسوريا، والوضع في سوريا معلوم. نحن نرى ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وموقف إيران مشابه للموقف التركي، حول ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، إن حاولتم إعلان دولة مستقلة على أهوائكم رغم علمكم المسبق بكل تلك المواقف، فلن يكون جواب الجميع بـ «نعم» بهذه السهولة، فهنا يوجد التركمان وبالجانب الآخر في الموصل هناك العرب، فلا يمكنكم تجاهلهم، ولن يوافق أحد على خطوة تهدد وحدة الأراضي العراقية. وترفض الحكومة العراقية الاستفتاء، وليس من الممكن أن يوافق البرلمان العراقي على هذا الاستفتاء.»

اما ايران ،ففي ٢٠١٧/٩/١٧ هدد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الأميرال علي شمخاني، ، بإلغاء الاتفاقات الأمنية والعسكرية مع كردستان وإغلاق كافة المنافذ الحدودية مع الإقليم في حال مضيه بالاستفتاء ،وقال إن «الاتفاقيات الأمنية والعسكرية ستلغى في حال أقدم إقليم كردستان على الانفصال عن العراق»، لافتا إلى أن «إيران ستعمل ضمن إطار تأمين حدودها المشتركة، على إعادة نظرها في طريقة التعامل مع تواجد وتحركات العناصر الإرهابية في إقليم كردستان العراق المعادية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وستقدم على خطوات مغايرة تماما عن الخطوات المتخذة سابقا».

وأضاف شمخاني أن «الفرصة ما تزال سانحة أمام مسؤولي كردستان العراق للاستجابة للمبادرات الخيّرة التي تهدف تأمين مصلحة الشعب الكردي ودولة العراق والحؤول دون إنشاء تيارات تهدد الأمن في المنطقة»، مؤكدا أن «إجراء الاستفتاء بمثابة إغلاق كافة المنافذ الحدودية مع إيران».

وفيما يتعلق بموقف ايران تجاه اجراء الاستفتاء في أقليم كردستان العراق صرح شمخاني بان تنظيم استفتاء الاستقلال سيفضي الى وقوع تهديدات جديدة ضد أقليم كردستان واضاف : في الوقت الذي يقترب العراق من المرحلة النهائية لتطهير

كامل ترابه من لوث الارهابيين التكفيريين بفضل جهود وتضحيات الشعب العراقي بمن فيهم العرب والكرد والتركمان فان هذه الاجراءات والتي تفتقد للمصداقية القانونية ايضا، ستطال تداعياتها السلبية أمن المنطقة والعراق خاصة أقليم كردستان العراق.

واشار شمخاني الى الدور المصيري والهام للكرد في الحكومة العراقية وضرورة استثمار هذه الطاقة في مسيرة تعزيز الأليات الأمنية والاقتصادية والسياسية في اقليم كردستان العراق وقال ان معارضة الدول المجاورة للعراق لاستفتاء استقلال الاقليم، سيخلق ظروفا معقدة وشاقة لكردستان العراق بعد الاستفتاء.

واعتبر شمخاني، ان شرعية المعابر والمناطق الحدودية بين الجمهورية الاسلامية الايرانية و اقليم كردستان العراق مستمدة فقط بوجود الأقليم ضمن العراق الموحد منوها الى ان الاتفاقيات الحدودية مع الأقليم سوف تكون نافذة في اطار حكومة العراق المركزية فقط وان انفصال الأقليم عن الدولة العراقية بمثابة غلق جميع المعابر والمخافر الحدودية المشتركة.

واشار الى وجود الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين ايران وأقليم كردستان العراق، وقال ان انفصال الأقليم عن الاراضي العراقية بمعنى انهاء جميع الاتفاقيات ومن ثم ستعمل ايران وفي اطار حماية الحدود المشتركة، على مراجعة جميع سياساتها لمواجهة تواجد ونشاطات الجماعات المناوئة للثورة في مناطق كردستان العراق, وستسلك سلوكا مختلفا تماما عن السابق.

وشدد أمين المجلس الاعلى للأمن القومي على استمرار الحوار لتسوية القضايا القائمة واعادة النظر في اتخاذ القرارات المتسرعة وقال ان الفرصة مازالت سانحة امام المسؤولين في كردستان العراق لاستجابة الدعوات لما لها من خير للكرد وبهدف حماية مصالح المجتمع الكردي والعراق و منع تشكيل الاتجاهات المضادة للأمن في المنطقة.

تواقيت مهمة

٢٠١٧/٩/٧:

أصدر الاتحاد الوطني الكردستاني بلاغا حول اجتماع المجلس القيادي يوم الخميس ٢٠١٧/٩/٧، اوضح فيه ضرورة تفعيل برلمان كردستان بأسرع وقت ممكن وفق عدة اسس قانونية واقتصادية وسياسية.

فيما يأتي اهم المقررات التي جاءت في نص البلاغ:

اولا: يجب تفعيل برلمان كردستان على عدة اسس قانونية واقتصادية وسياسية وبأسرع وقت ممكن.

ثانيا: يقوم وفد من الاتحاد الوطني وخلال يومين بايصال رسالة المجلس القيادي حول آلية تفعيل برلمان كردستان الى حركة التغيير والجماعة الاسلامية.

وسيقوم نفس الوفد وبهدف الحوار مع الحزب الديمقراطي حول خارطة طريق الاتحاد الوطني والاستفتاء، بتوضيح نفس الاسس للديمقراطي الكردستاني.

هذا وزار وفد من الاتحاد الوطني الكردستاني، يوم الجمعة، المقر الرئيس لحركة التغيير، لعقد اجتماع مشترك مع حركة التغيير واطلاعهم على رسالة اجتماع المجلس القيادي للـ أ.و.ك بشأن تفعيل برلمان كردستان.

وفي هذا الصدد قال عدنان حمه مينا عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني، في تصريح صحفي قبل الاجتماع، أن وفد المجلس القيادي للاتحاد الوطني يهدف في اجتماعه هذا الى اطلاع حركة التغيير على مقررات الاجتماع الاخير للمجلس القيادي بشأن البرلمان، وسيبحث مع وفد حركة التغيير المبادئ التي وضعها الاتحاد الوطني بشأن تفعيل البرلمان واحتواء الازمات. وأضاف مينا: «لدى الاتحاد الوطني قرار بتفعيل برلمان كردستان لانتشال البلاد من الفراغ

السياسي»، مشيرا الى ان سياسة الاتحاد الوطني هي استصدار قوانين جديدة بشأن القوانين التي بحاجة الى اعادة نظر، تحسين الوضع المعيشي للمواطن.

إقرار تفعيل برلمان كردستان وخارطة طريق الاتحاد الوطني الكردستاني

:٢٠١٧/٩/١٠

عقد الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني اجتماعا يوم الاحد ٢٠١٧/٩/١٠، لبحث رسالة وخارطة طريق الاتحاد الوطني الكردستاني التي سبق ان بحثها مع حركة التغيير والجماعة الاسلامية الكردستانية.

وخلال الاجتماع اتفق الجانبان على تفعيل برلمان كردستان خلال هذا الاسبوع (١٤ ايلول/٢٠١٧)، ومن جهته وافق الحزب الديمقراطي الكردستاني على خارطة طريق الاتحاد الوطني الكردستاني المطروحة لمعالجة الأزمة السياسية والمالية في الاقليم.

واوضح مصدر مطلع لـ PUKmedia: ان الحزب الديمقراطي الكردستاني وافق على خارطة طريق الاتحاد الوطني الكردستاني لحل مشاكل اقليم كردستان. واضاف: ان الجانبين اتفقا على تفعيل برلمان كردستان منتصف الشهر الحالي، مؤكدا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني وافق على جميع مواد خارطة طريق الاتحاد الوطني لحل المشاكل المالية والسياسية في اقليم كردستان وتفعيل البرلمان.

العبادي: من يدعو للاستفتاء دون نتيجة فهو لخداع الناس

: ٢٠١٧/٩/٩

أكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أن «لا مكان للصفقات والاتفاقيات مع الإرهابيين في العراق، وان أمامهم خيارين لا ثالث لهما، إما الاستسلام أو الموت»، موضحا أن العراقيين أصحاب فضل على العالم في محاربة الإرهاب وإن ما يجري من تقدم في سوريا ضد الإرهاب ما هو إلا انعكاس لانتصارات قواتنا البطلة في الموصل وتلعفر، داعيا أبناء الحويجة وغرب كركوك وغرب الأنبار إلى ترقب تحرير مناطقهم من «داعش» بفترة قياسية،وقدم العبادي في بداية المؤتمر الصحفي الأسبوعي الذي عقده الأربعاء، التهاني للعراقيين بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وخص بكلمات التهنئة والتبريكات النازحين الذين تمنى من الله سبحانه عودتهم إلى ديارهم قريبا، كما بارك أهالي الشهداء والجرحى والمقاتلين الذين لولا تضحياتهم لما تحققت الانتصارات والتحرير وإعادة الحياة إلى مدن العراق التي احتلها «داعش» الإرهابي.

وبشأن استفتاء كردستان المزمع إقامته في ٢٥ أيلول الجاري، جدد العبادي رفضه لهذه الخطوة الفردية، مؤكدا أن «أصل الاستفتاء غير دستوري، رغم احترامنا لتطلعات شعبنا الكردي، وأنه لم يحصل في أي مكان في العالم أن أقدمت جهة على الانفصال أو الاستقلال دون التوافق والاتفاق مع غيرها من الجهات الشريكة لها».

وأضاف، ان «الاستفتاء يجري خارج الأطر الدستورية والقانونية للشركاء في الوطن الواحد، كما أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ترفضه بشدة، ولا أساس تشريعيا للاستفتاء في داخل الإقليم نفسه لعدم وجود برلمان حاليا، فإن كان من يدعو للاستفتاء يريده دون نتيجة فهو لخداع الناس، وإن كان يريد تنفيذ خطواته فهو طريق صعب وليس من مصلحة اخوتنا الكرد الذهاب في هذا الطريق المغلق، فدول الإقليم المعنية ترفض الاستفتاء، وإن إجراء الاستفتاء من طرف واحد سيدخلنا جميعا في نفق مظلم خصوصا في ظل التداخلات الإقليمية المعقدة».

المواقف الدولية داعمة لتوجهات الحكومة الاتحادية

: ٢٠١٧/٩/١٠

جددت الحكومة العراقية عدم اعترافها بنتائج استفتاء استقلال إقليم كردستان المزمع تنظيمه في ٢٥ الشهر الجاري، معتبرة إياه «خطوة غير دستورية»، وقال المتحدث باسم رئاسة الوزراء سعد الحديثي في تصريحات إن «بغداد لن تلتزم بنتائج الاستفتاء، ولا توجد أي نية لدى الحكومة بقبول فكرة الاستقلال أصلا»، مؤكدا أن «الحكومة العراقية لا تريد الدخول في صراع داخلي مع أربيل في وقت تحاول فيه الحصول على مخرج يحافظ على وحدة البلاد، والقضاء على تنظيم داعش في العراق».وشدد الحديثي على عدم اعتراف الحكومة الاتحادية باستفتاء استقلال كردستان الذي تعده «خطوة غير دستورية».

وقال الحديثي: ان محاولة فرض السيطرة على المناطق المتنازع عليها من قبل إقليم كردستان قد تؤدي إلى حصول توتر في هذه المناطق. واضاف: ان بغداد واربيل بحاجة الى حوار جدي موسع لمناقشة كافة القضايا الخلافية، لافتا الى ان الوقت مازال متاحا لذلك.

وقال المتحدث باسم مجلس الوزراء سعد الحديثي في تصريح صحفي، إن "الحكومة العراقية ملزمة بتطبيق الدستور لاسيما المادة (١٠٩) منه ونصّها أن الحكومة الاتحادية ملزمة بالحفاظ على وحدة البلاد وحماية سيادته".

وأضاف الحديثي أن "المادة الاولى من الدستور تؤكّد أن العراق بلد اتحادي واحد ذو سيادة، وأن الدستور ضامن لوحدته". وأشار إلى أن "هذا الالتزام الدستوري الوطني يأتي على عاتق الحكومة وانطلاقا منه أكدنا أن استفتاء الاقليم غير دستوري وبالتالي كل ما يترتب عليه اثر قانونا على الحكومة".

وفيما لفت الحديثي إلى أن "نتائج الاستفتاء اذا تم إجراؤه لن يعترف بها من قبل الحكومة الاتحادية"، بيّن ان "بغداد دعت إلى مراجعة الاقليم لحساباته في هذا الصدد وعدم الاقدام على خطوة الاستفتاء". وحذر من "زيادة في تعقيدات المشهد العراقي بسبب اصرار اقليم كردستان على مساعيه، وهذا يقلل هامش الحوار لحل الخلافات السياسية".

وشدد المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء على أن "المواقف الدولية جاءت داعمة لتوجهات الحكومة الاتحادية"، ناقلا "رغبة الحكومة في اجراء حوار مباشر مع الاقليم، لعدم وجود ذريعة لأي طرف بخرق الدستور تحت أي ظرف لاسيما في الفصل المتعلق بالمبادئ الاساسية وشكل الدولة العراقية". وأكد أن "نتائج الاستفتاء مهما كانت فأنها لن تطبق على ارض الواقع سواء داخل حدود اقليم كردستان أو خارجه لأن تلك الخطوة من الناحية المبدئية تفتقر الى الغطاء الشرعي أو القانوني".

إيران: تفادي إحتدام الأوضاع المعقدة

: ٢٠١٧/٩/١١

قال الناطق باسم الخارجية الايرانية ‹بهرام قاسمي› ردا على سؤال حول الإستفتاء العام في إقليم كردستان العراق والطلب الموجه من قبل ‹مسعود بارزاني› الى إيران للوساطة بين أربيل وبغداد: نحن نرغب في إستمرار الحوارات التي بدأت قبل فترة بين إيران وأربيل ونأمل في ان تتمخض عن نتائج إيجابية›.

وأضاف قاسمي في تصريح للمراسلين الاثنين، ‹نحن قد أعلنا عن مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه السيادة الوطنية ووحدة الأراضي العراقية والإستفتاء العام في كردستان قبل هذا ونأمل في أن يسهم تبني العقلانية والحكمة في المنطقة في تفادي إحتدام الأوضاع المعقدة في هذه النقطة الحساسة من العالم أكثر مما هي عليه الان.

وأشار المتحدث باسم الجهاز الدبلوماسي الإيراني، ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبكل ما لديها من قوة ومع الأخذ بنظر الإعتبار علاقتها الجيدة مع الكرد والحكومة المركزية العراقية وكافة الفئات والشخصيات العراقية تبذل قصارى جهدها لتفادي نشوب بعض الأزمات التي من شأنها أن تترك آثارا مدمرة وخطيرة.

واشنطن: الاستفتاء في الوقت الحالي تزيد من زعزعة الاستقرار

: ٢٠١٧/٩/١١

تحدث وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون مع رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني هاتفيا قبل أسبوع بعد ان أعدت أربيل الخطوة الأساسية لعملية الاستفتاء، كما رحبت وزارة الخارجية بزيارة وفد كردي إلى بغداد لمناقشة القضية رغم اعلان بغداد موقفها الحاسم من الاستفتاء.

وقالت هيذر نويرت، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، ان الولايات المتحدة تشعر بقلق من إجراء عملية الاستفتاء في الوقت الحالي لانها تزيد من زعزعة الاستقرار، مشيرة إلى ان تنظيم «الدولة الإسلامية» ما زال يمثل التهديد الخطير الكبير على العراق في الوقت الراهن، وأضافت «أعربنا عن قلقنا الشديد إزاء إجراء الاستفتاء، ما نود رؤيته هو عراق مستقر وموحد».

هذه الرؤية لم تترجم على أرض الواقع إلى خطوات ملموسة أو تصريحات مباشرة وواضحة تجاه الأزمة الكردية، حيث لم يقل وزير الخارجية الأمريكي أثناء اتصالاته مع بارزاني ان الكرد يجب ان يبقوا جزءا من العراق، كما انه طالب القيادة الكردية بتأجيل الاستفتاء وليس الغائه صراحة، وفي الواقع أصدر مكتب بارزاني «قراءة» لهذه المحادثة جاء فيها ان تيلرسون أعرب عن تقديره للدور الكبير الذى قام به بارزاني وقوات البيشمركه في مكافحة «داعش» كما ان وصف تعاون بغداد وأربيل بانه غير مسبوق في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، وناقش الرجلان العمليات الجارية والمستقبلية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» ولم تقدم وزارة الخارجية الأمريكية قراءة خاصة للمحادثة ولكنها لم تعترض على الرؤية الكردية لمحتواها ولم تصدر تصويبا إذا كانت تعتقد ان القراة الكردية كانت غير صحيحة، واكتفت بالقول ان المعركة الأساسية هي ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» وان الشعب العراقي هو الذى سيقرر.

وأوضح محللون ان الإدارة الأمريكية ربما قد تكون منقسمة تجاه قضية الاستفتاء والدولة الكردية، فالبيت الأبيض متعاطف جدا مع التطلعات الكردية في حين تضغط وزارة الخارجية في اتجاه معاكس، وأشار الخبراء إلى معطيات تؤثر على اتجاه القرار الأمريكي في نهاية المطاف بخصوص القضية الكردية، إذ أعلنت موسكو انها تؤيد الاستفتاء وتراه تعبيرا عن طموحات الشعب الكردي، وبدورها لا تريد واشنطن التخلف عن هذا المسار كما تحرك اللوبي الإسرائيلي بقوة في الولايات المتحدة لدعم إقامة دولة كردية مستقلة في أجزاء من العراق، وكان بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي المحتل، قد حث وفدا من الجمهوريين في الكونغرس على تأييد إقامة الدولة الكردية قائلا انهم شجعان موالون للغرب ويتشاطرون قيمه على النقيض من العرب.

وتحدث محللون أمريكيون عن تداعيات سلبية للاستفتاء واعلان الاستقلال من بينها المشاكل الاقتصادية المقبلة والصراعات المحتملة على الأراضي وصرف الانتباه عن محاربة التنظيمات الإرهابية. كما سيطرح الاستفتاء مشكلة سياسية جديدة لرئيس وزراء العراق حيدر العبادي الذي أقامت الولايات المتحدة معه علاقات عمل وثيقة، ورغم اعلان بريطانيا انها لن تعارض الاستفتاء إلا ان واشنطن مصممة على القول ان حلفاءها يعتقدون ان توقيت الاستفتاء غير مناسب.

بيان وزارة الخارجية الأمريكية : المسار البديل هو الافضل

بيان صادر عن وزارة الخارجية الامريكية -سبتمبر ٢٠١٧

تعارض الولايات المتحدة بشدة استفتاء حكومة إقليم كردستان العراق على الاستقلال المزمع إجراؤه في ٢٥ أيلول.

كما أن جميع جيران العراق، وكل المجتمع الدولي تقريبا، يعارضون هذا الاستفتاء. تحث الولايات المتحدة القادة الكرد العراقيين على قبول البديل والذي هو حوار جدي ومستمر مع الحكومة المركزية تقوم بتسهيله الولايات المتحدة والأمم المتحدة وشركاء آخرون بشأن جميع المسائل ذات الاهمية بما في ذلك مستقبل العلاقة بين بغداد واربيل.

وإذا أجري هذا الاستفتاء، فمن غير المرجح أن تجري مفاوضات مع بغداد، وسوف يتم انهاء العرض الدولي المذكور أعلاه لدعم المفاوضات.

إن ثمن إجراء الاستفتاء غالي بالنسبة لجميع العراقيين، بمن فيهم الكرد. وقد أثر الاستفتاء بالفعل تأثيرا سلبيا على تنسيق الجهود لهزيمة داعش وطرده من المناطق المتبقية تحت سيطرته في العراق. إن قرار إجراء الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها يزعزع الاستقرار بشكل خاص، مما يثير التوترات التي يسعى داعش والجماعات المتطرفة الأخرى إلى استغلالها. ويجب تسوية حالة المناطق المتنازع عليها وحدودها من خلال الحوار، وفقا للدستور العراقي، وليس عن طريق الفعل أو القوة من جانب واحد.

وأخيرا، قد يعرض الاستفتاء العلاقات التجارية الإقليمية لكردستان العراق وجميع انواع المساعدات الدولية للخطر، وهذا ما لا يرغب به أي من شركاء العراق. وهذه ببساطة حقيقة هذا الوضع الخطير جدا. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحوار الحقيقي البديل الذي نحث القادة الكرد على تبنيه، يعد بحل عدد كبير من المظالم المشروعة للكرد العراقيين، وإقامة مسار جديد وبناء علاقات بين بغداد وأربيل تعود بالفائدة على كل العراقيين.

يمكن للكرد أن يفخروا بالفعل بما أنتجته عملية الاستفتاء، بما في ذلك المزيد من الوحدة الكردية، وإحياء البرلمان الكردي للمرة الأولى منذ ما يقرب من عامين، وطرح قضايا هامة على الساحة الدولية، مع استعداد الشركاء والأصدقاء للبناء على روح التعاون المشهودة بين قوات الأمن العراقية والبيشمركة الكردية في الحملة لمحاربة داعش كي تساعد في حل القضايا العالقة. ومما يؤسف له أن الاستفتاء الذي سيجري الأسبوع المقبل سيعرض للخطر كل هذا الزخم وأكثر من ذلك.

والاستفتاء بحد ذاته الآن غير ضروري بالنظر إلى المسار البديل الذي أعدته واعترفت به الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

بارزاني: لا نهتم بالتهديدات الصبيانية لاشعال الحرب

٢٠١٧/٩/١٢

اكد مسعود بارزاني، الثلاثاء، ان الاقليم لا يهتم بـ»التهديدات الصبيانية» لإشعال الحرب، وفيما بين ان من يحاول تنفيذ تهديده فالاقليم سيمارس حق الدفاع عن النفس، اشار الى ان اهالي كركوك سيقررون مصيرهم.

وقال بارزاني خلال اجتماع مع عدد من شيوخ العشائر العربية والكردية في كركوك واكاديميين ورجال دين، ، «جئنا لكركوك لنسمع لملاحظاتكم حول قرار الاستفتاء»، مبينا ان «قرار الاستفتاء ليس قرار شعب واحد بل قرار الكل في اقليم كردستان من كل القوميات والاديان».واضاف بارزاني «اننا نحترم كل وجهات النظر التي تعارض الاستفتاء، ونريد احترام

الاغلبية»، مشددا على ضرورة «ان تبقى نموذج للتآخي ولايجوز السماح لمن يحاول ان يزعزع وحدة اهل المحافظة».

واكد بارزاني ان «قرار الاستفتاء جاء لان جميع المحاولات السابقة فشلت وشعب كردستان يعاني»، مشيرا الى ان «الكرد غير مرغوب فيهم ببغداد في ظل حكم دولة طائفية». وتابع «حاولنا بناء هوية عراقية موحدة تحمينا لكن هذا لم يحصل»، لافتا الى «اننا نبحث عن صيغة جديدة وهي ان نستقل عن العراق والشعب يحدد مصيره».

وبين بارزاني انه «لا احد يحدد مصير اهل كركوك غير اهل المحافظة»، مضيفا «اننا لن نسمح لاي احد ان يمنع اهل كركوك بتقرير مصيرهم». واوضح «اننا نسمع تهديدات صبيانية لاشعال الحرب ولا نهتم بها»، لافتا الى ان «من يحاول تنفيذ تهديده فسنمارس حق الدفاع عن النفس».

ثلاثة قرارا لمجلس النواب بشأن اجراء استفتاء اقليم كردستان

:٢٠١٧/٩/١٢

أنهى مجلس النواب في جلسته الاعتيادية السابعة عشرة التي عقدت برئاسة الدكتور سليم الجبوري رئيس المجلس وحضور ١٦٨ نائبا الثلاثاء ٢٠١٧/٩/١٢، القراءة الاولى والثانية لثلاثة مشروعات قوانين وصوت على قرار نيابي بشأن استفتاء اقليم كردستان.

وصوت المجلس على قرار نيابي بشأن اجراء استفتاء اقليم كردستان بناء على طلب مقدم من ٨٠ نائبا.

ونص القرار على الآتي:

(حيث ان مجلس النواب من السلطات الاتحادية التي تلزمها المادة (١٠٩) من الدستور العراقي بالحفاظ على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته وإلزام اعضائه بالمادة (٥٠) من الدستور بالسهر على سلامة اراضيه وسيادته ولكون الدستور العراقي قد حدد على سبيل الحصر الحالات التي يستفتى بشأنها الشعب في المواد (٤/ خامسا، ١١٩ ثانيا، ١٢٦ ثانيا وثالثا ورابعا، ١٤٠، ١٣١، ١٤٢، ١٤٤) ولم يكن من بينها استفتاء من اجل الانفصال، وخلا الدستور من نص ينظم حالة الانفصال وهو يعارض وحدة الدولة الاتحادية التي اكدت عليها المادة (١) من الدستور، كما ان إقحام بعض المناطق الواقعة خارج اقليم كردستان بالاستفتاء المزمع اجراؤه في ٢٠١٧/٩/٢٥ يخالف المادة (١٤٣) من الدستور.

وحيث ان العراق حقق النصر على داعش وان اي اجراء من شأنه زعزعة الاستقرار الامني والاجتماعي يرفضه البرلمان العراقي واستنادا لاحكام المواد (١، ٥٩/ ثانيا، ١٠٩، ١٤٣) قرر المجلس مايأتي :

١.رفض الاستفتاء المقرر اجراؤه ضمن حدود اقليم كردستان وفي خارج حدود الاقليم وفي كل الاراضي المتنازع عليها وبضمنها كركوك وإلزام السلطات المختصة باتخاذ مايلزم لالغائه.

٢.تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها في الحفاظ على وحدة العراق واتخاذ كافة التدابير والقرارات التي تضمن الحفاظ على وحدة العراق.

٣.إلزام الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ببدء الحوار الجاد لمعالجة المسائل العالقة بموجب الدستور والقوانين النافذة.

الاسباب الموجبة

نظرا لما يشكله الاستفتاء المزمع اجراؤه في اقليم كردستان من تهديد لوحدة العراق التي كفلها الدستور العراقي في المادة الاولى منه فضلا عن تهديده الامن الاقليمي والسلم الاهلي ولان هذا الاجراء يفتقر الى السند الدستوري ويعد مخالفا للدستور العراقي النافذ في المواد (١، ١٤٠، ١٤٣) صدر هذا القرار.

العبادي: قرار الاستفتاء لا يمكن ان يُجرى من طرف واحد

: ٢٠١٧/٩/١٢

عقد مجلس الوزراء جلسته الاعتيادية الثلاثاء ١٢ أيلول ٢٠١٧، برئاسة رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي.وناقش المجلس موضوع استفتاء اقليم كردستان، حيث اكد الدكتور العبادي أن مجلس الوزراء يجدد حرصه في الحفاظ على وحدة العراق والالتزام بالدستور والحوار لحل جميع المشاكل العالقة.

واضاف الدكتور العبادي : نؤكد عدم دستورية قرار المضي بالاستفتاء، وكذلك مخالفة اجراءات الاستفتاء مع القوانين النافذة في العراق، اضافة الى مخالفته القوانين المحلية النافذة في الاقليم نفسه.

وتابع: إن قرار الاستفتاء لا يمكن ان يُجرى من طرف واحد، فنحن نتعايش في بلد واحد وتربطنا علاقات تأريخية ومصيرية ونضالية ومصيرنا واحد، وقد جربنا الخلافات والنزاعات في زمن الطاغية وخلقت مآسي وجربنا التعاون فنتج عنه الانتصار في محاربة داعش.

وبيّن الدكتور العبادي أن فرض الامر الواقع بالقوة أمر مرفوض ولن يستمر، فلقد حاول نظام البعث المباد تغييرا وبطشا ولكنه فشل ولم يحقق ما أراد. وصوّت مجلس الوزراء خلال الجلسة على مجموعة من القرارات واصدر عددا من التوجيهات.

بارزاني يرفض مبادرة الجامعة العربية

:٢٠١٧/٩/١٢

وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، رسالة إلى الكرد في إقليم كردستان دعاهم فيها إلى إبقاء باب الحوار مفتوحا، بما يضمن وحدة وسيادة العراق. وقال أبو الغيط في كلمة ألقاها خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في مقر الجامعة العربية، إن «بقاء العراق الموحد الفيدرالي متعدد الأعراق والمكونات هو مصلحة للعراق بعربه وكرده وللأمة العربية كلها». وأضاف «أوجه ندائي للإخوة الكرد بإعطاء فرصة للحوار حفاظا على الدستور الذي شاركوا بصياغته وصونا للنظام الذي يحفظ للعراق وحدته».

وكان مسعود بارزاني قد استقبل يوم السبت ٢٠١٧/٩/٩ في صلاح الدين، الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط والوفد المرافق له.

في اللقاء الذي حضره أعضاء المجلس الأعلى للإستفتاء في إقليم كردستان، أشاد الأمين العام لجامعة الدول العربية بدور قوات بيشمركة كردستان في إلحاق الهزيمة بإرهابيي داعش، وتقدم بالتهاني بمناسبة الإنتصارات التي حققتها قوات البيشمركة وإنتصارات الجيش العراقي في معركة تحرير الموصل، وأبدى تقديره وإحترامه للتطور الذي شهده إقليم كردستان، وأكد بأن جامعة الدول العربية تنظر بعين الأهمية والإحترام إلى إقليم كردستان، وتمنى أن ينعم الإقليم بالإستقرار الدائم. وأبدى للبارزاني قلقه حيال إجراء عملية الإستفتاء، وطلب من سيادته تأجيل هذا الإستفتاء لفترة مؤقتة شريطة أن يُقام في وقت لاحق تحت رعاية وإشراف المجتمع الدولي وبتفاهم وحوار متواصل بين إقليم كردستان وبغداد. وبالمقابل ومن جانبه، رحب بارزاني بالأمين العام للجامعة العربية والوفد المرافق له وقال ان قرار الإستفتاء ليس قرارا فرديا، ولا يمكن تأجيل هذه العملية بهذه السهولة، بل إن هذا القرار يعود لشعب كردستان وللقوى السياسية في الإقليم، ولذلك ستجري هذه العملية في موعدها المحدد .

الجامعة العربية ترفض بالإجماع استفتاء كردستان

:٢٠١٧/٩/١٣

أصدر المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية قرارا يرفض فيه إجراء الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان عن العراق.

وقال أحمد جمال، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية العراقية، في تصريح صحفي: «استجابة لطلب وزير الخارجية العراقي الدكتور ابراهيم الجعفري في اجتماع المجلس الوزاري للجامعة العربية، أصدر المجلس الوزاري قرارا عربيا، وبالإجماع، لرفض الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان، لعدم قانونيته، وتعارضه مع الدستور العراقي الذي يجب احترامه والتمسك به، ودعم وحدة العراق لما تمثله من عامل رئيسي لأمن واستقرار المنطقة، وأن تهديد هذه الوحدة يمثل خطرا على أمن المنطقة وقدرة دولها وشعوبها على مواجهة الإرهاب».

وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، الأربعاء، عن اصدار مجلس الجامعة قرارا بشأن استفتاء إقليم كردستان العراق، مبينا أن القرار يتمسك بوحدة العراق.

ونقلت صحيفة عن أبو الغيط قوله، إن ‹هناك قرارا صدر من مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن الاستفتاء في كردستان›، مشيرا إلى أن ‹هذا القرار يتمسك بوحدة التراب العراقي، ويطالب بأن تكون أي خطوات وفقا للدستور العراقي›.

ماكغورك : امريكا ليست مع الاستفتاء

:٢٠١٧/٩/١٣

استقبلت هيرو ابراهيم احمد عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني يوم الاربعاء، بريت ماكغورك المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش والوفد المرافق له وذلك بمدينة السليمانية. وجرى خلال اللقاء، الذي حضره كل من بافل طالباني مسؤول شؤون مكافحة الارهاب، والسفير الامريكي لدى العراق دوكلاس سيليمان والقنصل الامريكي العام في اقليم كردستان كين كروس، بحث مستجدات الاوضاع في الاقليم والعراق والمنطقة وكذلك تم بحث مسالة الاستفتاء في كردستان، حيث اعرب ماكغورك عن وجهة نظره حول الاستفتاء وموعد اجرائه.

هذا والتقى بريت ماكغورك الممثل الخاص للرئيس الامريكي في الحرب ضد داعش الاربعاء، حركة التغيير في السليمانية، لمناقشة الاستفتاء في كردستان وحل المشاكل بين اربيل وبغداد.

وقال وشيار عمر علي عضو غرفة العلاقات الدبلوماسية في حركة التغيير: ان ماكغورك أكد خلال اللقاء مع زعماء الحركة أنه جاء من واشنطن ليوضح لجميع الاطراف السياسية بان امريكا ليست مع الاستفتاء المزمع اجراؤه في الاقليم يوم ٢٥ ايلول الجاري بنسبة ١٠٠٪.

واضاف عمر ان ماكغورك اشار الى انهم بحثوا مع بغداد مسالة الاستفتاء ومستعدون لبناء اطار للعلاقات بين الاقليم وبغداد وتحويل هذه المسألة الى مجلس الامن ومناقشتها الاسبوع المقبل في نيويورك.

وكشف وشيار عمر بان الممثل الخاص للرئيس الامريكي قال ايضا بانهم سيشكلون مع فرنسا وبريطانيا فريقا في بغداد لحل جميع المشاكل والازمات بين الاقليم وبغداد مع ضمانات.

واضاف ان الرسالة الاخرى لماكغورك كانت دعوته الى تأجيل الاستفتاء عن طريق البرلمان.

البيت الابيض يرفض الاستفتاء ويؤيد الحوار

: ٢٠١٧/٩/١٤

بيان من السكرتير الاعلامي حول الاستفتاء المزمع إجراؤه من قبل حكومة إقليم كردستان

لاتؤيد الولايات المتحدة نية حكومة إقليم كردستان في إجراء استفتاء في وقت لاحق من هذا الشهر.

أكدت الولايات المتحدة مرارا لقادة حكومة إقليم كردستان أن الاستفتاء يشتت التركيز على الجهود الرامية إلى إلحاق الهزيمة بداعش وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة.

يمثل إجراء الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها خاصة استفزازا وزعزعة للاستقرار.

ولذلك فإننا ندعو حكومة إقليم كردستان إلى إلغاء الاستفتاء والدخول في حوار جاد ومستمر مع بغداد، حوار أشارت الولايات المتحدة مرارا إلى أنها مستعدة لتسهيله.

بارزاني يرفض مبادرة دول التحالف والأمم المتحدة

: ٢٠١٧/٩/١٤

إستقبل مسعود بارزاني الخميس ٢٠١٧/٩/١٤، وفدا مشتركا من دول التحالف الدولي، مؤلف من الممثل الخاص لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية في تحالف الحرب ضد إرهابيي داعش، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق يان كوبيتش، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في العراق دوكلاس سوليمان وسفير بريطانيا لدى العراق فرانك بيكر والوفد المرافق لهم.

في هذا الإجتماع الذي جرى في مركز الإشراف على العمليات العسكرية ضد إرهابيي داعش، والذي كان يبعد في بداية الحرب ضد الإرهاب مسافة خمسة كيلومترات فقط عن خطوط إرهابيي داعش، تحدث الوفد الوضيف حول العديد من المحاور وأهمها إستفتاء شعب كردستان المقرر إجراؤه في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠١٧، وقد أعرب أعضاء الوفد الضيف عن تقديرهم وإحترامهم لشعب كردستان ولدور قوات بيشمركة كردستان في الحرب ضد إرهابيي داعش، وأبدوا كل التقدير والإحترام لأرواح شهداء البيشمركة في جبهات الحرب ضد إرهابيي داعش.

وعرض الوفد الضيف بديلا عن إجراء إستفتاء الخامس والعشرين من سبتمبر ٢٠١٧م، وقد تسلم بارزاني هذا البديل المقترح، ورحب بالحوار البناء مع بغداد، وحول الرد على البديل، أكد أنّ قرار الرد لا يخصه لوحده، ولذلك فإنه سيناقش هذا الموضوع مع القيادة السياسية الكردستانية، وستعلن القيادة موقفها حيال هذا المقترح في أقرب وقت ممكن.

العبادي : استفتاء كردستان يهدد كل المكتسبات المتحققة للكرد

روداو ٢٠١٧/٩/١٦ :

عد رئيس الوزراء حيدر العبادي، السبت، الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان «لعبا بالنار»، محذرا من فتح الباب على مصراعيه أمام دول «لعدم احترام» حدود ودستور العراق، فيما وجه «دعوة أخوية» للقادة الكرد.

وقال العبادي في مقابلة مع قناة «روداو» الكردية، إنه يوجه «دعوة مخلصة وأخوية إلى القادة في كردستان بأن قرار الاستفتاء خطير، واعتبره لعبا بالنار»، لافتا إلى أن «كل المكتسبات التي حققها مواطنونا الكرد العراقيين معرضة للتهديد».

وأضاف العبادي أنه «عندما تفتح خلافا مع الكل ولا تعترف بالدستور والحدود والقانون العراقي، وتطلب من الدول

الأخرى الاعتراف، فإن هناك تناقضا»، مستدركا «أنت الآن تفتح الباب على مصراعيه لعدم احترام هذه الدول للحدود والدستور العراقي، وتشجع الآخرين على التدخل بالشأن العراقي، وهذه خطورة». وتابع أن «هناك مشكلة بين الإقليم والحكومة الاتحادية يجب حلها في جو أخوي وليس انفصاليا»، مؤكدا «أننا نفتح أبواب الحوار لكل شيء، لكن ليدنا دستور يجب أن نلتزم به».

الموقف التركي الرافض للاستفتاء

:٢٠١٧/٩/١٥

تلقى رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي الجمعة، اتصالا هاتفيا من رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم.

وعبر يلدريم عن حزنه الشديد وتعازيه لشهداء الحادث الإرهابي الذي طال المدنيين العزل على الطريق السريع بين محافظتي المثنى وذي قار.كما أكد يلدريم الموقف التركي الرافض للاستفتاء المقرر إجراؤه وخطورته على استقرار العراق ووحدته وعلى أمن المنطقة وسلامة شعوبها.

كما أكد يلدريم دعم تركيا لكل الخطوات التي اتخذتها و ستتخذها الحكومة العراقية للحفاظ على وحدة العراق والتصدي لمحاولات العبث باستقراره.

من جانبه اكد الدكتور العبادي على الرؤية الواضحة للحكومة العراقية لإكمال عمليات تحرير كل الاراضي العراقية من العصابات الارهابية واهمية تعزيز الوحدة الوطنية و الحوار الجاد لحل كل الخلافات وفقا للدستور الذي صوت عليه أبناء الشعب العراقي.

كما أكد حزم الحكومة و اصرارها على اتخاذ كل الخطوات والاجراءات القانونية التي تحمي وحدة العراق وسلامة ابنائه جميعا وتعزز الإنجازات التي حققتها هذه الوحدة.

و عبر الدكتور العبادي عن شكره للمواقف الإيجابية والواضحة التي أبداها المجتمع الدولي دعما لوحدة العراق واستقراره.

بريطانيا: لا ندعم استفتاء اقليم كردستان

:٢٠١٧/٩/١٦

اعلنت وزارة الخارجية البريطانية، ان بلادها لاتدعم تطلعات حكومة اقليم كردستان لاجراء الاستفتاء المزمع اجراؤه في ٢٥ ايلول.

وقالت الوزارة خلال بيان: ان الاستفتاء سيزيد من عدم الاستقرار في المنطقة والتركيز على تنظيم داعش الارهابي.

واضاف البيان: ان المملكة المتحدة تقترح اجراء مباحثات جديدة بين حكومة الاقليم وحكومة العراق، وبدون اي شروط المسبقة، موضحا، انه يجب معالجة جميع القضايا بين الجانبين بالحوار وبدعم المجتمع الدولي.

واكد البيان ان بريطانيا تدعو حكومة اقليم كردستان الى عدم تفويت الفرصة والدخول في مفاوضات جديدة مع بغداد.

بارزاني: بدون البديل، سنجري الإستفتاء وليحصل ما يحصل

: ٢٠١٧/٩/١٤

ألقى مسعود بارزاني كلمة خلال مشاركته في إحتفال جماهيري أُقيم يوم الخميس ٢٠١٧/٩/١٤، في مدينة زاخو تأييدا

لإستفتاء إستقلال كردستان.

في مستهلّ كلمته، توجه بارزاني بحديثه إلى جماهير زاخو، وقال: إنني لم آت إلى هنا لأحثكم على التصويت لإستقلال كردستان لأنكم لستم محتاجون لأي شخص ليملي عليكم ما تفعلون ولينصحكم بالتصويت في هذا الإستفتاء.

وبيّن بارزاني في كلمته، بأنّ الموضوع الأهم الذي يتم طرحه اليوم هو الإستفتاء، وإنّ هذا القرار لم يتخذه شخص واحد ولا حزب واحد أو حتى عدة احزاب، وهو قرار عائد لشعب كردستان، وإن الأحزاب التي إجتمعت في يوم السابع من حزيران ٢٠١٧م، قررت بكل شجاعة وجرأة بأن تجرى عملية الإستفتاء في يوم الخامس والعشرين من شهر إيلول وأن يتوجه مواطنو كردستان إلى صناديق الإقتراع ليقرروا مصيرهم.

وتطرق بارزاني إلى الأسباب التي جعلت شعب كردستان يتخذ هذا القرار بعد كافة المحاولات التي جربتها القيادة السياسية الكردستانية مع بغداد حيث تجاوزت بغداد على الدستور وأجهزت على التوافق والشراكة والتوازن، وإفتعلت بدعة جديدة ألا وهي تطبيق حكم الأغلبية السياسية، حيث طرحت عن طريق هذا النموذج الجديد العديد من الأمثلة السوداء، أهمها إلغاء إدراج البيشمركة ضمن المنظومة الدفاعية العراقية، حيث إنشغلت القيادة الكردستانية بهذا الموضوع مع بغداد لمدة أكثر من عشرة أعوام من أجل إصدار قرار بخصوص قوات البيشمركة وحصتها من الميزانية والأسلحة، لكنهم شرعنوا قانونا للحشد الشعبي ومرَّروه خلال ساعتين ووضعوا تحت تصرف الحشد أسلحة وأموالا يمكن تقديرها بمليارات الدنانير.

وتحدث بارزاني عن إجتماعه مع الممثل الخاص للرئيس الأمريكي والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق وسفيرَيّ الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق، وقال: قبل مجيئي إلى زاخو، إستقبلت وفدا رفيع المستوى مؤلفا من الممثل الخاص للرئيس الامريكي والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق وسفيرَيَّ الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق، وبعد ٣ – ٤ ساعات من الإجتماع إستمعنا فيه لطروحاتهم وآرائهم، هم أكدوا بأنهم مع حقوق شعب كردستان لكن تحفظاتهم تخص توقيت إجراء العملية خشية منهم أن تتسبب في ضياع التركيز على الحرب ضد الإرهاب، وستكون أيضا سببا في حدوث مشاكل أخرى، فسألتهم: وهل توجد مشاكل أكثر مما نعيشها الآن؟، فإن لم تقدّموا لنا بديلا أفضل من الإستفتاء ويرضي شعب كردستان، لن نوافق على أي مقترح، إن لم يكن هنالك بديل أفضل سنجري الإستفتاء وليحصل ما يحصل.

وأشار بارزاني إلى أن العراق بات ينحو نحو خطوات أكثر سوءا وأكثر سوادا، وإن التصرفات التي تصرّفها مجلس النواب لم تبقِ أي مجال للتفاوض والحوار، هذه هي نتائج الإحتكام إلى عقلية الأغلبية السياسية التي يريدون تطبيقها ليحققوا ما يبتغونه ويفرضونه علينا بغطاء مقَوننَ بإسم البرلمان، وإنّ هذا السلوك يخالف كل الاتفاقيات التي عقدناها مع حكومة بغداد منذ عام ٢٠٠٣م، وقد ثبتناها في الدستور ولسنا مجبرون على قبول كل هذه التصرفات اللادستورية.

وشدد على أن الإستقلال لا يشكل تهديدا لأحد ولا يريد شعب كردستان أن يتم سفك الدماء، لكنّ الذين يريدون الإعتداء على كردستان ويمدوا يد العداء لها، فهذا ميدان الحرب وليأتي ويجرب حظه في القتال ضدنا.

وقال: إنّ أمامنا طريقان لا ثالث لهما، إما أن نقبل العبودية أو أن نحتكم إلى إرادة شعبنا ونخطو نحو الإستقلال، فالدماء التي ضحينا بها في هذا البلد والمآسي التي عاناها هذا الشعب، والتضحيات التي قدمتها قوات البيشمركة، تستحق منا أن نسير صوب الإستقلال، وأنا متأكد بأن أصحاب الغيرة والشجاعة لا يمكن أن يقبلوا بالعبودية.

وكبقية خطاباته السابقة قال برزاني :اذا اتت العملية بنتائج سلبية وسيئة لاقليم كردستان ومستقبله فانا اتحمل عواقب النتائج.

اردوغان : تصريحات بارزاني حول الاستفتاء خطا شنيع

: ٢٠١٧/٩/١٦

قال رئيس الجمهورية التركية وزعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان، إن قرار الإدارة الكردية شمالي العراق لإجراء الاستفتاء للانفصال عن بغداد «يتجاوز حدود انسداد الأفق وقلة الخبرة السياسية، ولا يمكن القبول بمفهوم سياسي».

وقال رئيس الجمهورية أردوغان ان مساعي بارزاني لضم محافظة كركوك (شمالي العراق) للاستفتاء، وهي منطقة متنازع عليها بين الإقليم وبغداد، وأفاد رجب طيب أردوغان أن بارزاني سيرى بشكل واضح مدى حساسية أنقرة تجاه الاستفتاء، عقب اجتماع مجلس الأمن القومي المزمع عقده في ٢٢ من شهر سبتمبر/أيلول الجاري، واجتماع مجلس الوزراء. ولفت أردوغان إلى أن تركيا، ترى ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية.

وحذر الرئيس أردوغان، مسعود بارزاني من المضي في استفتاء على استقلال الإقليم عن العراق، وأضاف أن تصريحات بارزاني، حول الاستفتاء «خطا شنيع، لأنه يعلم حساسيتنا تجاه وحدة التراب العراقي». وتابع بالقول: «بارزاني سيرى بشكل واضح مدى حساسية أنقرة تجاه الاستفتاء، عقب اجتماع مجلس الأمن القومي في ٢٢ سبتمبر واجتماع مجلس الوزراء».

وقال أردوغان، ان «لتركيا حدودا مع العراق طولها ٣٥٠ كم وفي جانبي العراق الآخرين إيران وسوريا، والوضع في سوريا معلوم. نحن نرى ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وموقف إيران مشابه للموقف التركي، حول ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، إن حاولتم إعلان دولة مستقلة على أهوائكم رغم علمكم المسبق بكل تلك المواقف، فلن يكون جواب الجميع بـ «نعم» بهذه السهولة، فهنا يوجد التركمان وبالجانب الآخر في الموصل هناك العرب، فلا يمكنكم تجاهلهم، ولن يوافق أحد على خطوة تهدد وحدة الأراضي العراقية. وترفض الحكومة العراقية الاستفتاء، وليس من الممكن أن يوافق البرلمان العراقي على هذا الاستفتاء.»

بارزاني يرفض العرض الأمريكي- البريطاني- الفرنسي

: ٢٠١٧/٩/١٦

كشف قيادي كردي، مقرب من رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني لصحيفة الشرق الاوسط اللندنية، أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والأمم المتحدة عرضت مناقشة أوضاع الإقليم، بما في ذلك استفتاء الاستقلال في الأمم المتحدة، مقابل أن ترجئ القيادة الكردستانية إجراء الاستفتاء عامين.

وأضاف أن بريت ماكغورك، المبعوث الأمريكي إلى التحالف الدولي ضد «داعش»، وسفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق، قدموا هذا العرض إلى بارزاني أول من أمس، وأكدوا أنه في حال رفضه فإن على الإقليم تحمل التبعات.وقال محمد حاجي محمود، سكرتير الحزب الاشتراكي الكردستاني، في اتصال هاتفي لـ«الشرق الأوسط» إن ماكغورك والسفراء وممثل الأمم المتحدة اقترحوا تأجيل الاستفتاء المزمع إجراؤه في ٢٥ سبتمبر (أيلول) الحالي سنتين «حتى اجتماع في الأمم المتحدة يبحث ملف العراق، بما فيه إقليم كردستان واستفتاء الاستقلال، على أن تحاول الدول الثلاث والأمم المتحدة حل المشكلات القائمة بين الإقليم والحكومة الاتحادية».

وعن رأي القيادة الكردستانية بالعرض، أجاب محمود: «في الحقيقة هم لم يقدموا شيئا ملموسا، وكان جواب الرئيس بارزاني أنه يجب أن يكون البديل أقوى من الاستفتاء، وأن هذا الموضوع سيناقش مع الأحزاب الكردستانية الأخرى لاتخاذ قرار جماعي حوله». وتابع: «إذا كانوا جادين فليطرحوا الموضوع في الأمم المتحدة ويحددوا موعد الاستفتاء، كما حصل مع

دول أخرى مثل جنوب السودان وتيمور الشرقية والجبل الأسود (يوغوسلافيا السابقة)». وتابع: «إذا حددوا موعد الاستفتاء وصدر قرار بشأنه في الأمم المتحدة، عندها ستدرس القيادة الكردستانية الموضوع وتقرر على ضوء ذلك».

وبسؤاله عن المخاوف من اندلاع حرب في كركوك بين قوات البيشمركة الكردية وقوات الحشد الشعبي المنتشرة قرب المدينة بعد إقالة البرلمان العراقي، بطلب من الحكومة العراقية، محافظها الكردي نجم الدين كريم، أجاب محمود: «قراءتنا للنية العراقية هي أنه بعد أن يفرغوا من معركة (داعش) سيحاولون الاستيلاء على المناطق المتنازع عليها، مثل كركوك وخانقين وسنجار». وتابع: «سيحاولون فرض الحرب علينا، سواء مع الاستفتاء أو من دونه».

وحول إمكانية أن يؤدي الاستفتاء إلى مواجهة بين الإقليم من جهة، وإيران وتركيا من جهة ثانية، قال محمود: «تركيا وإيران لم تفعلا شيئا حتى الآن، واستبعد أن تغلقا الحدود لأن لهما مصالح كبيرة في إقليم كردستان». وتابع: «أنا الآن في مطار أربيل في طريقي إلى أنقرة، بناء على دعوة، لحضور ندوة حول الاستفتاء».

الاتحاد الوطني: ضرورة أخذ المقترح البديل للاستفتاء على محمل الجد

: ٢٠١٧/٩/١٧

أكد ملا بختيار مسؤول الهيئة العاملة في المكتب السياسي، ضرورة ان يؤخذ البديل المقترح للدول العظمى بشأن استفتاء اقليم كردستان على محمل الجد.

وقال خلال مؤتمر صحفي «ينبغي الاطلاع على تفاصيل البديل المقترح، وستكون لنا اجتماعات مهمة في اليومين المقبلين لتقييم البديل»، مضيفا «ينبغي ان يكون البديل بمستوى معالجة المشاكل، ونحن نرى كاتحاد وطني كردستاني ضرورة أن نأخذ البديل على محمل الجد».

وقال ملا بختيار «نحن نريد الضمانات المتعلقة بهذا البديل، حيث يجب أن يكون بديلا من أجل تطبيق الديمقراطية والدستور وحل المشكلات، وليس فقط لحماية المكاسب الحالية ويجب أن تكون هناك ثقة حول مستقبل هذا المشروع».

وكان بريت مكغورك المبعوث الخاص للرئيس الامريكي في التحالف الدولي ضد الارهاب، قدم مقترحا بديلا لقيادات الأطراف السياسية الكردستانية لدى زيارته اقليم كردستان الخميس الماضي.

وأكد في مفاوضاته مع القياديين في اقليم كردستان بأن واشنطن تحث الكرد على ارجاء الاستفتاء في الوقت الراهن، وقدمت الدول العظمى مقترحا بديلا للسيد مسعود بارزاني، لم يعلن عن مضمونه بوضوح لغاية الآن.

من جهة أخرى أشارت الأمم المتحدة الى أن مقترحها لمسعود بارزاني يقضي بالعدول عن الاستفتاء المرتقب في ٢٥ أيلول، في مقابل المساعدة على التوصل إلى اتفاق بين بغداد وأربيل في مدة أقصاها ثلاث سنوات.

وتحدد الوثيقة التي تقدم بها المبعوث الأممي الى العراق يان كوبيش لمسعود بارزاني أن «يبقى مجلس الأمن متابعا لتنفيذ هذا الاتفاق من خلال تقارير منتظمة يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة».

وأعتبرت حركة التغيير والجماعة الإسلامية الكردستانية، الاربعاء، إجراء الاستفتاء في الوقت الحالي سيشكل خطرا على مستقبل شعب كردستان، فيما دعتا الأطراف السياسية الكردستانية إلى الاستجابة للمبادرات الدولية لتأجيل الاستفتاء.وقال بيان مشترك لحركة التغيير والجماعة الإسلامية الكردستانية، تلقت السومرية نيوز نسخة منه إن «إجراء الاستفتاء في هذا الوضع المتأزم لايخدم الستراتيجيات فضلا عن أنه يشكل خطرا على مستقبل شعبنا»، داعية الأطراف السياسية الكردستانية إلى «الاستجابة للمبادرات الدولية بتأجيل الاستفتاء».

واضاف البيان أن «إجراء الاستفتاء في كركوك والمناطق المتنازعة سيؤدي إلى مواجهات مسلحة وفوضى قد تسبب في

فقدان تلك المناطق»، مشيرا إلى أن «حدوث مواجهات بين البيشمركة والقوات العراقية سيؤدي إلى انهيار الوضع الأمني في معظم مناطق كردستان كما أنه سيسبب أوضاعا حياتية صعبة المواطنين».

واكد النائب عن التحالف الكردستاني عبد القادر محمد، اليوم الاربعاء، أن نتائج قراءة واستنتاج تصريحات مسؤولي بغداد وكردستان تشير الى امكانية القبول بمبادرة الدول الكبرى بشأن الاستفتاء.

مقترح اممي للعدول عن "استفتاء كردستان"

: ٢٠١٧/٩/١٧

قدمت الأمم المتحدة مقترحا لمسعود بارزاني يقضي بالعدول عن الاستفتاء المرتقب في ٢٥ سبتمبر، في مقابل المساعدة على التوصل إلى اتفاق بين بغداد وأربيل في مدة أقصاها ثلاث سنوات.

وبحسب الوثيقة التي قدمها المبعوث الأممي إلى العراق يان كوبيش الخميس لبارزاني، فإن المقترح يقضي بشروع الحكومة العراقية وحكومة الإقليم على الفور بـ"مفاوضات منظمة، حثيثة، ومكثفة، من دون شروط مسبقة وبجدول أعمال مفتوح على سبل حل كل المشاكل، تتناول المبادئ والترتيبات التي ستحدد العلاقات المستقبلية والتعاون بين بغداد وأربيل".

ويتعين على الجانبين اختتام مفاوضاتهما خلال عامين إلى ثلاثة أعوام، ويمكنهما الطلب "من الأمم المتحدة، نيابة عن المجتمع الدولي، تقديم مساعيها الحميدة سواء في عملية التفاوض أو في وضع النتائج والخلاصات حيز التنفيذ".

وسلم المبعوث الرسمي للامم المتحدة في العراق (ورقة الامم المتحدة بشان تاجيل الاستفتاء) الى رئيس الاقليم ورئيس حكومة الاقليم قبل اجراء الاستفتاء لتاجيل العملية والدخول في محادثات بناءة مع بغداد ،لكنها كبقية المبادرات الدولية تمت رفضها من قبل بارزاني

وكشف الرئيس العراقي السابق الدكتور فؤاد معصوم في كتابه (السنوات الاربع في قصر السلام) قائلا في اجتماع دوكان سالت السيد نيجيرفان بارزاني عن حقيقة هذه الورقة فقال انهم تلقوها من المبعوث الاممي .

إيران: الفرصة ما تزال سانحة للاستجابة للمبادرات الخيّرة

: ٢٠١٧/٩/١٧

هدد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الأميرال علي شمخاني، الأحد، بإلغاء الاتفاقات الأمنية والعسكرية مع كردستان وإغلاق كافة المنافذ الحدودية مع الإقليم في حال مضيه بالاستفتاء المزمع إجراؤه في الخامس والعشرين من أيلول الحالي. ونقلت وكالة أنباء «تسنيم» عن شمخاني قوله، إن «الاتفاقيات الأمنية والعسكرية ستلغى في حال أقدم إقليم كردستان على الانفصال عن العراق»، لافتا إلى أن «إيران ستعمل ضمن إطار تأمين حدودها المشتركة، على إعادة نظرها في طريقة التعامل مع تواجد وتحركات العناصر الإرهابية في إقليم كردستان العراق المعادية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وستقدم على خطوات مغايرة تماما عن الخطوات المتخذة سابقا».

وأضاف شمخاني أن «الفرصة ما تزال سانحة أمام مسؤولي كردستان العراق للاستجابة للمبادرات الخيّرة التي تهدف تأمين مصلحة الشعب الكردي ودولة العراق والحؤول دون إنشاء تيارات تهدد الأمن في المنطقة»، مؤكدا أن «إجراء الاستفتاء بمثابة إغلاق كافة المنافذ الحدودية مع إيران».

وفيما يتعلق بموقف ايران تجاه اجراء الاستفتاء في أقليم كردستان العراق صرح شمخاني الاثنين بان تنظيم استفتاء

الاستقلال سيفضي الى وقوع تهديدات جديدة ضد أقليم كردستان واضاف : في الوقت الذي يقترب العراق من المرحلة النهائية لتطهير كامل ترابه من لوث الارهابيين التكفيريين بفضل جهود وتضحيات الشعب العراقي بمن فيهم العرب والكرد والتركمان فان هذه الاجراءات والتي تفتقد للمصداقية القانونية ايضا، ستطال تداعياتها السلبية أمن المنطقة والعراق خاصة أقليم كردستان العراق.

واشار شمخاني الى الدور المصيري والهام للكرد في الحكومة العراقية وضرورة استثمار هذه الطاقة في مسيرة تعزيز الأليات الأمنية والاقتصادية والسياسية في اقليم كردستان العراق وقال ان معارضة الدول المجاورة للعراق لاستفتاء استقلال الاقليم، سيخلق ظروفا معقدة وشاقة لكردستان العراق بعد الاستفتاء.

واعتبر شمخاني، ان شرعية المعابر والمناطق الحدودية بين الجمهورية الاسلامية الايرانية و اقليم كردستان العراق مستمدة فقط بوجود الأقليم ضمن العراق الموحد منوها الى ان الاتفاقيات الحدودية مع الأقليم سوف تكون نافذة في اطار حكومة العراق المركزية فقط وان انفصال الأقليم عن الدولة العراقية بمثابة غلق جميع المعابر والمخافر الحدودية المشتركة.

واشار الى وجود الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين ايران وأقليم كردستان العراق، وقال ان انفصال الأقليم عن الاراضي العراقية بمعنى انهاء جميع الاتفاقيات ومن ثم ستعمل ايران وفي اطار حماية الحدود المشتركة، على مراجعة جميع سياساتها لمواجهة تواجد ونشاطات الجماعات المناوئة للثورة في مناطق كردستان العراق, وستسلك سلوكا مختلفا تماما عن السابق.

وشدد أمين المجلس الاعلى للأمن القومي على استمرار الحوار لتسوية القضايا القائمة واعادة النظر في اتخاذ القرارات المتسرعة وقال ان الفرصة مازالت سانحة امام المسؤولين في كردستان العراق لاستجابة الدعوات لما لها من خير للكرد وبهدف حماية مصالح المجتمع الكردي والعراق و منع تشكيل الاتجاهات المضادة للأمن في المنطقة.

الاتحاد الأوروبي مع عدم اجراء الاستفتاء

:٢٠١٧/٩/٢٠

دعا الاتحاد الأوروبي، الأربعاء، السلطات في كردستان العراق لعدم إجراء استفتاء حول استقلال المنطقة، واعتبره بأنه «غير مثمر».

وقالت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيرين، «يذكّر الاتحاد الأوروبي بدعمه الدائم لوحدة وسيادة العراق ووحدة أراضيه، والإجراءات من طرف واحد، مثل الاستفتاء المقترح، تعتبر غير مثمرة ويجب تجنبها». وأكدت على أن الاتحاد الأوروبي يعترف بوجود مسائل غير محلولة بين السلطات الكردية وبغداد، ويعتبر أنه يجب حلها «عن طريق الحوار السلمي والبناء الذي يمكن أن يقود إلى حل متوافق عليه ومرتكز على تنفيذ بنود الدستور العراقي».

وأضافت مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، «الاتحاد الأوروبي يرحب بمبادرة الأمم المتحدة لتشجيع الحوار ويعرض دعمه لهذه العملية في حال طلب ذلك».

متحدث الحكومة التركية: بارزاني يلعب بالنار

:٢٠١٧/٩/٢٠

وصف متحدث الحكومة التركية، نائب رئيس الوزراء بكر بوزداغ، يوم الأربعاء، إصرار رئيس الاقليم الكردي في العراق مسعود بارزاني، على إجراء الاستفتاء بشأن الانفصال، بأنه لعب بالنار.

وأوضح بوزداغ في كلمة خلال مشاركته في مؤتمر دولي حول الثقافة والسياحة والديمقراطية بالعاصمة أنقرة، أنّ استفتاء الانفصال عن العراق، سيضر ببارزاني أولا، ومن ثمّ سيتسبب بمشاكل كبيرة في المنطقة.

ودعا بوزداغ بارزاني إلى العدول عن قرار إجراء الاستفتاء قائلا: «قرار الاقليم الكردي بشأن الاستفتاء على الانفصال، طريق خطر وخاطئ، وبارزاني يلعب بالنار، عليه العدول عن الاستفتاء والاحتكام للعقل السليم».واعتبر بوزداغ الاستفتاء بمثابة قنبلة موجهة إلى أمن واستقرار ورخاء منطقة الشرق الأوسط، مشيرا في هذا السياق إلى أنّ الشمال العراقي، يقطنه إلى جانب الكرد، التركمان والعرب.كما لفت بوزداغ إلى وجود جزء من الكرد في شمال العراق، يرفضون إجراء الاستفتاء، كما ترفضه تركيا وإيران والأمم المتحدة والحكومة المركزية في بغداد.

وأكّد بوزداغ أنّ كافة التطورات التي تحدث في العراق، تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي التركي، وأنّ أنقرة تراقب كل جديد في هذا البلد، عن كثب. وأردف قائلا: «من حق تركيا اتخاذ كافة التدابير اللازمة تجاه أي تطور يهدد أمنها القومي، وإنّ موقف تركيا من الاستفتاء واضح وعلى الجميع أن يدرك ذلك».

ماكغورك: عواقب الاستفتاء لا يمكن السيطرة عليها

أكد بريت ماكغورك، مبعوث الرئيس الأمريكي الى التحالف الدولي، ان عواقب استفتاء اقليم كردستان، لا يمكن للولايات المتحدة السيطرة عليها.

وقال ماكغورك في مؤتمر صحفي، يوم الجمعة ٢٢ أيلول ٢٠١٧، في مدينة نيويورك، ان موقف بلاده من اجراء الاستفتاء واضح جدا، وهو ما تم الإعلان عنهُ خلال اللقاء بين الرئيسين ترمب وأردوغان أمس (الخميس)»، لافتا الى ان «الاستفتاء الكردي ينطوي على مخاطر كثيرة والعواقب ليست تحت السيطرة الكاملة للولايات المتحدة».

وأشار ماكغورك الى أن «عددا من الأفكار الجيدة بشأن استفتاء كردستان موجودة»، مؤكدا أن «المفاوضات مازالت مستمرة خلف الأبواب المغلقة بشأن تلك المسألة»، مبديا استعداد المجتمع الدولي لدعم الحوار، ووجود «الكثير من المقترحات الإيجابية»، معربا عن أمله بالوصول إلى حل بشأن الاستفتاء.

بيان صادر عن مجلس الأمن الدولي

: ٢٠١٧/٩/٢٣

مع الاقتراب من الـ ٢٠١٧/٩/٢٥، الموعد المحدد لاجراء الاستفتاء الكردستاني، تكثفت التحركات السياسية والمساعي الداخلية والاقليمية والدولية بشأن العملية، وقد وصل صدى الاستفتاء الى اروقة مجلس الامن الدولي حيث اصدر بيانا هذا نصه :

يعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الأثر المحتمل المزعزع للاستقرار لخطط حكومة إقليم كردستان الرامية إلى إجراء استفتاءٍ أحاديّ الجانب في الأسبوع المقبل.

وأشار أعضاء المجلس إلى أنه من المقرر إجراء الاستفتاء المزمع إجراؤه في الوقت الذي تجري فيه عمليات مكافحة داعش، والتي تقوم فيها القوات الكردية بدور حاسم، وهذا من شأنه أن يشتت الانتباه إلى جهود ضمان العودة الآمنة والطوعية لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ ونازح.

وأعرب أعضاء المجلس عن احترامهم المستمر لسيادة العراق وسلامة أراضيه ووحدته، وحثوا على حل جميع القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وفقا لأحكام الدستور العراقي من خلال الحوار المنظم والحلول

التوفيقية بدعمٍ من المجتمع الدولي.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل لجهود الأمم المتحدة لتسهيل الحوار بين أصحاب الشأن العراقيين.

الرئيس معصوم يرحب ببيان مجلس الامن: دعوة مهمة لمواصلة الحوار

٢٠١٧/٩/٢٤

بيان صادر عن مكتب رئاسة الجمهورية:

رحب سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم باعلان مجلس الامن الدولي تجديد تمسكه المستمر بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه في البيان الذي اصدره بإجماع أعضائه الـ١٥ الليلة الماضية، مجددا الاعراب ايضا عن تقدير العراقين لقرار مجلس الأمن بإنشاء فريق تحقيق متخصص بمحاسبة تنظيم داعش عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعي التي ارتكبها في العراق.

وأكد سيادته خلال تصريح صحفي في أعقاب اجتماعه مع السفير الفرنسي لدى العراق السيد بورنو أوبيير، ان الحوار مستمر وسيتواصل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة كافة القضايا الخلافية في اشارة الى القدوم المقرر غدا لوفد رفيع المستوى من حكومة الاقليم إلى بغداد لهذا الغرض.

وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة تكاتف الجميع من أجل إدامة زخم انتصارات القوات العراقية المسلحة الباسلة على الارهاب مجددا التهنئة بتحرير مدينة عنه وبدء المرحلة الاولى من عمليات تحرير الحويجة.

كما أثنى الرئيس معصوم على أهمية الدعوة التي اطلقها مجلس الامن الى مواصلة الحوار بين العراقيين لحل أي مشكلة داخلية على ان يتم في إطار الدستور وعبر حلول توافقية يدعمها المجتمع الدولي وتصب في حماية مستديمة لمصالح كافة المكونات العراقية وتعزز النظام الديمقراطي الاتحادي العادل والمتطور وتؤسس للتقدم السياسي والاقتصادي مثمنا تأكيد مجلس الامن على أولوية الجهود الرامية لضمان عودة طوعية وآمنة، لأكثر من ثلاثة ملايين نازح ولاجئ إلى ديارهم.

التحالف الشيعي يرفض الاستفتاء جملة وتفصيلا

٢٠١٧/٩/٢٤

من جهته أعلن التحالف الوطني الشيعي، السبت، فشل المفاوضات مع الوفد الكردي الذي يزور بغداد بشأن تأجيل استفتاء استقلال كردستان.

وقال عضو الهيئة القيادية التحالف الشيعي، علي العلاق في مؤتمر صحفي عقد في بغداد بعد الاجتماع مع الوفد الكردي، ان"التحالف طالب الوفد الكردي بتأجيل الاستفتاء، لكن الكرد رفضوا الطلب وقالوا انهم ماضون بالاستفتاء يوم الاثنين ٢٥ ايلول الجاري"، مبينا ان"التحالف يرفض الاستفتاء جملة وتفصيلا".

واضاف، ان"التحالف قرر عدم اجراء اي حوار مع الكرد الا بعد قرار تأجيل الاستفتاء"، مبينا ان"الحكومة لا تريد استخدام القوة لوقف الاستفتاء وتسعى الى اتباع الوسائل الدبلوماسية".

وقال إن «التحالف يدعم كافة الاجراءات القانونية من قبل الحكومة المركزية ضد إجراء استفتاء كردستان». واضاف العلاق أن «التحالف لن يجري أية مباحثات اخرى مع الوفد الكردي المفاوض إذا لم يتم تأجيل الاستفتاء على استقلال كردستان، موضحا أن»نتائج الاستفتاء لن تكون من مصلحة الشعب الكردي».

بارزاني يغلق الباب امام المبادرات: نتفاوض بعد الاستفتاء

٢٠١٧/٩/٢٤

واغلق مسعود بارزاني العراق الباب بوجه المطالبات والدعوات لتأجيل الاستفتاء قائلا «ان المطالبات والدعوات لتأجيل استفتاء الاستقلال قد انتهى».

وأكد بارزاني، في كلمته أمام حشود جماهيرية في ملعب فرنسو حريري في أربيل الجمعة «لقد انتهى وقت المطالبة بتأجيل الاستفتاء، ولست ذلك الشخص الذي يخذل شعبه». وأضاف «تساءلتُ كثيرا عن سبب محاولات منع الاستفتاء ولا جواب على ذلك سوى الرغبة بكسر إرادة وكرامة شعب كردستان» حسب قوله، مبينا ان «قرار الاستفتاء بات بيد الشعب».

وطالب الكرد بالتوجه لصناديق الاقتراع يوم الاثنين المقبل، للمشاركة في استفتاء لاستقلال كردستان»، مشيرا الى «أننا على مفترق طرق إما العبودية أو الاستقلال والحرية». وتابع بالقول إن «قرار الاستفتاء اتخذ قبل ٧ حزيران لكنهم كانوا يظنون أنه مجرد ورقة ضغط أو مخرج للخلاص من الأزمات الداخلية، وعولوا على انقسام كردستان لكن الاستفتاء خرج عن كونه قرار حزب أو جهة واحدة»، مشيرا إلى أن «بغداد عمدت إلى التهديد بعد الإعلان عن الاستفتاء دون محاولة تصحيح سياساتها الخاطئة».

بارزاني دعا الى حوار مع بغداد بعد الاستفتاء وليس قبله بقوله إن «الحوار مع بغداد يمكن أن يبدأ بعد الاستفتاء، لا قبله، متهما الحكومات العراقية المتوالية منذ سقوط النظام السابق بتحويل الدولة العراقية إلى دولة مذهبية بدلا من دولة مدنية» حسب قوله. وأعرب عن استعداده للذهاب الى بغداد بعد اجراء الاستفتاء من أجل اجراء الحوار». واتهم بعض من يحكمون بغداد، دون ان يسميهم، بأن «لديهم نفس عقلية من ارتكب جريمة الأنفال»، في إشارة الى حكم صدام حسين.

ودعا الدول المجاورة إلى «الجلوس الى طاولة الحوار لمناقشة ما يثير مخاوفهم من انفصال إقليم كردستان، بدلا من استخدام أسلوب التهديد»، مؤكدا ان «قوات البشمركة ستقاتل ضد أي اعتداء على كردستان».

وردا على بيان مجلس الأمن الدولي قال بارزاني «إننا مستعدون وبجدية للتعاون مع جوارنا العراقي والتحالف الدولي في الحرب على داعش، وسنكون أكثر صرامة».

بارزاني يرفض طلب الرئيس الفرنسي بتأجيل الاستفتاء

تلقى مسعود بارزاني الخميس، إتصالا هاتفيا من السيد إيمانويل ماكرون رئيس جمهورية فرنسا.

في هذا الإتصال الهاتفي، أشاد الرئيس الفرنسي بكردستان وبدورها في الحرب ضد إرهابيي داعش وإيوائها وإغاثتها للنازحين الذين قصدوا الإقليم هربا من بطش الإرهاب، وأعرب عن تاييد بلاده «لوحدة العراق» و «لحقوق شعب كردستان في إطار الدستور العراقي»، وطلب من سيادته تأجيل موعد الإستفتاء.

ومن جانبه، قدّم بارزاني الشكر لرئيس جمهورية فرنسا ولرئيس الوزراء وللشعب الفرنسي لدعمهم المستمر لكردستان، وأكد أنّ عملية الإستفتاء ستجرى في موعدها المحدد، وأنّ ابواب الحوار لن تُغْلَقَ مع بغداد وستستمر القيادة السياسية الكردستانية في الحوار مع بغداد بعد عملية الإستفتاء.

الامم المتحدة: اجماع دولي واضح في رفض مجلس الامن للاستفتاء وقبول البديل

هذا واكد رئيس الوزراء حيدر العبادي، السبت، عدم دستورية استفتاء اقليم كردستان، فيما دعا رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق يان كوبيتش للجوء الى الحوار.

وقال مكتب العبادي في بيان ان «رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي استقبل في مكتبه رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق يان كوبيتش»، مبينا ان «كوبيتش هنأ بالانتصارات العراقية المتحققة على عصابات داعش الارهابية في عنة والحويجة».

وأشار كوبيتش، بحسب البيان، الى «موقف الامم المتحدة الواضح برفض الاستفتاء في اقليم كردستان واهمية اللجوء الى الحوار». وأضاف ان «الإجماع الدولي كان واضحا في بيان مجلس الامن الدولي الذي أبدى معارضته للاستفتاء الأحادي الجانب لأن من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة»، موضحا ان «دول العالم متمسكة بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه».

من جانبه، جدد العبادي «موقفه الثابت برفض الاستفتاء في اقليم كردستان لعدم دستوريته»، لافتا الى ان «الاولوية هي للحرب ضد الارهاب وتحرير كامل الاراضي العراقية».

مصر قلقة من استفتاء كردستان

من جهتها أعربت مصر في بيان صادر عن وزارة الخارجية عن «قلقها البالغ» إزاء قرار تنظيم استفتاء لتقرير مصير إقليم كردستان العراقي، وأكد البيان أن قلق مصر نابع بالأساس من حرصها على وحدة واستقرار العراق، واستمرار رابطة الأخوة واللحمة التي تجمع أطياف الشعب العراقي كافة.

وشدد البيان على ضرورة إدراك التداعيات بعيدة المدى المتعلقة بإجراء الاستفتاء على استقرار وأمن العراق ومنطقة الشرق الأوسط. وأشار إلى ضرورة تفعيل الآليات التي تسمح بمزيد من الحوار بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان في شأن القضايا الخلافية، للوصول إلى توافق في شأنها يفضي إلى حفاظ العراق على وحدته ومقدراته، بما يساهم في استعادة دوره الإقليمي والدولي.

والتقى وزير الخارجية المصري سامح شكري نظيره العراقي إبراهيم الجعفري على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية أحمد أبو زيد إن شكري أكد دعم مصر الكامل للعراق في حربه ضد الإرهاب وتنظيم «داعش»، في ضوء بدء القوات العراقية في تطهير مدينة الحويجة، مشددا على اهتمامها بالمشاركة في بناء قدرات الجيش والشرطة العراقيين، بالإضافة إلى جهود إعمار المدن والمناطق المحررة من قبضة تنظيم «داعش».

وقال أبو زيد إن مجلس الأمن اعتمد القرار رقم ٢٣٧٩ في شأن «محاسبة تنظيم داعش الإرهابي على جرائمه التي ارتكبها في العراق». وأكد الناطق المصري أن المنظور الشامل في محاربة الإرهاب يقتضي عدم الاقتصار على محاسبة الفاعل المباشر، بل محاسبة المحرض والداعم بالمال والسلاح، إذ تضمن القرار الصادر عن مجلس الأمن عددا من الأحكام المتعلقة بإنشاء «فريق جمع الأدلة» ذات الصلة بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش والمساعدة في التحقيقات في شأن تلك الجرائم، لافتا إلى أن القرار يعد رسالة قوية تعكس عزم المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب، فضلا عن تصدر مصر

الصفوف الأولى في محاربة هذه الظاهرة البغيضة، مؤكدا أن الأمر يتطلب متابعة متواصلة من مجلس الأمن لتوفير الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ هذا القرار ومحاسبة الدول التي لا تلتزم به من طريق توفير الدعم والملاذ للتنظيمات الإرهابية.

الإمارات تقترح بديلا «أفضل»

وأكد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، السبت، تمسك بلاده بوحدة العراق، مشيرا إلى أن نظام الفيدرالية بديل أفضل من مسألة الانفصال.

ونقلت صحيفة «اليوم السابع» المصرية عن قرقاش قوله، إنه «مع اقتراب موعد الاستفتاء في كردستان العراق تؤكد الإمارات على وحدة العراق، وطنا يسع الجميع»، لافتا إلى أن «تجربتنا دليل على مرونة النظام الفيدرالي وإمكانياته».

ودعا قرقاش إلى «الحوار لحل الأزمة بين أربيل وبغداد»، مؤكدا أن «من الضروري الحرص على وحدة الأراضي العراقية لمصلحة منطقة تعانى من الفرقة والتشرذم».

وأشار قرقاش إلى أن «الحوار السياسي كفيل بمعالجة المشاغل وتلبية الطموحات وخلق شراكة أصلب»، معتبرا أن «نظام الفيدرالية بديل أفضل من مسألة الانفصال».

منظمة التعاون الإسلامي تدعو إلى إلغاء استفتاء كردستان

ودعت منظمة التعاون الإسلامي، رئاسة إقليم كردستان العراق، إلى إلغاء الاستفتاء المرتقب لتحديد مصير الإقليم، مشددة على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق واستقراره وسلامة أراضيه.

وعبرت الأمانة العامة للمنظمة، في بيان عبر موقعها الرسمي على الأنترنت السبت، عن قلقها العميق إزاء مشروع الاستفتاء المزمع عقده في إقليم كردستان العراق في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر الجاري.

وحثت الأمانة، فيما أسمته نداء عاجلا، رئاسة إقليم كردستان العراق، على إلغاء الاستفتاء «لتعارضه مع الدستور العراقي ولتأثيره السلبي على الجهود المبذولة لمحاربة الإرهاب»، مشددة على ضرورة التمسك بالدستور واحترامه، وبذل كل الجهود للحفاظ على وحدة العراق وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه.

بارزاني: من اجل ان نكون جارين جيدين

هذا وأعلن المجلس الأعلى للإستفتاء بأن يوم الاثنين، هو يوم الإستفتاء وأن بعد الإستفتاء ستكون أبواب الحوار مع بغداد مفتوحة لبحث جميع المسائل ومعالجة وحل جميع المشاكل، من اجل ان نكون جارين جيدين.

وعقد المجلس الأعلى للإستفتاء إجتماعه في صلاح الدين يوم الأحد في مستهل الإجتماع جرى بحث آخر المستجدات على مستوى المنطقة والعالم فيما يخص الإستفتاء على استقلال كردستان. وتحدث الرئيس بارزاني عن الإجتماعات والإتصالات التي اجراها خلال الأيام القليلة الماضية مع الجهات الدولية المختلفة.

بعد ذلك تحدث وفد المجلس الذي زار بغداد في ٩/٢٣ عن نتائج مباحثاتهم وحواراتهم مع القوى العراقية واوضحوا بأن بغداد لا ولن تقبل بنتائج الإستفتاء لا الآن ولا في المستقبل وانهم ضد الإستفتاء على استقلال كردستان، وقد رفضوا مبادرة السيد رئيس الجمهورية وجميع مبادرات المجتمع الدولي وانهم غير مستعدين للحوار بشأن استقلال كردستان بأي شكل من الأشكال.

واوضح الوفد بأنهم ابلغوا الأطراف السياسية العراقية بأن الإستفتاء قرار شعب كردستان وانه سيجري في موعده في

إقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم.

بعد ذلك عرضت لجنة إعداد الوثائق السياسية وثيقة ضمان حقوق المكونات القومية والدينية التي اعدتها.

وتم التأكيد على ان كردستان ستحتفظ بدورها الفعال في إطار التحالف الدولي في محاربة ومواجهة داعش كما كانت، كما ان التنسيق والتعاون ستبقى قائمة بين قوات بيشمركة كردستان والجيش العراقي في الحرب ضد الإرهاب.

وبعد مناقشة وتحليل جميع التكهنات والمستجدات والتوقعات والمواقف، قرر الإجتماع:

أولا: سيجري الإستفتاء يوم الإثنين ٢٠١٧\٩\٢٥ في إقليم كردستان وجميع المناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم.

ثانيا: صادق الإجتماع على الوثيقة السياسية لضمان حقوق المكونات القومية والدينية وهنأ لجنة إعداد الوثيقة.

ثالثا: بعد إجراء الإستفتاء ستبقى ابواب الحوار مفتوحة مع العراق بملفات مفتوحة ومعالجة المشاكل والخلافات وجميع المواضيع من اجل ان نكون جارين جيدين.

رابعا: المجلس الأعلى للإستفتاء هنأ كافة الأطراف السياسية الكردستانية لقرار الإستفتاء وإصرارهم على وحدة الصف والكلمة والموقف بهدف سير عملية الإستفتاء على اكمل وجه في موعده المحدد، وتم التأكيد على ان بالوحدة ورص الصفوف سنتمكن من التغلب على كل العقبات.

المجلس الأعلى للإستفتاء

٢٠١٧/٩/٢٤

وعقب الاجتماع وفي مؤتمر صحفي موسع دعا مسعود بارزاني، شعب اقليم كردستان الى التوجه لصناديق الاقتراع يوم الاثنين ٢٥ أيلول للتصويت في الاستفتاء.

وقال بارزاني في مؤتمر صحفي عقده في مصيف صلاح الدين، الاحد ٢٤ أيلول ٢٠١٧، ان الاستفتاء هو الخطوة الأولى لتقرير المصير، مشددا على ان الاستفتاء لا يهدف إلى رسم حدود جديدة.

وشدد بارزاني على ان اقليم كردستان لن يفاوض بغداد مجددا بشأن الشراكة، مؤكدا ان الحوار بعد الاستفتاء سيكون على الاتفاق للعيش كجيرانين جيدين. واضاف أنه يدعو شعب اقليم كردستان للتوجه الى صناديق الاقتراع يوم الاثنين، للتتعبير عن رأيه والتصويت في الاستفتاء. مؤكدا أن «الشراكة مع بغداد فشلت ولن نكررها. لقد توصلنا الى اقتناع بان الاستقلال سيتيح عدم تكرار مآسي الماضي».

وقال بارزاني «قبلنا بأن نكون ضمن الدولة العراقية لكن حصتنا من الشراكة لم تكن أكثر من تدمير ٤٥٠٠ قرية كردستانية من أصل ٥٠٠٠، وبعد ٢٠٠٣ انتهت هذه المرحلة وبدأت مرحلة جديدة كنا نأمل جدا بأن تسنح فرصة ليعيش العراق على مبدأ الديمقراطية». وأضاف أنه «بعد ٢٠٠٥ تمت صياغة دستور جديد للعراق، ونعتقد أن هذا الدستور كان جيدا»، معتبرا أنه «لولا تصويت شعب كردستان عليه لما كان لينجح».

واضاف ان «الاستفتاء هو الخطوة الاولى ليعبر كردستان عن رأيه، ثم تبدأ عملية طويلة». واوضح ان «الاستفتاء ليس لتحديد الحدود او فرض الامر الواقع. نريد التحاور مع بغداد لحل المشاكل والحوار قد يستمر عاما او عامين».

وقال إنهم سيسعون لإجراء محادثات مع الحكومة المركزية التي يقودها الشيعة في بغداد لتنفيذ نتيجة الاستفتاء المتوقع أن تكون "نعم" حتى إذا استغرق ذلك عامين أو أكثر. وتابع "لن نعود مطلقا إلى شراكة فاشلة" مع بغداد مضيفا أن العراق أصبح "دولة دينية طائفية" وليس دولة ديمقراطية كان من المفترض إقامتها بعد الإطاحة بصدام حسين في ٢٠٠٣.

ورفض بارزاني مخاوف جارتي العراق القويتين، إيران وتركيا، من أن الاستفتاء سيزعزع استقرار المنطقة وتعهد باحترام القوانين الخاصة بالحدود الدولية وبعدم السعي لإعادة رسم حدود جديدة للإقليم.

سنمضي بقرار الاستفتاء مهما كان الثمن

ووجه بارزاني رسالة إلى دول الجوار عشية إجراء استفتاء الاستقلال. وقال بارزاني إن «كردستان لا تشكل تهديدا لدول الجوار، واثبتنا على مدى ٢٥ سنة اننا عامل استقرار في المنطقة». وأضاف ان الكرد يرغبون بإقامة أفضل العلاقات مع دول الجوار، مضيفا «نمد لهم يدهم الصداقة ونأمل ان يبادلونا بنفس التوجه».

وشدد بالقول، «سنمضي بقرار الاستفتاء مهما كان الثمن بدلا من انتظار مستقبل مجهول».

وأشار إلى أن المجتمع الدولي لم يكن رافضا لمبدأ إجراء الاستفتاء وانما طلب تأجيله، مشددا على إجراء الاستفتاء في الاقليم والمناطق الكردستانية خارج ادارة الاقليم.

واستطرد "بالاستقلال فقط يمكننا مكافأة أمهات الشهداء" مذكرا المجتمع الدولي بالدور الذي لعبه الكرد في الحرب ضد الدولة الإسلامية. وتابع "من خلال الاستقلال فقط يمكننا تأمين مستقبلنا". واتهم مسعود بارزاني، المسؤولين العراقيين بتهيئة الشارع لـ«العداوة» مع شعب كردستان، وفيما أشار إلى أن بغداد «اضطرت» الكرد لاتخاذ قرار الاستفتاء، اعتبر أن الاستقلال فقط سيمنع «تكرار المآسي».

وقال «فعلنا كل ما بوسعنا للحفاظ على الفيدرالية بالعراق، وهم (المسؤولون في بغداد) مازالوا يهيئون شارعهم لعداوة شعب كردستان»، لافتا إلى «أننا حاولنا كثيرا إيجاد حل للمشاكل، لكن للأسف بغداد هي التي لم تقبلنا واضطرتنا لاتخاذ هذه القرار».

وأضاف بارزاني أن «القيادة السياسية في كردستان فكرت كثيرا بهذا الوضع، وتوصلنا إلى قناعة بأن الاستقلال فقط سيمنع تكرار المآسي والمشاكل».

وحول تداعيات الاستفتاء على اقليم كردستان، أكد بارزاني بان شعب كردستان اتخذ قراره بإجراء الاستفتاء وعليه أن يكون مستعدا لتحمل نتائجه.

رئيس الجمهورية: لا بديل عن أستئناف الحوار واعادة الثقة

وجه سيادة رئيس جمهورية العراق الدكتور فؤاد معصوم بيانا يوم الاحد ٢٠١٧/٩/٢٤، بشأن اعلان حكومة إقليم كردستان اتخاذ قرار نهائي بإجراء الاستفتاء يوم ٢٥ من شهر أيلول الجاري، في ما يأتي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أعلن السيد مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان في مؤتمر صحفي مساء اليوم في اربيل ان المجلس الأعلى للاستفتاء في إقليم كردستان قرر بشكل نهائي إجراء الاستفتاء يوم غد الخامس والعشرين من شهر ايلول الجاري.

بمواجهة هذا القرار أحادي الجانب، وانطلاقا من مسؤوليتنا الدستوية بضرورة بذل أقصى ما نستطيع لأبعاد بلادنا ووحدة شعبنا عن الأخطار الجسيمة المحدقة ندعو القيادات السياسية في اربيل وبغداد إلى تجنب التصعيد بأي ثمن وتغليب

منطق الحكمة والتركيز الفوري على العودة إلى الحوار والاتفاق كأولوية قصوى.. من أجل تجنيب شعبنا اي مهاو لا تحمد عقباها، مهما اقتضى ذلك من جهود استثنائية وتضحيات.. ونجدد التأكيد على أولوية مبادئ الدستور واحترام دعوات ودعم المجلس الدولي إلى مواصلة الحوار بين القوى العراقية لحل أي مشكلة داخلية في ما بينها عبر حلول توافقية، ورفض المواقف الاستفزازية والمتطرفة، والمضي بعزم لاعادة الثقة اللازمة بين الجانبين والتوجه معا لبناء دولة المواطنة والحقوق لتي نطمح اليها جميعا.

وانني كرئيس لجمهورية العراق سأواصل بذل كل جهد أو مسعى من أجل التعجيل باستئناف الحوار الأخوي بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية للتوصل إلى حلول ناجعة تكفُل تجاوز هذه الازمة الدقيقة ومنع استغلالها من قبل الارهابيين.. والتوجه للعمل معا على تحقيق الأهداف المشتركة، ومعالجة التراكمات السلبية والأخطاء.. مهما كانت شدة الاختلاف في وجهات النظر والمواقف.

كما نشدد على ضرورة تكاتف الجميع من أجل إدامة زخم انتصارات القوات العراقية المسلحة الباسلة على الارهاب ودعم ضمان عودة طوعية وآمنة، لأكثر من ثلاثة ملايين نازح ولاجئ إلى ديارهم.

واننا على ثقة تامة بقدرة شعبنا على تجاوز هذه الازمة والخروج منها أقوى وأعمق وحدة وأشد عزما وقدرة على معالجة كافة مشاكله الحالية وتطوير نظامه السياسي الديمقراطي وبناء مستقبله المشرق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فؤاد معصوم

رئيس الجمهورية

كلمة العبادي الى الشعب العراقي

بعد قرار مجلس الاستفتاء الكردستاني وجه رئيس الوزراء الاتحادي حيدر العبادي كلمة الى الشعب العراقي هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

يا ابناء شعبنا العراقي الكريم

من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه

ومن سهوله الى جباله واهواره وهضابه وصحاريه..

السلام عليكم.. اينما كنتم

في هذه اللحظات التي يبذل فيها ابناء العراق الغيارى ارواحهم ودماءهم الزكية دفاعا عن ارض الرافدين ووحدة البلاد.

وفي ايام اشتداد الحرب على الارهاب ومع اقتراب تحقيق النصر النهائي على الدواعش في غربي الانبار والحويجة وغربي كركوك وكل مكان، تتعرض خارطة العراق لمحاولة تقسيم من من شأنها تمزيق وحدة العراق والتفريق بين ابناء الوطن الواحد على اساس قومي وعرقي وتعريضهم جميعا لمخاطر لايعلم الا الله مداها وعواقبها الوخيمة.

وفي الوقت الذي توحّدنا شعبا ومقاتلينَ لصد عصابة داعش المجرمة نفاجأ بدعوات التفرقة والعودة الى عهد الظلام والتسلط والدكتاتورية.

ان قواتِنا الغيورة حررت تكريت والانبار والموصل وابعدت الخطر عن اربيل ومدن الشمال العزيزة، وهذا واجب ادينا وسنؤديه دفاعا عن كل شبر من ارض العراق الغالية.

ونؤكد اليوم اننا لن نتخلى عن مواطنينا الكرد وقد رفضنا ونرفض الدولة الطائفية والدولة العنصرية، وسيبقى العراق

لكل العراقيين ولن نسمح ان يكون ملكا لهذا وذاك يتصرف فيه كيفما يشاء ودون حساب للعواقب.ان واجب القادة هو رعاية شؤون المواطنين وحمايتهم من الاخطار التي تُحيط بهم وليس تعريضَهم للخطر وادخالهم في صراعات لاطائلَ منها.

ماذا جنى العراقيون من الصراعات التي زجهم بها الطاغية صدام داخليا وخارجيا ؟

لاشيء سوى الدمار واشباع غروره وتسلطه وتهوره الذي اوصل العراق الى الضياع والتخلف وفقدان الأمن والاستقرار.

ان نظام الطاغية صدام قد بطش بكل العراقيين عربا وكردا وتركمانا والمكونات الاخرى لأنه كان يرى في كل العراقيين الشرفاء تهديدا له ولحكمه المستبد، وقد رفض اكثرية العراقيين هذا القمع والتسلط ولكن كان هناك نفر ضال من كل القوميات اصطف مع الطاغية من العرب والكرد ومن القوميات الاخرى، وقد سانده في بطشه بالمواطنين الكرد بعثيون عرب وبعثيون وكرد، كما شاركه ببطشه بالمواطنين العرب بعثيون من العرب والكرد ايضا، ومن الظلم والعنصرية بعد تذكيرنا بهذه الحقائق الثابتة اتهام كل العرب واتهام اهل بغداد بالظلم بينما أشد الظلم وقع عليهم من نظام قمعي اصطف معه ضعاف نفوس من مختلف القوميات.

مايجب توضيحه لشعبنا الكردي العزيز ان معظم مشاكل الاقليم داخلية وليست مع بغداد وبالتالي فانها ستتفاقم مع دعوات الانفصال، والصعوبات الاقتصادية والمالية في الاقليم من نتاج الفساد وسوء الادارة.

اوجهُ كلامي لابناء شعبنا الكردي خاصة : اسألوا المسؤولين في الاقليم اين تذهب اموال النفط وهم استولوا على ما يقارب ٩٠٠ ألف برميل نفط يوميا اي ما يعادل ربع النفط المنتج في باقي العراق.. لماذا لايدفعون رواتب الموظفين في الاقليم رغم تخفيضها الى مستويات دُنيا مع انهم يحصلون على كميات نفط اعلى بكثير من نسبة السكان في الاقليم مقارنة ببقية مدن العراق، بينما نحن هنا في المركز وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة وكُلف الحرب الباهضة لم نخفض الرواتب ولم نوقفها.

رفض المبادرات الدولية والبدائل

على الرغم من ان الاتحاد الوطني الكردستاني كان يريد التجاوب مع الدعوات الدولية وضرورة ان يؤخذ البديل المقترح للدول العظمى بشأن استفتاء اقليم كردستان على محمل الجد وكذلك دعوة حركة التغيير والجماعة الإسلامية الكردستانية إلى الاستجابة للمبادرات الدولية لتأجيل الاستفتاء الا ان رئيس الاقليم وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني رفض جميع هذه الدعوات والمبادرات الدولية بتأجيل أو إلغاء استفتاء الاستقلال قائلا «ان المطالبات والدعوات لتأجيل استفتاء الاستقلال قد انتهى».

وأكد بارزاني، في كلمته أمام حشود جماهيرية في ملعب فرنسو حريري في أربيل ٢٠١٧/٩/٢٣ «لقد انتهى وقت المطالبة بتأجيل الاستفتاء» داعيا الى حوار مع بغداد بعد الاستفتاء وليس قبله بقوله إن «الحوار مع بغداد يمكن أن يبدأ بعد الاستفتاء، لا قبله، متهما الحكومات العراقية المتوالية منذ سقوط النظام السابق بتحويل الدولة العراقية إلى دولة مذهبية بدلاً من دولة مدنية» حسب قوله.

انا ساتحمل جميع العواقب والمسؤولية

ورداً على بيان مجلس الأمن الدولي قال بارزاني «إننا مستعدون وبجدية للتعاون مع جارنا العراقي والتحالف الدولي في الحرب على داعش، وسنكون أكثر صرامة» وقال انه لن يفاوض بغداد مجددا بشأن الشراكة.

وعن التبعات السلبية والمخاطر التي ستنجم عن الاستفتاء ورفض المبادرات الدولية قال بارزاني:«انا ساتحمل جميع

العواقب والمسؤولية واذا لم يفلح مسعانا نحو الاستقلال فقولوا عني ماتشاؤون « .

وهكذا واستنادا الى تاكيدات رئيس القليم بتحمل العواقب والتبعات شارك الكردستانيون في عملية الاستفتاء في ٢٠١٧/٩/٢٥ و اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في اقليم كردستان الاربعاء ٢٠١٧/٩/٢٧، عن نتائج الاستفتاء وقالت: ان ٩٢/٧٣٪ من الناخبين صوتوا بـ (نعم)، في عملية الاستفتاء، وان ٧/٢٧٪ صوتوا بـ (لا)، في الاستفتاء على استقلال الاقليم.

واوضحت ان عدد الذين كان لهم حق التصويت في اقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج ادارة الاقليم والكردستانيين خارج العراق كان ٤ ملايين و٥٨١ الفا و٢٥٥ ناخبا.وعدد المشاركين كان ٣ ملايين و٣٠٥ آلاف و٩٢٥ مشاركا، اي ٧٢/١٦٪.

واشارت المفوضية الى ان النتائج كانت على الشكل الآتي:

- الاصوات الصحيحة:٣/٠٨٥/٩٣٥
- المصوتون بـ نعم :٢/٨٦١/٤٧١، (٩٢/٧٣٪).
- المصوتون بـ لا : ٢٢٤/٤٦٤ (٧/٢٧٪).
- الاصوات الباطلة :٤٠/١١.
- الاصوات البيضاء: ٦٣٦٨.
- الاصوات المبعدة: ١٧٠٦١١.

ضرورة عدم إغلاق باب الحوار والتفاهم

من جهته وفي خطاب متلفز دعا مسعود البارزاني، يوم الثلاثاء، رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، وجميع المسؤولين في بغداد إلى عدم إغلاق باب الحوار والتفاهم.وقال البارزاني في كلمة متلفزة، إن «الشعب الكردستاني كان له دورا كبيرا في انجاح عملية الاستفتاء».وتحدث عن أسباب توجه الإقليم لإجراء الاستفتاء، وقال، إن «الحكومة العراقية انتهكت الدستور»، موضحا أن «بغداد هي التي أفشلت الاتحاد والشراكة». وأضاف أن «إجراء الاستفتاء كان بسبب فشل الشراكة»، مشيرا إلى أن «الاستفتاء كان من حقنا ولا يمكن لأحد أن يلومنا ولم يمكن لفرض الأمر الواقع، ولا لرسم الحدود من جانب واحد».

وأشار إلى أن «كردستان ستبقى دائما منزل لكل العرب وهم اخوتنا»، مؤكدا أن «الخلافات السياسية مع بغداد لن تؤثر على علاقاتنا مع العرب».ولفت إلى «أننا قد نواجه بعض الصعوبات، ولكن بوحدتنا والإرادة، وسوف ننتصر وكردستان سيكون لها مستقبل أكثر إشراقا».وطلب البارزاني من «شعب كردستان الى الحفاظ على وحدة الموقف». كما أوضح «أننا نؤكد للدول الجارة بأننا كنا دائما عامل استقرار في المنطقة وسنبقى كذلك».

ودعا البارزاني حيدر العبادي وجميع المسؤولين «لعدم إغلاق باب الحوار والتفاهم». وأكد أن «أي عقاب ضد إقليم كردستان لن يكون أشد من عمليات الانفال والكيماوي»، لافتا إلى أننا «لن نخضع لأية تهديدات».

ضرورة العودة الى الحوار الدستوري الجاد بعد الاستفتاء

قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة هاكابي ساندرز بمؤتمر صحفي الاثنين، إن استفتاء انفصال إقليم كردستان سيزيد من حالة عدم الاستقرار، مؤكدة حرص واشنطن على وحدة العراق من أجل الاستمرار بمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية والتصدي لإيران، وأضافت المتحدثة أن الولايات المتحدة تشعر "بخيبة أمل شديدة" تجاه تنظيم استفتاء كردستان من جانب واحد يشمل مناطق خارج الإقليم.

أعلنت الولايات المتحدة الامريكية ان الاستفتاء لن يغير العلاقة التاريخية التي تربط الولايات المتحدة بشعب كردستان.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الامريكية هيذر نورت خلال بيان: تحدو الولايات المتحدة خيبةُ أمل كبيرة جراء قرار حكومة إقليم كردستان باجراء استفتاء على الاستقلال احادي الجانب ليشمل مناطقا تقع خارج إقليم كردستان. لن تتغير العلاقة التاريخية التي تربط الولايات المتحدة بشعب اقليم كردستان في ضوء الاستفتاء، بيد اننا نعتقد ان من شأن خطوة من هذا النوع أن تزيد من حالة عدم الاستقرار والمشاق لكل من اقليم كردستان وشعبه.واضافت: ان الاستفتاء الاحادي الجانب سوف يفاقم من تعقيد علاقة حكومة اقليم كردستان بكل من حكومة العراق والدول المجاورة الى حد كبير. ان المعركة ضد داعش لم تنته بعد وتسعى الجماعات المتطرفة الى الاستثمار في حالة عدم الاستقرار والشقاق. نعتقد أن على كل الاطراف أن تنخرط على نحو بناء في حوار يرمي الى الارتقاء بمستقبل كل العراقيين. تعارض الولايات المتحدة العنف والخطوات الاحادية الجانب من قبل اي طرف والرامية الى تغيير الحدود.

وتابعت: تدعم الولايات المتحدة عراقا موحدا وفيدراليا وديمقراطيا مزدهرا وستواصل بحثها عن فرص تساعد العراقيين من خلالها على تحقيق تطلعاتهم ضمن اطار الدستور.

بريطانيا

وقال وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون الاثنين إن بلاده لا تدعم استفتاء انفصال كردستان العراق، وأضاف في بيان أن المملكة المتحدة "تواصل الدفاع عن سيادة العراق ووحدة أراضيه"، وأن إجراء أي استفتاء يجب أن يكون بالتفاهم مع حكومة بغداد.

العبادي يشترط إلغاء نتائج الاستفتاء للعودة إلى التفاوض

واشترط رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة، حيدر العبادي، على دعاة الانفصال، الغاء نتائج الاستفتاء للعودة الى التفاوض مع بغداد.

وجدد تأكيداته السابقة بأن الحكومة الاتحادية «لن تتنازل عن وحدة العراق وستفرض سلطتها وفق الدستور»، داعيا الإقليم إلى تسليم المطارات خلال ٧٢ ساعة تفاديا لحظر جوي دولي، كما كشف عن قيام جهات في الاقليم بايداع واردات نفط كردستان في حسابات شخصية بالخارج.

كما أعلن أن الحكومة باشرت بتنفيذ اجراءات على الاقليم لكنها لن تمس كرامة المواطنين الكرد ولا معيشتهم، مؤكدا أن أولوياتنا في الحرب على «داعش» لم تتغير ونحن مستمرون بتحرير كل الاراضي العراقية.

يأتي ذلك في وقت قرر فيه مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية التي عقدت، الثلاثاء، «إخضاع المنافذ الحدودية البرية والجوية في الاقليم للسلطة الاتحادية»، كما صوت على اجراء امتحانات الدور الثالث للصفوف المنتهية لمرحلتي المتوسطة والاعدادية.

المالكي: الاستفتاء اعلان حرب على وحدة العراق

ومن جانبه، اعتبر نائب الرئيس العراقي رئيس ائتلاف دولة القانون الشيعي استفتاء الاقليم بمثابة اعلان حرب على وحدة الشعب العراقي محذرا من تداعيات خطيرة سيسببها على العراق والاقليم بشكل خاص.

وقال المالكي في كلمه له خلال احتفال جماهيري مناهض لاستفتاء اقليم كردستان اقيم الاثنين في بغداد، ان الكل

يؤكد عدم دستورية الاستفتاء لانه واضح منه يستهدف وحدة البلاد، وهي خطوة ستكون لها تبعات خطيرة على مستقبل العراق بشكل عام وكردستان بشكل خاص».. داعيا الحكومة الى «اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء هذه الممارسات غير القانونية عبر ايقاف التحاور مع دعاة الاستفتاء وفرض مقاطعة شاملة «.

وحمّل المالكي، دعاة الاستفتاء للانفصال مسؤولية ما سيحصل مستقبلا من أزمات وصراعات وحروب، قائلا «لسنا سعداء بما آلت اليه الامور لكننا نحمّل الإقليم ورئيسه المنتهية ولايته مسؤولية العواقب « واشار الى ان مواقف الكثير من الدول المجاورة للعراق كانت حازمة وواضحة إزاء هذه الممارسة غير الشرعية.. مطالبا تلك الدول بمقاطعة اقليم كردستان سياسيا واقتصاديا وأمنيا وعدم التعامل معه.

وانتقد مواقف بارزاني الرامية لتمزيق العراق قائلا «لم تكن سياسات الرئيس غير الشرعي بارزاني في يوم من الايام تعبر عن الشراكة طوال هذه السنوات فهو عارض مرارا تسليح الجيش العراقي وتجاوز على الدستور عبر الاستحواذ على النفط العراقي والتمدد على أراضي الآخرين عبر حجج وذرائع شتى ناهيك عن اتخاذه من أربيل عقبة في طريق أي عجلة بناء سياسي وحدوي فكانت تخالف الدستور وتتلاعب بالاقتصاد العراقي وتعمد على خرق سيادة ووحدة العراق».

وحذر المالكي من «تحول كردستان الى مساحة نفوذ وتآمر دولي إقليمي ضد العراق ودول المنطقة وشعوبها وتاريخها ورسالتها».. داعيا الشعب العراقي عربا وكردا وأقليات الى «افشال مخطط الانفصال المدعوم من اسرائيل والوقوف بحزم ضد هذا المشروع الذي مهد له بارزاني عبر دعمه لداعش في اسقاط الموصل وصلاح الدين والتأكيد على ان العراق واحد موحد ولا يمكن تقسيمه مهما كانت الاسباب «.

وطالب المالكي الحكومة بضرورة توفير الحماية لاهالي محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها من عرب وتركمان ومسيحيين وشبك وصابئة وايزيديين.. معتبرا ان «الاعتداء على تلك المكونات هو اعتداء على العراق كله».

التحالف الشيعي: الاستفتاء سيدخل الاقليم في نفق مظلم

من جهته قال رئيس التحالف الشيعي الحاكم في العراق عمار الحكيم، إن استفتاء اقليم كردستان على الانفصال سيدخله في نفق مظلم وسيتحسر شعبه على مكتسباته التي سيفقدها، فيما اغلقت تركيا اليوم معبر الخابور الحدودي البري مع الاقليم، وهو المعبر الواقع بين ولاية شرناق جنوب شرقي تركيا والاقليم.

وحذر الحكيم من دخول اقليم كردستان في نفق مظلم بسبب اجرائه الاستفتاء مبينا ان الشعب الكردي سيخسر الكثير من مكتسباته وفرصه وامكاناته بسبب هذه الخطوة، مؤكدا ان الحوار توقف مع القيادات الكردية بسبب الاستفتاء فلا حوار بعد خرق الدستور بهذه الطريقة.

ووصف في كلمة له مع بدء التصويت في الاستفتاء، تصريحات بعض القيادات الكردية التي تصف الحكم بالعراق بالمذهبي والمشابه لحكم نظام صدام، بانها مؤسفة وبعيدة عن المنطق والواقع مستشهدا بحضور كل المكونات في مجلس النواب ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.. متسائلا كيف يريد البعض ان يحمل بغداد تبعات النظام البائد وحكم البعث؟ مذكرا بأن الفرص والاعمار التي حصل عليها الاقليم كانت من اموال العراق ونفطه وخيراته وبدعم من اخوتهم العرب والتركمان حتى حصل الكرد على ادوار وامكانات غير مسبوقة بتاريخ الحركة الكردية.

واعرب الحكيم عن اسفه لمواقف القادة الكرد التي قال انها تأتي في وقت يكون العراق فيه مثخنا بالجراح من الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي وتأتي الطعنة من الاخ والشريك.. متسائلا اين الاخوة والانصاف ومراعاة الظروف؟!.

وقال الحكيم انه مشفق على شعب كردستان مضيفا انهم الاخوة والاحبة.. مبينا ان قيادات بغداد صبرت كثيرا وبذلت جهدا مضاعفا في الحوار وترى نفسها اليوم ملزمة بمصارحة الشعب الكردي لإلقاء الحجة لما تخبئه الايام.

الصدر يدعو للسيطرة على الأجواء والحدود وإبقاء القوات متأهبة

٢٠١٧/٩/٢٥

ودعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الحكومة الى التأهب لفرض سيطرتها على الحدود الجوية والبرية وحماية الحدود وابقاء القوات الامنية في حالة التأهب وناشد الدول العربية والاسلاميه بعقد اجتماع طارىء في العراق او اي مكان اخر لمؤازرة العراق في محنته.

وقال الصدر في بيان الاثنين، على خلفية اجراء الاستفتاء انه «قد يرى الاخوة الكرد ان تحقيق امنية باقامة دولة كردية فيها فوائد لهم الا ان الامنيات لا تتحقق ولا تبنى على مصالح الاخرين وان الاماني المجردة من الحكمة والحنكة والتعقل قد تجر صاحبها الى الهلاك». واضاف ان «الاستفتاء هو مجرد خطوة اولى قد تستدعي الانفصال او لا تستدعي كما يدعي بعض القيادات الكردية، الا ان مجرد فكرة الاستفتاء وإقامته هو بمثابة ليّ ذراع للحكومة المركزية بل وللعراق برمته شعبا وحكومة ولاسيما انه جاء بقرار تفردي لا يدل الا على مدى الفجوة الكبيرة بين الاقليم والمركز وأول مساوئه هو تأجيج النفس العرقي الذي لا يقل عن تأجيج النفس الطائفي خطورة».

وحذر قائلا «من سنّ سنّة سيئة وهي تقسيم العراق عليه وزرها ووز من عمل بها الى يوم القيامة».. ودعا الى عقد اجتماع علمائي حوزوي مهيب للوقوف على توجيه المرجعيات كافة السني منها والشيعي واستحصال فتاوى ونصائح وقرارات نستضيء منها بخصوص هذا الموضوع. كما طالب بعقد»اجتماع شيعي سني سياسي عام وطارىء وسريع لان الظرف يستدعي لملمة الشمل وتناسب بعض الامور لان الاهم قد يؤجل المهم ولو لبعض الوقت «.واكد ضرورة عقد اجتماع للكرد المعارضين والاقليات الاخرى للوقوف على معاناتهم ومعرفة ارائهم وتوحيد صفوفهم».

وناشد الصدر الدول العربية والاسلاميه بعقد اجتماع طارىء في العراق او اي مكان اخر لمؤازرة العراق في محنته لا كما مرت في محنه الاخرى ليعود لحاضنته العربية والاسلامية من جديد وذلك للخروج بقرارات حازمة. ودعا ايضا الى عقد اجتماع مع دول الجوار والمنطقة ولاسيما ان خطورة الوضع ستكون عامة من دون التدخل بشؤون العراق الداخلية. وشدد الضدر على انه لابد من موقف حازم من الامم المتحدة بهذا الخصوص ولوقف التدخلات الامريكية والاسرائيلية بهذا الشأن.

روحاني واردوغان : ضرورة عدم المساس بوحدة اراضي العراق وسيادته

:٢٠١٧/٩/٢٥

الى ذلك أكد الرئيسان الايراني حسن روحاني والتركي رجب طيب اردوغان في اتصال هاتفي ضرورة عدم المساس بوحدة اراضي العراق وسيادته الوطنية.

وتباحث روحاني واردوغان خلال اتصالهما الهاتفي حول العلاقات الثنائية والقضايا الاقليمية ومنها قضية الاستفتاء في اقليم كردستان العراق، واكدا على ضرورة عدم المساس ابدا بوحدة اراضي العراق وسيادته الوطنية.وصرح الرئيسان روحاني واردوغان في هذا الاتصال الهاتفي الذي جرى مساء الاحد، بان مواقف البلدين منسجمة تماما حول هذا الموضوع.

واعرب الرئيس الايراني عن سروره للتعاطي الجيد بين ايران وتركيا في هذا المجال واضاف، ان من المهم والحيوي جدا للجمهورية الاسلامية الايرانية صون وحدة اراضي العراق وسيادته الوطنية وامن المنطقة وضرورة توجيه رسالة واضحة الى مزعزعي امن واستقرار المنطقة.

وصرح الرئيس روحاني، ان التنسيق والمواكبة بين دول المنطقة في هذا المجال سيكون مؤثرا ومهما جدا، ولاشك ان

دول المنطقة سوف لن تسمح بتبلور حالة عدم استقرار جديدة في المنطقة.

من جانبه اشار الرئيس التركي في هذا الاتصال الهاتفي الى الاجراءات الواسعة لبلاده لمواجهة عدم الاستقرار في العراق اثر اجتماع مجلس الامن القومي التركي والاجتماع الطارئ لبرلمان بلاده لاتخاذ القرارات اللازمة بشان هذا الاستفتاء، واضاف انه تم خلال هذه الاجتماعات البحث حول الاجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية واي تحرك يستلزم القيام به وان البرلمان وافق على تمديد مذكرة تفويض الحكومة في تكليف الجيش بإرسال قوات لتنفيذ عمليات عسكرية في الحدود فيما يتعلق بتطورات العراق وسوريا.

وفي مستهل الاتصال الهاتفي اكد الرئيس التركي استعداد بلاده لتطوير العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية في جميع المجالات.

وصرح اردوغان بان جميع الوزارات المعنية قد قدمت مشاريعها وبرامجها لتطوير العلاقات بين البلدين لطرحها ودراستها في الاجتماع الرابع للمجلس الاعلى الستراتيجي بين ايران وتركيا.

تركيا : بارزاني همّه الوحيد هو المحافظة على كرسيه في الرئاسة

أعلن وزير خارجية تركيا، مولود جاويش أوغلو أن أنقرة أبلغت ممثل الحزب الذي يتزعمه مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان العراق، بعدم العودة إلى تركيا، بعد الاستفتاء الذي جرى في الإقليم.

وأوضح جاويش أوغلو، في مقابلة مع إحدى القنوات التركية الخاصة، يوم الثلاثاء، أن سلطات بلاده كانت ستطلب من عمر ميراني، ممثل «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود برزاني، مغادرة الأراضي التركية لو كان موجودا في أنقرة، غير أن ميراني موجود حاليا في أربيل.

ولدى تقييمه للاستفتاء حول انفصال إقليم كردستان عن العراق والذي جرى الاثنين، قال جاويش أوغلو: «لم نكتف بطلب عدم إجرائه بل شرحنا لإدارة الإقليم لماذا يجب الامتناع عن هذه الخطوة، وأبلغناهم كيف سنساعدهم في حال إلغائهم ذلك، بالمقابل أخبرناهم بالعواقب التي سيواجهونها إذا ما أقدموا على الاستفتاء».

واعتبر الوزير التركي أن «موقف بارزاني حاليا، ضعيف تجاه حكومة بغداد، وكان بإمكانه الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع بغداد بقوة، لو ألغى الاستفتاء». وأضاف: «بارزاني همّه الوحيد هو المحافظة على كرسيه في الرئاسة، بعد أن فقد الكثير من قوته في الإقليم، لأن الأحزاب الأخرى تعارضه، وللحفاظ على كرسيه، يزجّ بمستقبل الكرد في خطر».

وتطرق إلى الخطوات التي ستقدم عليها حكومة بلاده تجاه الإقليم، بالقول إن «أنقرة ستقيّم كل الطلبات التي تقدمت بها الحكومة المركزية العراقية في أعقاب الاستفتاء، بما في ذلك إجراء عملية مشتركة».

وردا على سؤال حول ما إذا كانت الحكومة التركية ستغلق قنصليتها في أربيل، قال جاويش أوغلو: «عندما فتحنا قنصليتنا في أربيل لم نستأذن إدارة الإقليم، بل طلبنا موافقة الحكومة المركزية في بغداد، لذا فإننا سنخاطب وزارة الخارجية العراقية».

وعن المناورات العسكرية المشتركة التي تجري بالقرب من الحدود العراقية، أكد جاويش أوغلو أن «تركيا تدعم وبقوة وحدة أراضي الجارة (العراق)، وتعمل على الحفاظ على سلامة حدودها». المصدر: الأناضول

جاويش اوغلو: جشع بارزاني يجر مستقبل الشعب الكردي إلى المجهول

أبدت تركيا استعدادها لإعادة العلاقات مع كردستان العراق إلى سابق عهدها، في حال نفذت شرطا كشفت عنه على لسان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو.

وبحسب ما نقلته الصحف التركية، الثلاثاء، فإن تركيا تشترط على كردستان العراق التراجع عن الاستفتاء الذي وصفته بـ»الباطل» على الانفصال عن العراق.

وقال وزير الخارجية التركي في تصريحات تلفزيونية صباح الثلاثاء: «إذا تراجعوا عن هذا الخطأ، ستعود علاقاتنا معهم إلى سابق عهدها».

وأضاف أنه «لم يفت الأوان بعد، فلا يزال بإمكان إدارة برزاني اتخاذ خطوة لمعالجة الأمر».

وعلّق على ما أسماه «تعنت إدارة الإقليم وإصرارها على إجراء الاستفتاء رغم دعوات تركيا لإلغائه أو تأجيله»، بالقول إن «إدارة مسعود بارزاني وضعت مصالحها الذاتية فوق كل اعتبار، بغية بقاء الأخير في رئاسة الإقليم، والحيلولة دون جعل رئاسته محل مساءلة».

وصرح بأن «بقية الأحزاب في إقليم شمال العراق تشترط وضع قانون انتخابي لإعادة تفعيل برلمان الإقليم، وبالتالي تحديد فترة الرئاسة».وبحسب ما نقلته صحيفة «ديلي صباح» التركية، فإن جاويش أوغلو أوضح أنه «في حال عدم التراجع عن هذا الخطأ، فإن تركيا ستقدم على خطوات بالتنسيق مع بغداد».

وأشار إلى أن بارزاني كان موقفه سيكون أقوى على طاولة المفاوضات مع بغداد لو ألغى الاستفتاء.

وحذّر جاويش أوغلو من أن «جشع بارزاني بدأ يجر مستقبل الشعب الكردي هناك إلى المجهول»، وفق قوله.

وطالب بأن تكون المعابر الحدودية مع الجانب العراقي تحت سيطرة حكومة بغداد.

وأشار إلى «إمكانية فتح معبر حدودي جديد مع العراق يخضع للحكومة العراقية المركزية».

وقال إن أحد أسباب توغل منظمة «بي كا كا» في منطقة سنجار شمال العراق «إضعاف إدارة بارزاني، وهذا يتم بدعم من بعض الأحزاب (لم يحددها) بما فيها حزب الرئيس العراقي السابق جلال طالباني».

قرارات لمجلس الوزراء العراقي

وعقد مجلس الوزراء العراقي جلسته الاعتيادية يوم الثلاثاء ٢٦ أيلول ٢٠١٧ برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي.

وجرى خلال الجلسة التصويت على إخضاع المنافذ الحدودية البرية والجوية في الاقليم للسلطة الاتحادية.

وتنفيذا لأحكام الفقرات (اولا – ثانيا – ثالثا) من المادة ١١٠ من الدستور وعملا بأحكام المادة ٣/ اولا من قانون هيئة المنافذ الحدودية رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٦ والمواد (٤-٥-٩-٢١) من قانون سلطة الطيران المدني رقم ١٤٨ المعدل واستنادا للصلاحية المخوّلة لمجلس الوزراء بموجب المادة (٨٠) من الدستور قرر مجلس الوزراء ما يأتي:

١- ايقاف الرحلات الجوية القادمة من الدول الاخرى الى مطارَي اربيل والسليمانية او المغادرة منهما الى الدول الاخرى، ويبقى هذا الايقاف ساري المفعول لحين خضوع عمل مطارَي اربيل والسليمانية لرقابة واشراف هيئة المنافذ الحدودية وسلطة الطيران المدني الاتحادية، وبما يضمن تواجد ممثلي السلطات الاتحادية في المطارين المذكورين للقيام بالمهام المحددة قانونا،ويستثنى من القرار اعلاه الرحلات ذات الطابع الانساني والتي يجب ان تحصل على موافقات خاصة من السلطات الاتحادية، وكذلك الرحلات الطارئة التي يوافق على استثنائها رئيس مجلس الوزراء.

٢- تخضع المنافذ الحدودية البرية كافة التي تربط جمهورية العراق بدول الجوارعن طريق اقليم كردستان لاشراف ورقابة هيئة المنافذ الحدودية الاتحادية.

٣- غلق المنافذ الحدودية البرية غير الرسمية كافة التي تستخدم للعبور بين اقليم كردستان ودول الجوار.

٤- ينفذ هذا القرارمن تأريخ صدوره عدا الفقرة اولا في الساعة ١٨:٠٠ من يوم الجمعة الموافق ٢٩ ايلول ٢٠١٧.

٥- على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

قرارات المجلس الوزاري للأمن الوطني

موعد الاجتماع:الساعة ٨ مساء يوم الاحد الموافق ٢٤ ايلول العام ٢٠١٧، اي عشية اجراء الاستفتاء غير الدستوري في اقليم كردستان.

رئاسة الاجتماع: ترأس الاجتماع رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة الدكتور حيدر العبادي.

ملفات الاجتماع: ناقش الاجتماع الاستفتاء في اقليم كردستان، اذ اكد المجلس ان الاستفتاء ممارسة غير دستورية تعرض امن واستقرار البلد الى الخطر وهو اجراء احادي لا يعبر عن اي شعور بالمسؤولية تجاه الشركاء.

مخاطر الاستفتاء: وجد المجلس الوزاري ان الاستفتاء:

١ - ينقل الاوضاع نحو التأزم ويقطع الطريق على كل محاولات البناء الوطني الايجابي الذي تسعى اليه الحكومة لمرحلة ما بعد داعش.

٢ - الاستفتاء اجراء غير دستوري وبالتالي لا يترتب على نتائجه اي أثر واقعي بل يؤدي الى انعكاسات سلبية كبيرة على الاقليم بالذات.

٣ - حل النزاعات لا يمكن ان يتم بفرض سياسة الامر الواقع بالقوة، واهمية عدم القفز على الدستور وتجاوز مصالح وحقوق باقي الشركاء في الوطن.

توضيحات المجلس:

* المشكلة الاقتصادية وموضوع الرواتب وتعطيل البرلمان وطرد الوزراء والاحتكار السياسي والامني لجهات معينة هي مشاكل داخلية في اقليم كردستان ولا يتحمل الاخرون المسؤولية عنها بما في ذلك السياسة غير الشفافة واللادستورية في التعامل مع الثروة الوطنية وهي ثروة كل الشعب العراقي.

* الحكومة تعتبر نفسها مسؤولة عن كل ما يتعلق بمصالح المواطنين وامنهم ورفاهيتهم وتحسين اوضاعهم في كل شبر في ارض العراق بما في ذلك مصالح وطموحات المواطنين الكرد في العراق.

* الحكومة ملتزمة بأداء كل الواجبات الدستورية المناطة بها وخصوصا الدفاع عن وحدة وسيادة العراق وامن واستقرار شعبه بكل الوسائل والاليات التي ضمنها الدستور.

* الحكومة العراقية تؤكد انها لن تتحاور او تتباحث حول موضوع الاستفتاء ونتائجه غير الدستورية وندعو الجميع الى العودة الى جادة الصواب والتصرف بمسؤولية تجاه العراق.

* الفساد هو الافة الخطيرة التي اضرت بمصالح الشعب العراقي بما في ذلك مصالح شعبنا في كردستان، لذا فان محاربة الفساد من قبل الجميع وخصوصا الحكومة الاتحادية.

قرارات المجلس:

١ - الحكومة العراقية توجه اقليم كردستان بتسليم جميع المنافذ الحدودية بضمنها المطارات الى سلطة الحكومة الاتحادية وتطلب من دول الجوار ومن دول العالم التعامل مع الحكومة العراقية الاتحادية حصرا في ملف المنافذ والنفط وذلك كي تتولى السلطات العراقية الاتحادية في المنافذ تنظيم وتسهيل انسيابية حركة البضائع والاشخاص من والى

الاقليم.

٢ – تدارس المجلس الاجراءات التي ستتخذها الجهات المعنية بضمنها فريق استرداد الاموال العراقية بمتابعة حسابات اقليم كردستان وحسابات المسؤولين في الاقليم ممن تودع اموال تصدير النفط في حساباتهم.

٣ – دعوة الادعاء العام لملاحقة كافة موظفي الدولة ضمن الاقليم من الذين ينفذون اجراءات الاستفتاء المخالفة لقرارات المحكمة الاتحادية.

توصيات اللجنة البرلمانية بشأن الاستفتاء

ادناه توصيات اللجنة البرلمانية بشأن استفتاء اقليم كردستان والذي تم التصويت عليها في مجلس النواب العراقي في ٢٠١٧/٩/٢٥:

اولا- اجراء الاستفتاء غير دستوري ومخالف لاحكام المادة الاولى من الدستور الذي اكد على وحدة العراق.

ثانيا- الزام القائد العام باعادة انتشار القوات الامنية والجيش ضمن حدود ماقبل العاشر من حزيران ٢٠١٤ ومن ضمنها كركوك والمناطق المتنازع عليها.

ثالثا- الحفاظ على الروابط الوطنية مع الكرد باعتبارهم مكن اساسي والكثير منهم موظفين ورافضين للاستفتاء ولم يذهبو للمشاركة به ولاينبغي خلط الاوراق والتعميم.

رابعا- التاكيد على تنفيذ القرارات المتبعة من المجلس الوزاري في اجتماعه الاخير والتي ندعمها جميعا.

خامسا- التاكيد على تغليب القاعدة الوطنية وعدم تمزيق النسيج المجتمعي.

سادسا- اعادة جميع النازحين الى مناطقهم واعمار البنى التحتية فيها بشكل كامل والتاكيد على التعايش السلمي.

سابعا- تنفيذ القرارات الصادرة من السلطات التنفيذية والتشريعي والقضائية ومنها تنفيذ اقالة محافظ كركوك.

ثامنا- الحفاظ على سلامة الكرد وابقاءهم في عملهم ممن لم يشاركو بالاستفتاء وعد التعامل العدائي معهم وحمايتهم كمواطنين عراقيين.

تاسعا- استدعاء السفراء والعاملين في القنصليات العراقية ممن هم من الاقليم لغرض بيان موقفهم على الاستفتاء وهل صوتو ام لا.

عاشرا-غلق المنافذ الحدودية مع اقليم كردستان من جميع الاتجاهات واعتبار البضائع الداخلة منها مهربة.

حادي عشر- اعادة الحقول النفطية الى سيطرة الحكومة الاتحادية ووزارة النفط خاصة حقول شمال كركوك.

ثاني عشر- منع الشركات من التنقيب بالمناطق المختلطة.

ثالث عشر- منع تهريب النفط وتصديره.

رابع عشر- اعادة النظر بجميع الموظفين وراتبهم التقاعدية ممن شارك بالاستفتاء.

سماحة السيستاني: المحافظة على الحقوق الدستورية للإخوة الكرد وعدم المساس بشيء منها

بسم الله الرحمن الرحيم

ما أن تجاوز الشعب العراقي الصابر المحتسب محنة الارهاب الداعشي او كادَ ان يتجاوزها بفضل تضحيات الرجال الابطال في القوات المسلحة والقوى المساندة لهم حتى اصبح وللأسف الشديد في مواجهة محنة جديدة

تتمثل في محاولة تقسيم البلد واقتطاع شماله بإقامة دولة مستقلة وقد تمت منذ ايام اولى خطوات ذلك بالرغم من كل الجهود والمساعي النبيلة التي بُذلت في سبيل ثني الاخوة في اقليم كردستان عن المضي في هذا المسار.

ان المرجعية الدينية العليا التي طالما أكدت على ضرورة المحافظة على وحدة العراق ارضا وشعبا وعملت ما في وسعها في سبيل نبذ الطائفية والعنصرية وتحقيق التساوي بين جميع العراقيين من مختلف المكونات، تدعو جميع الاطراف الى الالتزام بالدستور العراقي نصا وروحا والاحتكام في ما يقع من المنازعات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم مما يستعصى على الحل بالطرق السياسية الى المحكمة الاتحادية العليا كما تقرر في الدستور والالتزام بقراراتها واحكامها.

وهي تحذر من ان القيام بخطوات منفردة باتجاه التقسيم والانفصال ومحاولة جعل ذلك أمرا واقعا سيؤدي بما يستتبعه من ردود افعال داخلية وخارجية الى عواقب غير محمودة تمس بالدرجة الاساس حياة أعزاءنا المواطنين الكرد وربما يؤدي الى ما هو اخطر من ذلك لا سامح الله، كما انه سيفسح المجال لتدخل العديد من الاطراف الاقليمية والدولية في الشأن العراقي لتنفيذ أجندتها ومصالحها على حساب مصلحة شعبنا ووطننا.

اننا من موقع المحبة والحرص على مصالح جميع ابناء الشعب العراقي ندعو الاخوة المسؤولين في الاقليم الى الرجوع الى المسار الدستوري في حل القضايا الخلافية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم..

كما ندعو الحكومة العراقية والقوى السياسية الممثلة في مجلس النواب الى ان تراعي في جميع قراراتها وخطواتها المحافظة على الحقوق الدستورية للإخوة الكرد وعدم المساس بشيء منها.

ونؤكد على المواطنين الكرام بأن التطورات السياسية الاخيرة لا يجوز ان تؤثر سلبا على العلاقة المتينة بين ابناء هذا الوطن من العرب والكرد والتركمان وغيرهم.. بل ينبغي ان تكون مدعاة لمزيد من التواصل فيما بينهم والتجنّب عن كل ما يمكن ان يسيء الى اللحمة الوطنية بين المكونات العراقية.

نسأل الله العلي القدير ان يأخذ بأيدي الجميع الى ما فيه الخير والصلاح انه سميع مجيب.. اللهم اغفر لنا ذنوبنا وكفّر عنا سيئاتنا.. واغفر للمؤمنين والمؤمنات وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

المرجع آية الله علي السيستاني

٢٩ ايلول،٢٠١٧

خسائروتراجع وهروب وعدم تحمل العواقب

ومع انتهاء الاستفتاء نفذت الدولة العراقية تهديداتها تجاه الاقليم وفق صلاحيات مطلقة اعطاها لها مجلس النواب بما فيها الحل العسكري رغم ان الدستور العراقي يمنع استخدام الجيش لفض النزاعات الداخلية وكذلك تراجع مسؤولي الحزب الديمقراطي الذين هرعوا الى الشاشات لطلب الحوار والتاكيد على ان الاستفتاء كانت لمعرفة راي الكردستانيين وليس الانفصال الا ان دولة الظل العراقية قامت بشن الهجوم للسيطرة على كركوك والمناطق المتنازع عليها بقرار قال رئيس الوزراء العراقي انذاك حيدر العبادي انه خارج ارادته وصلاحياته وحصل ماحصل في ١٦ اكتوبر ٢٠١٧ وقد استشهد العديد من افراد بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني فيما هرع قوات

الحزب الديمقراطي بالهروب منسحبا من كامل مناطق كركوك وسهل نينوى مكتفيا بتوجيه الاتهامات والتخوين للاخرين،اما رئيس الاقليم فاكتفى بالتنحي عن منصبه الذي قد اكتمل مدته لمدة اكثر من عام دون تحمل تبعات رفض المبادارت الدولية والبدائل التي لوتم قبولها لكان الوضع في الاقليم والعراق افضل بكثير من الان والتاريخ سيحكم على هذه المسالة وسيقول لنا من هم الحريصون ورجالات الدولة والسياسة الحقيقيين .

ما بعد الاستفتاء: من الحلم إلى التراجع

إجراء الاستفتاء أعاد القضية الكردية إلى الواجهة الدولية، لكنه في الوقت نفسه فتح الباب أمام تطويق سياسي وعسكري للإقليم:

- سيطرت القوات العراقية والحشد الشعبي على كركوك والمناطق المتنازع عليها.
- فرضت بغداد إجراءات مالية وإدارية عقابية.
- تراجعت وحدة الصف الكردي وتعمّقت الخلافات الداخلية.

بدلا من أن يتحول الاستفتاء إلى ورقة ضغط تفاوضية، أصبح عنوانا لمرحلة من الانقسام الكردي وتراجع المكتسبات السياسية والاقتصادية التي تراكمت منذ ٢٠٠٣.

الدرس المستفاد: بين شرعية الحق وحكمة التوقيت

لا خلاف على أن حق تقرير المصير حق مشروع للشعوب، وأن الكرد مارسوه بآلية ديمقراطية. لكن التجربة أثبتت أن الشرعية الشعبية وحدها غير كافية لنيل الاعتراف الدولي. الشرط الحاسم هو التوقيت، والإجماع الداخلي، وحسن إدارة ما بعد الاستفتاء.

رفض البدائل الدولية لم يكن مجرد موقف سيادي، بل كان أيضا مجازفة بالمكتسبات التي حققها الإقليم خلال عقود من النضال والدماء والدبلوماسية. اليوم، وبعد ثماني سنوات، يبقى من المبكر إصدار حكم تاريخي نهائي على الاستفتاء، لكن الواضح أن شعب كردستان يستحق استراتيجية أكثر مرونة، تستند إلى وحدة الصف، وإعادة تنظيم البيت الداخلي، واستثمار العلاقات الدولية بما يخدم الحق القومي دون التفريط بالمنجزات.

الاستفتاء كان لحظة قومية مشحونة بالعاطفة، لكنه أيضا محطة سياسية كشفت عن هشاشة البنية التوافقية الداخلية والإقليمية والدولية. ما بين رسالة تيلرسون، ومبادرة الأمم المتحدة، وتحذيرات الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن، كان هناك مجال لصفقة تاريخية ربما تحقق بعض الطموحات دون خسائر جسيمة. غير أن الإصرار على المضي قدما في مواجهة رفض عالمي شبه مطلق، جعل التجربة تتحول من فرصة إلى أزمة.

الرهان اليوم يجب أن يكون على إحياء الوحدة الوطنية الكردية، واستعادة زمام المبادرة عبر الحوار، والبحث عن صيغ دستورية ودولية تضمن حقوق الكرد وتجنّبهم مجازفات الماضي.

***المصدر:كتاب «الاستفتاء الكردي..قبول البدائل ام المجازفة بالمكاسب؟»/محمد شيخ عثمان**

د.فؤاد معصوم:

استفتاء الإقليم والمبادرات الدولية

كانت الايام التي سبقت الاستفتاء بشأن اقليم كردستان وطبيعة علاقته بالدولة العراقية من أصعب الأيام وأشدها قلقا وتحسبا لما يمكن ان يحصل من تداعيات .

لقد كان التعامل مع هذا التطور والاندفاع فيه من أعقد ما واجهنا من مشكلات طيلة فترة الرئاسة.

قبل ان انتخب رئيساً للجمهورية كنت مواطناً سياسياً رُشح الى هذا المنصب الأرفع في الدولة من خلال (الاتحاد الوطني الكردستاني) الذي قضيت فيه اجمل سنوات عمري واخطرها، وبالتالي فأنا جزء من الحركة القومية الكردية التي ناضلت لعقود ضد الدكتاتورية ولصالح حريات وحقوق الشعب الكردي في كردستان العراق.

وكان نضال هذه الحركة برغم خصوصيته القومية، لاينفصل في أحيان كثيرة عن النضال الوطني لمعظم القوى الوطنية العراقية.

لقد كان شعار (الديمقراطية للعراق.. والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان) هو الشعار الذي جمع الاتحاد الوطني الكردستاني بالكثير من القوى الوطنية العراقية الأخرى في مختلف ميادين ومراحل النضال ضد الدكتاتوريات.

يجب هنا القول ان ليس هناك كردي، اينما كان، لا يحلم بتحقيق الدولة الكردية.

لكن الحلم شيء وإمكانات تحقيق الحلم شيء آخر .

هذه بديهية بقيت طيلة العقود تستوجب منا، على الاقل في (الاتحاد الوطني الكردستاني)، ان يتركز جانب اساس من جهدنا النضالي لصالح تحقيق الديمقراطية في العراق كله، ولم يكن هذا النضال من اجل الديمقراطية هدفاً تكتيكياً، انما هو مسعى من اجل بلوغ عراق

ديمقراطي اتحادي تكون فيه الحريات والعدالة متاحة للجميع، من عرب وكرد وتركمان وسواهم، من مسلمين ومسيحيين وسواهم، يساريين ويمينيين وسواهم.

ان تكون في بلد ديمقراطي وتحترم فيه إرادة مواطنيه فهذا يعني انك حر بالتعبير عما يعتمل في نفسك، ومن ثم يمكنك، وبأساليب ديمقراطية، ان تنال ما لم تنله من حقوق وبضمنها الحقوق القومية.

لقد تأسس الاتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٧٥ بعد انهيار الثورة الكردية في اعقاب اتفاقية الجزائر الموقعة من قبل شاه ايران محمد رضا بهلوي وصدام حسين بحضور الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، وما ترتب جراء تلك الاتفاقية من انتكاس للحركة القومية الكردية.

وحينذاك أعلن الاتحاد الوطني الكردستاني ببيان له عن (الثورة العراقية المندلعة في جبال كردستان) وذلك بعد قيامه بإعداد مفارز مسلحة للدفاع عن الشعب الكردي في العراق.

وهنا يجب الوقوف عند نقطة جديرة بالاعتبار وهي وثيقة الصلة بسعي (الاتحاد الوطني)عام ١٩٨٤ الى اتباع تغليب مبدأ الحل السياسي والتفاوض مع السلطة، وهو مبدأ يركن له (الاتحاد) كلما لاح افق للحوار السياسي، لم تكن العودة الى العمل المسلح إلا اضطراراً بموجب تعنت العقلية الدكتاتورية، خاصة في عهد صدام، وهي عقلية لم تفكر يوماً بالاستقرار وحل المشاكل التي عانى منها الشعب العراقي، وبضمنه الشعب الكردي في العراق .

ان الهدف من ذلك كان نضال الحركة من اجل الديمقراطية للعراق .

اشير في هذا السياق الى انه، وبرغم ان القيادة والكوادر الحزبية والبشمركة كانوا كلهم من الكرد تقريباً، إلا ان كثيراًمن القيادات وكوادر العمل السياسي الوطني العراقي المعارض طيلة العقود كانوا يجدون فرصهم الحرة والكريمة للحياة والعمل السياسي المعارض الى جنب كوادر وقيادات الاتحاد الوطني في كردستان العراق.

وحينما يأتي ممثلون عن القوى العراقية للمعارضة، كان يجري استقبالهم من قبل البيشمركة بتقدير وبمشاعر الأخوة الوطنية.

اضافة الى ذلك كان الاتحاد الوطني الكردستاني طرفاً مهماً وأساسياً في التجمع الوطني العراقي .

لقد كان النضال من اجل ديمقراطية العراق هو مايوحد الجميع إذ ما كنا لسنوات طويلة لنضطر لحمل السلاح والقتال لو كانت هناك سلطات في البلد توفر للكرد فرصة اسماع صوتهم ومطالبهم.

> **الحلم شيء وإمكانات تحقيق الحلم شيء آخر**

فالسلاح كان وسيلة للضغط حين تنعدم وسائل التفاهم الأخرى ولا يبقى سوى حمل السلاح ضد السلطات الغاشمة، وهكذا فقد وجدنا أنفسنا لمرات كثيرة نجمد استخدام السلاح وذلك كلما كان الحوار والتفاهم ممكنين.

وبعد كل مرة كنا نعود للسلاح مضطرين ودفاعاً عن انفسنا، وذلك كلما أغلقت الأبواب وسُدت الأذان واشتد الطغيان، فيما كان الكرد دائماً مستعدين للحوار .

كان بناء عراق ديمقراطي اتحادي هدفا مهماً لنا، كما هو الحال بالنسبة لمعظم العراقيين.

في عام ٢٠٠٣، ومع سقوط الدكتاتورية، كان إقليم كردستان في وضع يشبه الاستقلال وذلك منذ سنوات بدأت مع ربيع عام ١٩٩١.

لكن سقوط الدكتاتورية في ٢٠٠٣ وتوفر فرصة بناء عراق ديمقراطي اتحادي كان سبباً مباشراً ليصبح الزعيمان الكرديان جلال طالباني ومسعود البارزاني في بغداد وفي مجلس الحكم، للإسهام ببناء دولة ديمقراطية عراقية .

وقبل هذا لم تنقطع القيادات الكردية عن المعارضة الوطنية العراقية والعمل مع مختلف فصائلها وشخصياتها بشتى السبل من اجل حرية العراق وديمقراطيته وتخلصه من الدكتاتورية.

لقد نتج عن العمل المشترك في مجلس الحكم ان يكون مام جلال اول رئيس كردي لمجلس الحكم، وهو ثالث رئيس لهذا المجلس بعد ابراهيم الجعفري واحمد الجلبي، فيما كانت مبادرة الرئيس الراحل طالباني في اول ايام رئاسته لمجلس الحكم بالتخلي عن جوازه التركي الذي منح له في فترة الرئيس توركوت أوزال، حيث أعاد الجواز مع رسالة شكر الى الحكومة التركية، وكان هذا تعبيراً بليغاً عن الإرادة الوطنية العراقية في العراق الديمقراطي الجديد.

كان مام جلال مضطراً لأخذ ذلك الجواز، وجوازات اخرى بأسماء مستعارة من ايران وسورية، خلال سنوات الدكتاتورية لحاجته الى استخدامها في السفر والتنقلات، فيما كانت أعادة الجواز االتركي النافذ، وبملء حرية طالباني ومن دون وجود اضطرار قانوني (حينها) على تلك الأعادة، هي ما أعطى لهذا الموقف من زعيم كردي عراقي مغزاه الوطني ورسالته الواضحة بأن العراق الديمقراطي الاتحادي هو بلد الجميع وهو هدف اساس من اهداف نضالنا وقد تحقق حتى انتفت الحاجة للجواز بتسلم الرئيس طالباني جوازاً باسم جمهورية العراق وممهوراً بختم وطني عراقي .

في غمار تلك السنوات كنت شخصياً، قد تشرفت بكوني اول رئيس من القومية الكردية للمجلس الوطني العراقي، ومن المساهمين الأساسيين في كتابة الدستور الجديد بعد ٢٠٠٣، لقد كنا كسياسيين كرد نحرص على تقديم المثال في خلق معنى جديد للوطنية العراقية، بعد عقود طويلة جرى فيها امتهان مبادئ المواطنة من قبل الدكتاتوريات، انه معنى يكون فيه الجميع بناةً ومؤسسين، ويكون فيه العراق بلداً يتساوى فيه الجميع بفرصهم، في المسؤوليات والواجبات، واتوقع اننا نجحنا في ذلك الى حد بعيد. سأورد هنا واقعة تعود الى عام ١٩٩٣ وذلك للتعبير عن طريقنا ومنهجنا في التفكير الوطني.

فعندما توليت للمرة الأولى رئاسة مجلس الوزراء لإقليم كردستان في ١٩٩٢/٧/٤، وعندما اقتربت الذكرى السنوية لتأسيس الجيش العراقي في السادس من كانون الثاني عام ١٩٩٣، فإني كلفت الشاعر الكبير الراحل شيركو بيكس، وكان حينها وزيراً للثقافة في حكومة الاقليم، ان يكتب بيان تهنئة لأفراد القوات المسلحة بمناسبة عيدهم السنوي، والإعلان عن هذا اليوم وذكـراه السنوية عطلة رسمية في اقليم كردستان.

فرغم ان الجيش حينها كان تحت قيادة صدام، الا ان هذا وسواه لم يمنع من اتخاذنا القرار بالتهنئة والعطلة الرسمية، وكان هدفنا من ذلك التأكيد بأن الجيش والقوات المسلحة للشعب العراقي، ولكل العراقيين.

وعملياً بقينا دائماً نبدي حرصنا الشديدعلى احترام التلازم مابين الديمقراطية والحريات والمبادء الوطنية والمواطنة.

ولهذا لم نجد تعارضاً بين الطموح القومي الكردي وبين كوننا عراقيين رغم ان بعض وقائع الحياة السياسية وصروفيها والاختلافات فيها كانت تضع الجميع في تعارض افتراضي مابين (الهويتين)، مابين كوننا مواطنين الكرداً وعراقيين، لكنه يظل تعارضاً طارئاً يزول مع زوال اسبابه، وهكذا كان وجود رئيس الجمهورية من القومية الكردية داعياً لاعتزاز معظم العراقيين من مختلف المكونات.

في اول اللقاءات التلفزيونية والصحفية التي أجريت معي بعد تسلمي رئاسة الجمهورية عام ٢٠١٤ كنت قد أكدت مامعناه (اني كعراقي من القومية الكردية رئيس يمثل مصالح جميع العراقيين، ويعمل على الالتزام بالدستور العراقي والحفاظ عليه من اي تجاوز او خرق، ومن يمثل الكرد في المؤسسات الاتحادية هم النواب أعضاء الكتل الكردستانية في مجلس النواب العراقي) .

وخلال عملي رئيساً للجمهورية، وبما يتيحه لي المنصب من مسؤليات وصلاحيات، ساعدتُ في حلحلة جانب من الاختناقات وتخفيف وطأة العديد من الاختلافات مابين السلطات الاتحادية والسلطات في الاقليم كما ساعدتُ في تذليل مصاعب كثيرة من مواطني الاقليم حين يكون شأن ما من شؤونهم متعلقاً بقرارات واجراءات اتحادية، وكان هذا لايختلف عن العمل الذي بقيت ابذله ليس فقط لصالح المناطق والمواطنين في اقليم كردستان وانما لعموم المواطنين في مختلف المناطق والمحافظات في اطار الدولة العراقية .

كنت اؤمن بمبدأ ان افضل مايمكن ان اقدمه لحزبي ولقوميتي خلال فترة عملي في رئاسة جمهورية العراق هو ان انجح في الحفاظ على مهمتي الدستورية كرئيس للعراقيين جميعهم.

واعتقد اني مضيت بمسار طويل حافظت فيه على هذه المعادلة وهذا التوازن، لكن التحدي الأخطر الذي واجهته هو كيف يجب ان يكون التعامل من موقعي كرئيس عراقي، ومن هويتي القومية الكردية، مع قضية الاستفتاء من أجل استقلال كردستان.

***

لم يكن بقي على موعد إجراء استفتاء في كردستان سوى ايام قليلة حين صار واضحاً ان إمكانية التراجع عن اجرائه تكاد تكون مستحيلة، فقد كان التحشيد للاستفتاء كثيفاً، فيما كرست وسائل الإعلام والاحتفالات والتجمعات في كردستان جواً يعمق الحماسة من اجل المضي بخيار الاستفتاء، بينما على الجانب الآخر كان الموقف الحكومي الاتحادي يجد الكثير مما يساعده على مواصلة رفض الاستفتاء جملة وتفصيلا .

قبل الاستفتاء كنت في تواصل مستمر مع مختلف الأطراف فقد سافرت في غضون تلك الايام مرتين وذلك للقاء بقيادات كردية، لاسيما في الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

إن مسؤوليتي كرئيس للجمهورية من جانب، وكسياسي كردي من جانب آخر، جعلتني في مواجهة مع واحدة من اخطر تحديات عملي خلال السنوات الأربع في قصر السلام .

> **كان الاتحاد الوطني طرفاً مهماً وأساسياً في التجمع الوطني العراقي**

دستوريا واخلاقياً، كان يجب ان استقيل قبل إجراء الاستفتاء، وذلك في حال توفر قناعة لدي بصواب فكرة الاستفتاء في ظرفها وبضرورته وجدواه.

لكني كسياسي كردي في مواقع قيادية طيلة عقود، ومن ثم في عملي بالبرلمان العراقي ورئيساً للجمهورية، كنت أمام قناعة مترسخة تفيد بأن التفكير العملي بدولة كردية غير ممكن في الظروف الحالية، لأسباب إقليمية ودولية ولأسباب داخلية كثيرة .

قلت إن الحلم شيء بينما الواقع شيء آخر وقد كانت اجتماعاتي خلال الأسابيع التي سبقت الاستفتاء تؤكد هذه القناعة .

ففي منتصف شهر آيار ٢٠١٥ كان كاك مسعود بارزاني في واشنطن على رأس وفد في زيارة للولايات المتحدة، وهي زيارة مهمة في سياق ظرفها، كان الوفد الكردي مؤلفاً من السادة قوباد طالباني وريباز كوسرت رسول علي

ومصطفى سيد قادر .

في تلك الزيارة التقى كاك مسعود والوفد المرافق له الرئيس الأمريكي (حينها) باراك أوباما ونائب الرئيس جو بايدن وسفير الولايات المتحدة ببغداد دوغلاس سيليمان ، وقدم كاك مسعود في اللقاء بشكل مركز نبذة عن معاناة الشعب الكردي خلال مائة عام لم يجد الكرد أثناءها سوى المآسي و الجرائم بحقهم والإهمال المتعمد ضدهم مما جعل حلم الدولة الكردية أملهم الوحيد، وخلص الى ان الاستفتاء المزمع إجراؤه هو خطوة أولى عملية في مسار تحقق حلم الدولة الكردية .

وكان حديث الرئس اوباما دبلوماسياً كما هو معروف عنه فتحدث عن الوضع في المنطقة وبملابساته وعن مشكلات الإرهـــاب في العراق كأولويات مهمة لابد من التركيز عليها، وفضل للوفد ان يستمع لرأي نائب الرئيس السيد جو بايدن وهـو الخبير المطلع بالشأن العراقي وظـروف المنطقة، وهو معروف ايضاً بكثرة تردده على اقليم كردستان والعراق .

غادر اوباما قاعة الاجتماع، وبدأ بايدن بالحديث اكثر تفصيلاً.

لقد تحدث عن ضرورة احترام الدستور العراقي وعن اهمية ان يكون الإقدام على إجراء كالاستفتاء مقترناً بموافقة الجانبين في الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم.

وفي ختام كلامه ابتسم بايدن وقال وهو يوجه الكلام الى كاك مسعود:(ربما يأتي يوم نرى فيه نحن الاثنين دولة كردية، ولكن الآن لاتوجد مثل هذه الفكرة).

بعد هذا وفي اثناء استقبالي لسفير الولايات المتحدة ببغداد السيد دوغلاس سيليمان، وكان هذا بعد الاستفتاء، أكد لي ان الولايات المتحدة ابلغت القيادات الكردستانية بموقفها غير الداعم لفكرة الاستفتاء .

وفي الحقيقة لم يكن هذا هو موقف الولايات المتحدة وحدها فقط من الاستفتاء في كردستان العراق، فقد كان التفكير العام السائد لدى جميع الدول العظمى ومعها كبريات الدول يتطابق والموقف الامريكي، إذ لم ألتق سفيراً او مسؤولاً غربياً، وبضمنهم سفير بريطانيا ببغداد، إلا وأكد الموقف ذاته .

تاريخياً قدمت بعض الدول الإقليمية دعماًمختلفاً بمستوياته لبعض الحركات الكردية في دول أخرى، ولكن ضمن نطاق لايشكل معه ذلك الدعم تهديداً مستقبلياً للدولة الداعمة .

وعندما تلتقي مصالح دولتين وتتفقان فإن الدعم يتوقف، وغالبا ماكانت الدولتان تتخذان موقفاً موحداً من هـذه الحركة، وقـد قدم لنا التاريخ أمثلة ليست قليلة في هذا الشأن .

> **كان بناء عراق ديمقراطي اتحادي هدفا مهما لنا**

في حديث لي أثناء اجتماع مع قيادة الاتحاد الوطني يـوم ٢٠ ايلول ٢٠١٧ في السليمانية قبل الاستفتاء سألت بعض القادة الاتحاديين المتحمسين لفكرة الاستفتاء: (مَن مِن الدول العظمى او الكبرى قدمت لسلطات الاقليم وعداً يعبر عن دعم أكيد للدولة الكردية في حال مضى الاستفتاء الى الاستقلال، وحين نشرع بإجراءات الانفصال؟) ولم يكن هناك من جواب.

كان موقف الاتحاد الوطني بشكل عام يذهب الى ضرورة وحدة الموقف الكردي، والى ان الاختلافات في التفاصيل مهما عظمت، ينبغي ان لاتفرط بوحدة الموقف، وفي الحقيقة فإن القيادات الكردية مختلفة فيما بينها، فبينما كان بعض القياديين يرى إمكانية القيام بالاستفتاء ولكن داخل مناطق الاقليم فقط، فإن بعضاً آخر تشدد فاشترط وجوب اجراء الاستفتاء وشموله في المناطق المتنازع عليها بما فيها محافظة كركوك، وإلا فإن هذا

البعض يعلن عن نيته مقاطعة الاستفتاء حين يكون خلاف ذلك أي حين لا يشمل جميع المناطق العراقية المتنازع عليها .

في ذلك اليوم نفسه اجتمعت أيضاً في السليمانية مع رئيس الاقليم السيد مسعود بارزاني، بحضور عدد من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

وكان النقاش يتركز على الموضوعات نفسها مع المرور على موقف المجتمع الدولي من استفتاء كتالونيا .

فقد تزامن العمل على استفتاء اقليم كردستان مع سعي حثيث في اسبانيا من اجل استفتاء على انفصال اقليم كتالونيا.

لكن، وقبل البدء باستفتاء في الاقليم الاسباني، أُحبطت مساعي الكتلونيين من اجل الانفصال واعلان الدولة بإجراءات حكومية اسبانية شديدة ومدعومة من دول الاتحاد الأوربي وغيرها، وكان يجب تأمل هذه النتيجة التي كان الموقف الاوربي مهماً فيها وله دلالات بما يخص استفتاء كردستان العراق، وهو ما سنأتي عليه بعد قليل .

لكن في الحقيقة كانت هناك تصورات لاتريد اي مقاربة بين ماكان يحصل لكتلونيا وما يمكن ان يحصل في كردستان العراق .

وكان هناك رأي آخر يفيد بأن الموقف الاوربي المضاد لانفصال كتالونيا يمكن ان يكون مؤيداً لاستقلال كردستان .

كان الاعتماد كبيراً على افكار بعض المستشارين واغلبهم من الأجانب، وكانت فكرة هؤلاء المستشارين تمضي الى ان العالم سيقبل بواقع الحال، وبالتالي سيقبل بالدولة الكردية بعد إعلانها، اذا ماذهبت نتائج الاستفتاء الى ذلك الانفصال .

وكانت تلك استشارات غير امينة سواء بحسن النية او بنية اخرى او مصالح شخصية.

أحياناً في اجواء حماسة جماعية من اجل هدف معين فإن الكثير من التفاصيل تختفي عن صورة الهدف ولايظل منها سوى ما يعضد الحماسة ويدعمها وما يؤججها .

هكذا جرى إهمال المواقف المتوقعة من دول الجوار التي ستكون بعضها معنياً بشكل مباشر نتيجة الاستفتاء وما قد يترتب عليها، فيما سيكون بعض آخر من دول الجوار والمنطقة هو أيضاً معنياً بالنتائج وإن بشكل غير مباشر .

اعلنت الدول العربية موقفها الرافض للاستفتاء، وحضر امين عام جامعة الدول العربية وابلغ سلطات الاقليم بذلك كما اعلن ذلك للرأي العام منطلقا من مبدأ الحفاظ على وحدة التراب الوطني العراقي .

> **لم تنقطع القيادات الكردية عن المعارضة الوطنية العراقية**

وفي الواقع لم يكن من الممكن توقع غير هذا الموقف من الدول العربية ومن الجامعة في موضوع، إذا ماحصل فعلاً فإن من العسير توقع نتائج هزاته الارتدادية على اكثر من بلد عربي متعدد الإثنيات .

اما موقف الامم المتحدة، فقبل ايام من تنفيذ الاستفتاء تسلمتُ نسخة من ورقة أعدتها الأمم المتحدة، من خلال ممثليها ببغداد وكانت تبدو مشروعا مقترحاً لتفادي الازمة الناشبة بين مختلف الاطراف، والخروج منها بتصورات تهدف الى تجاوز المشكلة ووضع حلول ممكنة بديلة لفكرة الاستفتاء، وبما يمكن معه تفادي مشاعر التراجع او التنازل من الجانبين، سواء الحكومة الاتحادية او الاقليم .

لا يختلف موقف المنطقة الدولية عن مواقف الدول الكبرى في رؤيتها للعلاقة مابين الدولة الاتحادية والاقليم

بموجب هذه الرؤية كان هنالك مايشبه الاجماع على تعضيد جهود بناء الدولة الديمقراطية التحادية في العراق، وهناك ما يقرب من كونه التزاماً مشتركاً بالمحافظة على وحدة البلد .

إذ لاتختلف الدول الكبرى في هذه الغاية ولا الدول المجاورة للعراق والتي يبدو بعضها او معظمها اكثر تشدداً و تزمتاً في موضوع الاستفتاء من السلطات التحادية العراقية نفسها.

كانت الورقة التي أعدتها للامم المتحدة حذرة جداً في صياغتها وفي تعبيرها عن سعي المنطقة الدولية لأن تكون محوراً مساعداً في الوصول الى حلول مشتركة تراعي مصالح جميع الاطراف العراقية وتضمن وحدة الموقف وتـفـادي العنف وفـرض الرأي .

في اللقاءات الكثيرة التي جمعتنا في مكتبنا بممثل أمين العام الأمم المتحدة ببغداد السيد يـان كوبيتش وجـدنـاه يؤكد هذا المسعى المعبر دائماً عن موقف واضح وثابت للمنطقة الدولية إزاء وحدة العراق أولاً وديمقراطية نظامه السياسي وعدالته في تمثيل الجميع والتعبير عن مصالحهم المشتركة ثانياً.

وهذه سياسة ثابتة للأمم المتحدة، إذ ان قضيتين أساسيتين لايمكن الاختلاف فيهما آنـذاك، بالنسبة للمنطقة الدولية وللدول الصديقة للعراق، وهما الموقف من محاربة الإرهاب خصوصاً بنسخته الداعشية والاتزام بوحدة العراق .

وكانت فكرة الاستفتاء قد ترافقت مع مناسبتين يتوجب اخذهما بالحسبان حينذاك .

أولاهما الحرب الخطيرة التي كانت متواصلة بضراوة حينها ضد داعش، وثانيتهما تزامن استفتاء إقليم كردستان العراق مع نية اقليم كتالونيا الإسباني إجراء الاستفتاء والانفصال .

لقد عبر الغرب كما قلنا قبل قليل، عن موقف صريح وواضـح ضد استفتاء ونية كتالونيا بالانفصال فيما حرصت معظم الدول على التعبير عن موقفها غيرالمقنع بفكرة استفتاء إقليم كردستان العراق، وكانت هذه الدول بمعظمها تسعى من اجل تفاهم وطني عراقي يحول دون تنفيذ الاستفتاء .

وهـذا ماتشير إليه ورقـة الأمـم المتحدة بقولها بضرورة:(ملاحظة موقف المجتمع الدولي الذي كرر دعمه للديمقراطية في العراق ووحدته وسلامة اراضيه واستقراره، وأشار هذا الموقف الى قلق المجتمع الدولي من اجراء استفتاء لاستقلال بشكل أحادي الجانب، وأنه يقوض على نحو خطير سيادة العراق وسلامة اراضيه، ويزيد خطورة عدم الاستقرار في العراق والمنطقة، وتبقى محاربة داعش الأولوية، وعبر المجتمع الدولي عن انه يدعم حل القضايا العالقة بما فيها مسألة الاستفتاء عبر الحوار والمفاوضات).

> **كان الموقف الحكومي يجد الكثير مما يساعده على مواصلة رفض الاستفتاء**

كانت صياغة ورقة الأمم المتحدة تفصح عن هذا الحرص المتوازن، لكنها كانت واضحة وصريحة بتأكيدها على اتفاق الشعب العراقي طوعياً بموجب الدستور المصوت عليه (وبما فيه كردستان العراق على ان العراق دولة موحدة وديمقراطية وفيدرالية، وان احترام الدستور والعملية الديمقراطية أمر أساسي) كما جاء في نص الورقة .

وتقر الورقة ايضاً بأنه (في هذه المرحلة، وفي الوقت الذي يقوم فيه الشعب العراقي، بما فيه اقليم كردستان، بالتعاون في مايُسمى بـ (داعش)، فإن محاربة داعش تبقى لها الأولوية وعليه يجب ان تتم معالجة القصور الذي حدث ومراجعة الاسس والمبادئ والترتيبات في

البيت العراقي ومن اجل معالجة تطلعات وطموحات كافة العراقيين بمن فيهم الشعب الكردي).

لم تكن فكرة الأمم المتحدة ضد الاستفتاء بشكل مطلق، لكنها لا تؤيد ان يكون الاستفتاء من طرف واحد، ويمكن لها كما تعبر الورقة عن ذلك، ان تكون مع استفتاء يتفق عليه الطرفان ولا يخالف الدستور والقوانين السارية في البلد .

لذلك تحدثت الورقة المقترحة عن الحاجة الى موافقة (الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان، عملاً بروح الشراكة والتعاون بينهما واحترام مشترك لكل منهما لتطلعات الشعب العراقي بمن فيه الشعب الكردي ووفقا للدستور على مايلي:

- الدخول في شهر ايلول في مفاوضات شراكة منظمة ومستدامة ومكثفة تعتمد على تحقيق نتائج ومن دون شروط مسبقة وبجدول اعمال مفتوح لحل كافة المشاكل والقضايا العالقة وفقا لمبادئ وترتيبات تحدد العلاقة المستقبلية بين بغداد وأربيل والتعاون بينهما.
- تستكمل هذه المفاوضات خلال ٢_٣ أعوام من تاريخ بدئها.
- الطلب من الأمم المتحدة، نيابة عن المجتمع الدولي، تقديم مساعدتها الحميدة لعملية التفاوض وتنفيذ ماتتفق عليه الاطراف من نتائج) .

ولتتويج هذا الاتفاق، تقترح ورقة الأمم المتحدة ان (تقوم حكومة إقليم كردستان بعدم إجراء الاستفتاء في ٢٥ أيلول ٢٠١٧ وفق ما أعلن في قرارها المرقم ١٠٦ الصادر في ٨ حزيران ٢٠١٧، ويمكن لها ان تعود لهذه المسألة انتظار نتائج المفاوضات).

ورأت الورقة ان هذا الاتفاق من شأنه ان يكون بمثابة (فرصة لكل من مجلس النواب العراقي وبرلمان إقليم كردستان لتبني التشريع اللازم الذي ينظم إجراء أي استفتاء في المستقبل).

وتختم الورقة بما يلي: (يرحب المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة، ويدعم هذا الاتفاق .

وان الدعم والضمانات الدولية ستساعد في تسهيل حل القضايا العالقة وتنفيذ المبادئ والترتيبات التي ستحدد مستقبل العلاقة والتعاون بين بغداد وأربيل) .

كانت هذه صيغة ناضجة ومتقدمة في النظر لمسألة الاستفتاء والعلاقة ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، وأعتقد انها كانت تنطوي على التعبير الأكثر تقدماً وتفهماً من المجتمع الدولي لطموحات الكرد العراقيين.

اجتماع متجع دوكان

وفي اجتماع متجع دوكان مابعد إجراء الاستفتاء، وسأتحدث عنه في صفحات التالية، وكان بحضور السادة مسعود بارزاني ونيجرفان بارزاني ومسرور بارزاني وبعض قيادات الحزبين، سألت السيد نيجرفان عن صحة هذه الورقة فأكد أنه تسلمها فعلاً من الأمم المتحدة .

ولم توافق حكومة إقليم كردستان على ورقة الأمم المتحدة، كانت تريد تحديد موعد بديل للاستفتاء المعلن على ان يكون من الأمم المتحدة نفسها، وان لايتم التأجيل دون هذا التحديد وكان هذا أمراً ليس هيناً، إذ ليس من المعقول العمل بمبدأ كل شيء او لاشيء .

إقليمياً، كان الأخطر هو عدم التفكير جدياً بالموقفين

الإيراني والتركي .

وكان هذا التجاهل لموقفيهما يدعو فعلاً للاستغراب ففي الحسابات السياسية لايحتاج الأمر الى الكثير من الجهد والتحليل حتى يخلص المرء الى استحالة صمت، وليس موافقة البلدين الجارين على فكرة الاستفتاء أساساً، ناهيك عن النتيجة المتوقعة للاستفتاء في حال إجرائه، وكانت واضحة مسبقاً .

وفعلا فقد جرى تحريك قطاعات عسكرية تركية بعربات مدرعة باتجاه الحدود مع العراق وحتى داخل الأراضي العراقية في كردستان العراق وكانت هذه رسالة واضحة، لكن بعض الأخوة من كبار القياديين في كردستان، وحين أشرت بحديث لي معهم الى مغزى الرسالة التركية قبل الإقدام على تنفيذ الاستفتاء، ظلوا حريصين على تهوين مايحصل ووصفه على أنه محاولة لتعطيل المباشرة بالاستفتاء ولاتنطوي على أي بعد أو هدف آخر أبعد من الاستفتاء .

> **كنت أمام قناعة تفيد بأن التفكير العملي بدولة كردية غير ممكن في الظروف الحالية**

الإيرانيون كانوا اكثر صراحة معنا، ففي لقاء في منزلي مع السيد قاسم سليماني بتاريخ ١٣ تشرين الأول ٢٠١٧ قال لي: (أنا متألم جداً، فقد كنت دائماً صديقاً للكرد في العراق، لكن الآن تحتم الظروف ان اكون في مواجهتكم)وكان يتحدث عن الاستفتاء وما قد يترتب عليه، قلت له حينها: (في كل حال فإن هذا الشأن عراقي، ومن المهم البحث عن حلول، وليس القتال) .

سأعود هنا الى موقف حصل لي عام ١٩٨١حيث زرت الجمهورية الإسلامية حينها.

ففي تلك الزيارة التقيت بسماحة السيد علي خامنئي، وكان حينها ممثلاً للإمام خميني في مجلس الدفاع الأعلى،كان الحديث يجري عن المعارضة العراقية بمختلف فصائلها، وكنت اتحدث عن (الاتحاد الوطني الكردستاني) بوصفه حركة كردية عراقية وثيقة الصلة بأطراف المعارضة الوطنية من أجل حرية الشعب بمختلف أطيافه ومستقبل العراق، ولا ينشغل الاتحاد بأي نشاط خارج حدود بلدنا العراق، فيما كان رأي السيد الخامنئي صريحاً وهو يقول لي: (الحركة الكردية في أي بلد هي في حقيقتها وجوهرها لاتبقى محصورة في داخل جغرافية بلدها) استعيد ذكرى هذا التعبير وذلك للقاء لتأكيد ثبات الموقف الإيراني إزاء هذه القضية المهمة المتعلقة بإجراء استفتاء حول انفصال الاقليم.

داخلياً كان موقف رئيس الوزراء د.حيدر العبادي واضحاً، وقد عبر عنه للإعلام اكثر من مرة، كان يقول بعدم شرعية الاستفتاء، وهو الموقف الذي أكده البرلمان العراقي، ومختلف القوى السياسية الممثلة بالبرلمان حصل هذا في جلسة شهدت تصريحات متشنجة من كثيرين حتى وصل الأمر ببعضهم الى المطالبة بمحاسبة أعضاء مجلس النواب الذين شاركوا في التصويت بالاستفتاء، وكان بعض المتحدثين قد أكد على وجوب اسقاط عضوية هؤلاء النواب الكرد وكذلك بعض كبار الموظفين الكرد في الحكومة الاتحادية ممن شاركوا في الاستفتاء .

وفي اجتماع مع قيادات أساسية في بغداد ذهب زعيم كتلة برلمانية كبيرة وهو رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي، الى ان الاستفتاء من الممكن ان يجري القبول به على مضض، لكن فقط حين يكون استفتاء بلا أية مترتبات، وحين تقييد بمحافظات اقليم كردستان حصراً ولايتجاوزها الى المناطق المختلف عليها ومن ضمنها كركوك .

وقبل الاستفتاء بأيام قليلة، وفي اجتماع مع القيادات الكردستانية نقلت رأي المالكي وغيره، وخصوصاً ما يتعلق

منه بالمناطق المتنازع عليها، فكان الرد أننا لم نتخذ قراراً بعد بالاستفتاء في كركوك والمناطق المتنازع عليها .

لكن الاستفتاء أجري بالفعل في كركوك، ثم حصل ماحصل فيها.

❊❊❊

استقبلت في قصر السلام نهار السادس عشر من أيلول ٢٠١٧ وفداً من كردستان ضم الدكتور روز نوري شاويس وسعدي بيرة وقد حضره وزير الثقافة السابق فرياد راوندوزي وعدد من ممثلي الأحزاب الكردستانية والأقليات في الاقليم .

كان أعضاء الوفد اصدقاء و رفاقاً وكان التفاهم فيما بيننا يتجاوز الأطر البروتوكولية، ويسمح بالتعبير الصريح والمباشر، كنا جميعاً ندرك حرج تلك اللحظة وكانت فكرتهم تتركز على إمكانية (التأجيل) الاستفتاء واستعدادهم لتلك الفكرة، وقد اقترحوا من أجل المباشرة بها، ان يحصل ذلك بموجب دعوة من الولايات المتحدة.

فقد اقترحو تصوراً يمكن للولايات المتحدة ان تتقدم به ويفيد بأن ليس من مصلحة المنطقة حالياً التفكير بإجراء استفتاء، ويجري اقتراح التأجيل مقابل العمل على تقريب وجهات النظر ما بين الطرفين لحل المشاكل القائمة .

كان هذا موقفاً واضحاً وهو التأجيل، بموجب وعد من دولة كالولايات المتحدة، وبهذا فهو غير إلغاء الاستفتاء لا أتوقع ان هذا يرضي الجانب الحكومي الاتحادي ولا الجهات الداخلية والاقليمية، ومن غير المتوقع ان يقتنع الامريكان بذلك، لكن لابأس في مناقشته كخطوة تمضي الى الامام بأتجاه تفكيك الأزمة العاصفة.

ربما لا نتفق على فكرة الحل المطروحة لكن البحث فيها قد يساعد في تقريب وجهات النظر عند حل قد نصادفه في اثناء الحوار، لا شيء يزيد في تعقيد أية مشكلة مابين الطرفين اكثر من تقطع سبل الحوار والتفاهم مابينهما واشير هنا الى ان السيد نوري شاويس أكد لنا خلال الحوار عدم الرغبة في اجراء الاستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها.

بعد لقائنا بقصر السلام، زار الوفد الكردي رئيس مجلس النواب د. سليم الجبوري، كما التقى بقيادات صدرية ثم التقى بالسيد عمار الحكيم وبأطراف أخرى قبل ان يجتمع الوفد برئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي، وفهمت ان اعضاء الوفد انهم كانوا راضين عما جاء في تلك اللقاءات والاجتماعات بشكل عام .

وفي مساء اليوم نفسه زارني سفير الولايات المتحدة دوغلاس سيليمان في منزلي ببغداد، وكان يبحث عما استجد في لقاءات الوفد القادم من اربيل، كانت ايام ماقبل الاستفتاء بشأن اقليم كردستان مشحونة بالكثير من التوترات السياسية، وبقلق شغل الجميع فقد صار واضحاً ان الأمور تمضي باتجاه الاستفتاء، إنما وسط جو ضبابي غامض، وكان الغموض يكمن في ضبابية الرؤية لما بعد الاستفتاء، كيف سيكون الحال والى اين تتجه الأمور، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء؟

> **بايدن ابلغ بارزاني ضرورة اتفاق الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم بشان الاستفتاء**

لم يكن الوضع بحاجة الى الكثير من التفكير ليقرر بموجبه اي متابع ان الاستفتاء لن يترتب عليه شيء من هدفه المباشر، وهو الانفصال او الاستقلال حيث تختلف التعابير، فهذا لن يتحقق لكن المشكلة هي في أجواء مابعد الاستفتاء، كيف ستستأنف الحياة السياسية دورتها الطبيعية مابين الاقليم والحكومة الاتحادية؟

كيف يعاد بناء العلاقات التي بدات في لحظة كما لو أنها قد تقطعت نهائياً؟

كان السفير الامريكي قد عمل بالتواصل مع حكومة

الاقليم وذلك برفقة السيد بريت ماكغورك، وهو محام امريكي ومستشار لهم في شؤون العراق .

فقد بقيا لمدة ليست بالقصيرة يتواصلان خلاله مع حكومة إقليم كردستان، واكد السفير لي في ذلك المساء بمنزلي أنه قضى ثلاثة أسابيع مع السيد مسعود بارزاني حيث واصلا نقاشات وحوارات استغرقت مامجموع حوالي تسع ساعات وتركزت على قضية الاستفتاء وموضوعة الانفصال .

كان تصور السفير ان السيد بارزاني لديه شعور متحمس وقوي للاستفتاء وان رغبته تتركز على ان يكون الحوار مختصاً بما بعد الاستفتاء، فقد كان يريد حواراً ومفاوضات تعقب إعلان نتائج الاستفتاء .

أوضح السفير ان بلاده اقترحت على قيادة الاقليم الدخول مباشرة بحوار كثيف مع الحكومة الاتحادية، كما اقترحوا استعداد الولايات المتحدة والأمم المتحدة للمساعدة في قيام حوارات تخص انتهاكات الدستور وغيرها .

وكان سؤال السيد مسعود بارزاني يتركز على ما اذا كانت الولايات المتحدة ستعلن دعمها للاستفتاء في حال لم يتفق الطرفان على حل مشاكلهما العالقة خلال فترة محددة .

كان رد السفير متوقعاً: لن ندعم هذا الاستفتاء، يجب حصول موافقة العراق أولاً، وجرى التأكيد ايضاً حسب السفير، على ان الأمر يزداد تعقيداً إذا ماشمل الاستفتاء المناطق المتنازع عليها مثل كركوك وسنجار وخانقين ومناطق أخرى .

كان الامريكان يريدون تقديم دعم آخر، يقول السفير: عرضنا دعماً للدخول في حوار مباشر ومختلف عن النقاشات والحوارات السابقة .

ستضع الولايات المتحدة جدولاً للأعمال، وسندعم النتائج والالتزام بقرارات المتخذة من الطرفين بموجب الحوار.

وكان السفير الامريكي يتساءل، أو ينقل تساؤل حكومته، عما اذا كان هناك من حل سوى الاستفتاء، لقد كان يقول: (سندعم النتائج التي يتوصل إليها الوفدان المتفاوضان، خاصة بعد هزيمة داعش، سنلتزم بإعادة بناء والاستثمار في كردستان،لقد نجحنا في إقامة تفاهم مابين البيشمركة والجيش لصالح المعركة ضد داعش .. هذه الاشياء ستضيع اذا حصل الاستفتاء) .

لقد كان هذا الموقف الأمريكي واضحاً ومعلناً، ولم تكن المواقف الإقليمية تقل وضوحاً عن هذا .

وقد كان مهماً في ضوء قناعتي العمل على إيجاد حلول مناسبة قبل التفكير بالمضي الى الاستفتاء وأذكر هنا ان نائب رئيس الجمهورية حينها الدكتور اياد علاوي زارني يوم الحادي عشر من أيلول ٢٠١٧ وأخبرني بعزمه على السفر في اليوم التالي الى كردستان تلبية لموعد لقاء مع السيد مسعود بارزاني في متجع صلاح الدين باربيل .

كان هدف اللقاء هو الحديث عن الاستفتاء، أراد الدكتور معرفة رأيي عما يمكن عملة خلال لقائه بالسيد بارزاني فأوضحت له وجوب التفكير بحلول تضمن التهدئة وان لايخسر فيها طرف ولابد من مخرج، رجوته ان ينقل تحياتي لكاك مسعود وتصوري الذي فضلت بموجبه ان يجري تحويل موضوع الاستفتاء الى برلمان الاقليم، ومساعدته

على تهيئة الاجواء له بحيث يطلب البرلمان تأجيل موضوع الاستفتاء من أجل إجراء مزيد من الاستعدادات السياسية والدبلوماسية، وأخذ فسحة كافية من الوقت للحوار الجاد والعميق، ولم أكن أرى هذا تنازلاً من البارزاني عن رأيه قدر ما هو استجابة لقرار البرلمان، بخلاف هذا اقترحت ان يقتصر الاستفتاء على الاقليم فقط خاصة وان هناك اقضية ونواحي تابعة للمناطق المتنازع عليها مازالت حينها تحت سيطرة داعش .

حين عاد الدكتور اياد علاوي مساء يوم الموعد بعد لقاء بالسيد مسعود بارزاني اتصل بي واخبرني بأن كاك مسعود لم يعط جواباً محدداً وربما كان بصدد التشاور مع بعض مستشاريه .

***

لم تقف التداعيات عند هذا الحد بعد ما اجري الاستفتاء في الاقليم وفي المناطق المسماة بالمتنازع عليها وأعلنت نتائجه، ولم تتوقف جهودي ومحاولاتي لتطويق التداعيات، بل اوصلت التأكيد، من خلال اللقاءات والاتصالات على ضرورة الحوار، ومشدداً على ان لا حل من دون الحوار مابين الحكومة الاتحادية والاقليم .

في الواقع وجت نفسي، في غمرة التشاحن مابين الاقليم والحكومة الاتحادية، أمام مشكلة مزدوجة مع الطرفين المتشددين في بغداد وكردستان، إذ لم ينفع مع الحكومة الاتحادية تقيدي التام بالتزامي الدستوري، فكان التركيز على هويتي القومية الكردية داعياً لفتور الصلة وإعاقة محاولاتي لتبديد مشكلات مابعد الاستفتاء .

ومقابل هذا ظل بعض القادة الكرد ينظرون الى استمرار عملي كرئيس للجمهورية الاتحادية كما او أنه مانع يحول دون أداء دور مطلوب لصالح ابناء قوميتي .

ما لم يرد الطرفان التفكير به هو انني لم أفصل البتة مابين الطبيعتين، مابين تقييدي بعملي الدستوري وما بين اهتمامي بأبناء قوميتي.

والى الآن لا اشعر بأي فصل بين المهمتين خلال سنوات عملي رئيساً للجمهورية، فقد كان التزامي بالدستور هو مسؤولية أمام من منحوني اصواتهم، وهم يمثلون الشعب العراقي بكل أطيافه، بينما اهتمامي بالمشكلات التي تواجه قوميتي جراء التداعيات للاستفتاء هي مسؤولية دستورية .

أشير بهذا الصدد الى مطالبة بعض السياسيين ببغداد بإقالة رئيس الجمهورية، وهذا ما عارضه السيد مقتدى الصدر ببيان له اصدر في الرابع عشر من تشرين الأول حيث اكد فيه ان المطالبة بإقالة رئيس الجمهورية ليست إلا نوعاً من انواع الضغط السياسي وهو غير صحيح، وكانت توجيهات الدكتور اياد علاوي لكتلته تمضي بهذا المنحى الرافض للإقالة .

> **كان موقف الاتحاد الوطني بشكل عام يذهب الى ضرورة وحدة الموقف الكردي**

***

في خضم هذه الأحداث انتقل الى رحمة الله تعالى في الثالث من تشرين الأول من ذلك العام (٢٠١٧) بألمانيا رئيس الجمهورية السابق والأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني .

كان وقع الخبر مؤلماً بالنسبة لي وذلك بعد حياة نضالية مشتركة، وبعد تاريخ من العمل السياسي في فترة المعارضة وأثناء العملية السياسية ما بعد ٢٠٠٣، في الفترتين كان دور مام جلال حيوياً ومتفائلاً في تطلعه لبناء عراق ديمقراطي اتحادي يسع الجميع، ولنيل الكرد كامل حقوقهم .

تألمت كثيراً لفقدانه وهذا ماعبر عنه البيان الذي صدر عنا ونعيناه فيه، حيث قلنا فيه ان الشعب (خسر مناضلاً صلباً، جمع بين الفكر القومي الإنساني والوطنية

الصادقة والثقافة الرفيعة فضلاً عن الإيمان الراسخ بالفكر الديمقراطي التقدمي والإحساس العالي بالمسؤولية ومقارعة الظلم والاضطهاد) ..

كانت مشاعر غالبية العراقيين سواء في فترة مرض مام جلال أو عند انتشار خبر وفاته تؤكد تلك الخساره، وبهذه العواطف والمشاعر الجياشة فقد كان فقدانه يؤكد نوعاً آخر أكثر إيجابية في صلة مابين المواطن والسياسي الحاكم .

اتصلت حينها برئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي واقترحت عليه إصدار بيان بإعلان حداد لمدة ثلاثة أيام وإرسال طائرة لنقل جثمان الفقيد الراحل من المانيا الى مدينته السليمانية فوافق الرجل مشكوراً وأوعز بذلك .

***

بعد أيام على رحيل مام جلال كنت في متجع دوكان، وذلك في غمار المساعي لتطويق التداعيات الأزمة التي اشتدت بعد الاستفتاء سافرت في ١٣ تشرين الأول الى مدينة السليمانية، وفي الطريق من مطار المدينة الى الفندق الذي أقيم فيه تحدثت مع ملا بختيار رئيس الهيئة العامة للاتحاد الوطني، وكان معه محافظ السليمانية د. هافال ابو بكر، حيث طلبت من ملا بختيار تحديد موعد مع كاك مسعود لاجتماع مشترك يضم أيضاً قادتي الحزبين .

وفعلاً تحدد الموعد وأجري هذا الاجتماع يوم ١٥ تشرين الأول في متجع دوكان الذي شهد من قبل الكثير من الاجتماعات المهمة مابين قادتي الجزبين وبالأخص مابين مام جلال وكاك مسعود .

حضر هذا الاجتماع بالإضافة لكاك مسعود بارزاني وكاتب هذه السطور كل من السادة نيجرفان بارزاني ومسرور بارزاني و د. روز نوري شاويس، عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومن الاتحاد الوطني الكردستاني حضر السادة كوسرت رسول علي النائب الأول للأمين العام وملا بختيار وعمر فتاح (عن الهيئة العامة) للاتحاد وأعضاء آخرون من المكتب السياسي من بينهم رزكار علي وآسو مامند ورفعت عبدالله، كما حضر الاجتماع السيد بافل جلال طالباني .

تحدثت في مستهل الاجتماع عن الوضع المتأزم مابين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، وعن التهديدات الاقليمية التي بات يجري التلويح بها من اكثر من مكان بالمنطقة، كما حاولت تقديم صورة واضحة وصريحة ودقيقة عن مواقف مختلف الاطراف العراقية، وكذلك مابلغني من مواقف أثناء لقاءاتي بسفراء وممثلي البلدان المعنية بالشأن العراقي اقترحت حينها فكرة إصدار مشترك يجري فيه التأكيد على الالتزام بالدستور من دون المرور بالاستفتاء والسعي من أجل الدخول في حوار جاد لحل المشاكل القائمة .

> **كان الاعتماد كبيراً على افكار بعض المستشارين واغلبهم من الأجانب**

كان الشك سيد الموقف، وكان من المؤسف ان الشكوك تعثر الثقة مابين مختلف الأطراف قد جعل من الاجتماع ملبداً بالانشغال بمناقشات لغوية حول طبيعة البيان بحيث لم يفض الاجتماع لما هو مأمول منه .

في تلك الأثناء طلب رئيس الوزراء حيدر العبادي مباشرة في كلمة أمام البرلمان بإلغاء نتائج الاستفتاء قائلاً (يجب ان يلغى هذا الاستفتاء، ونبدأ الحوار في إطار الدستور .

لن ندخل في اي حوار بناءً على نتائج مثل هذا الاستفتاء) .

من جانبه دعا السيد مسعود بارزاني الحكومة الاتحادية لإجراء حوار جاد بدلاً من التهديد .

التطور الأوضح كان قد حصل قبيل فجر السادس عشر

من تشرين الأول ٢٠١٧ عندما دخلت قوات من الشرطة الاتحادية والحشد الشعبي أطراف مدينة كركوك، فيما دخل قسم منها الى المدينة نفسها، وانسحبت مجاميع من البيشمركة بينما حصلت في بعض المواضع مناوشات مابين الطرفين حوالي مدينة كركوك ونجم عنها استشهاد عدد من البيشمركة .

مع هذا التطور اخذت عوائل كردية تجمع مايمكنها جمعه من حاجاتها المهمة قبل مغادرتها المدينة .

قبل ليلة دخول القوات كنت في اتصال تكرر لمرتين مع السفير الامريكي حيث وردتنا معلومات عن التحشد لدخول كركوك، طلبت التدخل للحيلولة دون مزيد من التدهور مابين بغداد والاقليم، لكن السفير نفى ان تكون لديه أية معلومات عن أية استعدادات عسكرية لذلك .

صباح اليوم التالي، وقد دخلت القوات فعلاً الى مدينة كركوك، عاد السفير في اتصال هاتفي ليؤكد عدم معرفة السفارة بأي تفاصيل مما حصل، وعزا ذلك الى حق المستشارين الامريكان بالاحتفاظ بسرية المعلومات التي كانت متاحة لهم، بحيث لم يبلغوا السفير او السفارة بمعلومات عن دخول القوات الاتحادية الى مدينة كركوك، او هذا في الأقل ماقاله السفير، لقد كان التنسيق واضحاً من المشاورات واللقاءات ما بعد إجراء الاستفتاء.

اذ تكثفت اللقاءات العسكرية والسياسية مابين العراق من جانب وكل من تركيا وإيران من جانب آخر فقد سافر رئيس اركان الجيش العراقي الى انقرة، ووقف هناك الى جانب رئيس الأركان التركي في حضورهما استعراضاً عسكرياً وبعد الاستفتاء سافر الدكتور حيدر العبادي الى تركيا للغرض نفسه، وجاء في بيان لمكتب رئيس مجلس الوزراء ان هذه الزيارة الى تركيا تأتي في إطار جولة اقليمية تشمل السعودية ومصر وتركيا والاردن وايران .

عدت فأكدت لرئيس الوزراء باتصال هاتفي ضرورة حفظ أمن الكرد وسلامتهم في كركوك، وضبط النفس إزاء اي تطورات قد تحصل، وقد تكون النتائج خطيرة و وخيمة، وانه لابد من الحوار في نهاية المطاف .

وفي تطور آخر ضمن ردود فعل الحكومة الاتحادية على الاستفتاء صدر قرارها بإيقاف حركة الملاحة الجوية والسيطرة على المطارات ومنافذ الحدود في كردستان، كما جرى حث كل من تركيا وإيران على منع التبادل التجاري مع الاقليم .

لقد تغيرت الصورة حين بات اقليم كردستان يطالب بالحوار فيما بقيت الحكومة الى الغاء الاستفتاء ونتائجه كشرط اساس للحوار .

وسط هذه التطورات وفي الأجواء المتوترة جاء الموقف من المحكمة الاتحادية التي اعلنت بقرار لها في ٢٠ تشرين الأول ان الاستفتاء ليس له اي مرجع دستوري وينتهك احكام الدستور، وبناء على ذلك قررت المحكمة عدم دستورية الاستفتاء ورد جميع نتائجه، كان هذا القرار اكبر من حدوده القانونية الدستورية فقد كانت المحكمة بهذا القرار أغلقت منفذاً لاحتمالات الفتنة التي يمكن ان يتعرض لها الكرد في بغداد ومختلف المناطق المشتركة

في تلك الظروف التي شحنت بمشاعر الغضب والبغضاء .

وايضاً في يوم ٢٠ تشرين الأول اكد ممثل المرجع الأعلى، في خطبة الجمعة التي تمثل رأي المرجعية، ضرورة البدء بحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، مشيراً الى اهمية وحدة الموقف وضرورة ان لاتنظر الحكومة الاتحادية على انها انتصرت، من انتصر بهذا هو العراق بعربه وكرده وتركمانه وسائر مكوناته.

وكان هذا سعياً للحيلولة دون مواصلة تداعيات الوضع مابين الاقليم والحكومة الاتحادية بعد الاستفتاء .

***

من الصحيح ان الأمم المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وكذلك المملكة المتحدة وألمانيا وكندا لـم يكونوا مـع اجـراء الاستفتاء في الاقليم والمناطق المتنازع عليها بالمقابل لم يكونوا مع تلك الاجـــراءات التي أقدمت عليها الحكومة الاتحادية والتنسيق الذي ظهرت ملامحه مابين العراق وتركيا وأيران .

> **جرى إهمال المواقف المتوقعة منالمجتمع الدولي و دول الجوار**

لقد دخلت تلك الدول الكبرى على الخط مباشرة وذلك بهدف الوصول الى حوار مابين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، فكان ان وجه الرئيس الفرنسي ماكرون دعوة للسيد نيجيرفان بارزاني لزيارة باريس للتباحث معه بشأن الوضع في العراق، وكذلك وجهت السيدة تيريزا ماي رئيسة وزراء المملكة المتحدة دعوة مماثلة انيجيرفان لزيارة لندن واللقاء به كما تلقى دعوة مماثلة من مستشارة المانيا السيدة ميركل، وفي ٢٧ تشرين الأول أعلنت كندا سحب قواتها في العراق نتيجة الاشتباكات الحاصلة بين قوات الاتحادية والبيشمركة .

وقبل هذا في يوم ٢٣ تشرين الأول من ذلك العام، وصل الى بغداد وزير خارجية الولايات المتحدة السيد ريكس تيلرسون للاطلاع على تداعيات مابعد الاستفتاء وتفاهم التطورات والتصريحات المنفعلة، وتجدر الإشارة هنا الى ان الوزير الامريكي قبل الاستفتاء كان قد بعث رسالة الى قيادة الاقليم يؤكد فيها بوضوح موقف بلاده من الاستفتاء وعدم الموافقة عليه في حال عدم قبول الحكومة الاتحادية بإجرائه وعدم اتفاقها مع سلطات الاقليم، وقد اكدت حكومة الاقليم تلقيها هذه الرسالة قبل اجراء الاستفتاء لكنها اشارت الى ان ماتلقته كان عبارة عن مسودة..!

وحين التقيت الوزير تيلرسون في مساء يوم وصوله الى بغداد، وكان لقاؤنا في جناح لرئاسة الجمهورية بقصر الحكومة في المنطقة الخضراء، كانت الاحداث قد تجاوزت النقاش بشأن إجـراء او عـدم إجـراء الاستفتاء، فما استجد بعد يوم الاستفتاء من تداعيات بـات هو الأكثر مدعاة للبحث عن فرص تطويقه وتطوير التفاهم يشأنه لقد كنت حريصاً جداً على ان يكون الدور الأمريكي مساعداً في عودة مياه الحوار مابين الاقليم والحكومة الاتحادية الى مجاريها الطبيعية .

قبل اللقاء بالوزير الامريكي بدقائق، وفيما كنت انتظر وصول الوزير بالموعد المحدد كان رئيس الوزراء في إقليم كردستان (حينها) السيد نيجيرفان بارزاني قد اتصل بي هاتفياً، مستفسراً ما اذا كنت سألتقي بالوزير ريكس تيلرسون، وحين عرف ان المتبقي على موعد اللقاء دقائق قليلة فقط، فقد استفسر مني عن إمكانية الحديث مع الوزير وعن ورود معلومات تؤكد نية الحكومة العراقية إرسال قوات الى فيشخابور، سيؤدي توجه تلك القوات لهذا الممر الحدودي حتماً الى تصادم بينها وبين البيشمركه، واذا حصل هذا فسيكون مدعاة للمضي اكثر في التطورات السلبية مابين الجانبين في تلك الاجواء

الملبدة، فيما يريد الاقليم البدء فعلاً بحوار جاد وعملي مع الحكومة الاتحادية .

لم يكن الإعـداد للقائي بوزير خارجية الولايات المتحدة بعيداً كثيراً عن هذا التطور الذي تحدث به نيجيرفان بارزاني، كانت ظروف مابعد الاستفتاء هي المحور الاساس ليس لهذا اللقاء فقط وانما في جميع الفعاليات والنشاطات الجارية ببغداد او كردستان بمختلف المستويات السياسية .

وفي غضون ذلك صدر بيان عن الرئيس الامريكي دونالد ترامب، تناقلته الوكالات وجاء فيه: على مدى سنوات طويلة اقمنا علاقات طيبة للغاية مع الكرد ووقفنا ايضاً الى جانب العراق برغم انه ماكان ينبغي لنا الذهاب الى هناك، وأكـد تـرامـب عـدم انحياز بـلاده الـى اي من الجانبين في تلك المشكلة .

> **صياغة ورقة الأمم المتحدة كانت تفصح عن الحرص المتوازن**

وفـي الـحـادي والعشرين من الشهر نفسه أعلن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة التوصل الى اتفاق من شأنه إيقاف القتال بين القوات العراقية والبيشمركة، وجاء الاتفاق في اعقاب اتصال هاتفي لوزير خارجية الولايات المتحدة السيد تيلرسون مع كل من رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي ورئيس الاقليم السيد مسعود بارزاني .

فقد تحدثت، في لقائي مع السيد تيلرسون الذي حضره سفير الولايات المتحدة السيد دوغلاس سيليمان وآخرون، عن رغبة الاقليم في الحوار والوصول الى تفاهمات مشتركة، وفهمت من الحديث ان النقطة الاساسية في الحوار ما بين رئيس الوزراء حيدر العبادي والوزير تيلرسون كانت تدور حول فيشخابور، وهذا ماجعل حديثهما منصرفاً بشكل أساس لهذا الجانب وللحديث عن مخاطر اي تصادم ينتج عن ارسال قوات الى تلك المنطقة، بينت للوزير ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع وأوضحت ان هناك (من يشجع الحكومة على ارسال القوات لعدة منطلقات)، وقد بدا مهتماً جداً ومطلعاً على تفاصيل دقيقة .

قلت لوزير الخارجية الامريكي: (من المهم استخدام صلتكم الطيبة بالطرفين لمنع الاندفاع باتجاه اي عنف او اقتتال، الحكومة المتمثلة برئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة تفكر بالعودة الى خطوط ماقبل ٢٠٠٣ ثم استقر الرأي الى العودة الى خط ماقبل ٢٠١٤، الخشية هي من حدوث اقتتال دامٍ، سيكون من الصعب ايقافه بسرعة، العراق الموحد هدف الجميع، لكن هذا يتطلب خطوات هادئة وتفاهماً بناءً للوصول الى اتفاقات ملزمة للطرفين) فأكد الـرجـل الـتـزام بـلاده باستمرار صلاتها ببغداد واربيل وإنها (تؤدي دورها بما يؤكد مبادئ الحوار ومن دون تدخل جهات أخرى) كما عاد ثانية في حوارنا معاً الى تأكيد ان (امريكا ملتزمة مع اربيل وبغداد، وعلينا ان نشجع الطرفين على الحوار والمضي قدماً فيه .نشجع ان تكون الحوارات ايجابية فيما يخص قضية فيشخابور، ومن دون اي عنف، النقطة الاكثر اهمية هي إعادة الاقتصاد وتسليم صادرات النفط.العبادي لديه كل المقومات والنية الحسنة تجاه الكرد) .

وفي اليوم التالي ١٠/٢٤ أعلنت حكومة اقليم كردستان رسمياً عن الرغبة ببدء حوار مع الحكومة الاتحادية وسيكون تجميد الاستفتاء الخطوة الأولى في الانطلاق بهذا الحوار .

*من كتاب (السنوات الاربع في قصر السلام)

www.marsaddaily.com

رفض البدائل الدولية والمجازفة بالمكتسبات

محمد شيخ عثمان:

في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، جرى استفتاء استقلال إقليم كردستان العراق، حيث صوّتت الأغلبية الساحقة من الكردستانيين بـ»نعم»، معبّرين عن طموحهم التاريخي في تقرير المصير، الاستفتاء مثّل ممارسة ديمقراطية ووسيلة مدنية لتجسيد الإرادة القومية، لكنه جاء في ظرف إقليمي ودولي شديد التعقيد.

حق تقرير المصير كان وما زال جزءا أصيلا من برنامج الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي تبنّاه منذ سبعينيات القرن الماضي ورفعه شعارا استراتيجيا. إلا أنّ الحزب نفسه أدرك في مراحل مختلفة أن هذا الحق لا يمكن ممارسته خارج إطار التوافقات الداخلية والدولية، وهو ما دفعه إلى تبني مشروع الفيدرالية بعد ١٩٩١، ثم تثبيتها في دستور العراق الدائم عام ٢٠٠٥،لكن استفتاء ٢٠١٧ جرى في بيئة سياسية متوترة: بغداد كانت تفرض حصارا سياسيا واقتصاديا على الإقليم، والعلاقات بين القوى الكردستانية نفسها لم تكن على أفضل حال. ورغم شرعية المبدأ، فإن التوقيت والانقسام الداخلي قلّلا من فرص نجاح العملية في كسب الاعتراف الدولي.

قبل أيام من الاستفتاء، وجّه وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسون رسالة إلى مسعود بارزاني، عرض فيها مقترحا بديلا: الدخول في مفاوضات لمدة عام مع بغداد، برعاية الولايات المتحدة والأمم المتحدة وشركاء أوروبيين وتضمنت الرسالة التزاما امريكيا صريحا بمعالجة ملفات حساسة: المادة ١٤٠، عائدات النفط، أوضاع البيشمركة، وحتى احتمالية البحث في الكونفدرالية أو الاستقلال لاحقا، إذا فشلت المفاوضات.لكن بارزاني رفض المقترح، واكد أنه سيتحمل شخصيا تبعات القرار،اما المبعوث الأممي فقد حمل إلى العراق ورقة تدعو إلى تأجيل الاستفتاء مقابل إطلاق مفاوضات شاملة مع بغداد تستمر لعامين إلى ثلاثة أعوام، بضمانة الأمم المتحدة ومجلس الأمن،وتضمنت المبادرة وعودا بفتح جميع الملفات العالقة، بما فيها كركوك والمناطق المتنازع عليها، مع تشريع ينظم أي استفتاء مستقبلي،إلا أن هذه المبادرة، كغيرها، وُجهت بالرفض، ما عمّق فجوة الثقة بين الإقليم والمجتمع الدولي.

مجلس الأمن الدولي أصدر بيانا يعرب عن «قلقه من الأثر المزعزع للاستقرار»، مؤكدا على وحدة العراق وسيادته، وداعيا لحل الخلافات بالحوار بدعم أممي، اما الاتحاد الأوروبي، عبر مفوضته العليا فيديريكا موغيريني، أعلن بوضوح أن الاستفتاء «غير مثمر» ودعا لحل الخلافات بالحوار وفق الدستور العراقي.

رفض البدائل الدولية لم يكن مجرد موقف سيادي، بل كان أيضا مجازفة بالمكتسبات التي حققها الإقليم خلال عقود من النضال والدماء والدبلوماسية. اليوم، وبعد ثماني سنوات، يبقى من المبكر إصدار حكم تاريخي نهائي على الاستفتاء.

الاستفتاء كان لحظة قومية مشحونة بالعاطفة، لكنه أيضا محطة سياسية كشفت عن هشاشة البنية التوافقية الداخلية والإقليمية والدولية وما بين رسالة تيلرسون، ومبادرة الأمم المتحدة، وتحذيرات الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن، كان هناك مجال لصفقة تاريخية ربما تحقق بعض الطموحات دون خسائر جسيمة. غير أن الإصرار على المضي قدما في مواجهة رفض عالمي شبه مطلق، جعل التجربة تتحول من فرصة إلى أزمة.

الرهان اليوم يجب أن يكون على إحياء الوحدة الوطنية الكردية، واستعادة زمام المبادرة عبر الحوار، والبحث عن صيغ دستورية ودولية تضمن حقوق الكرد وتجنّبهم مجازفات الماضي.

*ملخص مقال نصه في صفحات الداخل